





319

219

کتابخانه عمومی
مکتبہ اسلامیہ

م
ترويه العمامه
أحمد بن محمد
عمامه

م لوت العفره
السنة الحادية
عشر

٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

Scler

3. Kugel

Набат Нисси Р:

4

Estimated

319



لخدا لله الذي خلق الانسان في احسن تقويم وهذا من شاء منه الى الصراط
المستقيم وامره بالصلاة والصدقة والصيام والحب الى بيته الحرام ليفوز بالنعيم
المقيم وجاد على من وقف في سبيل الخيرات نفسه وماله لما يعلم ان اليه ماله
بالفضل للقيم واشهد ان لا اله الا الله ومن لا شريك له البلى الحمد اليكم
اشهد ان محمدا عبده ورسوله الموصوف بالخلق العظيم الواقف نفسه الزكية
لشفاعة العظمى يوم يفر المحيم والمؤمن اخيه وامه وابيه وصاحبه
وبنية لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه ذلك تقدير الجزر العليم
كان العلماء اولين قد جعلهم الله رجة للاخرين لبذل نبيهم في ضبط احكام
دين الاسلام من كل واجب ومندوب ومباح وحرام والله الموفق
تربيتهم على ابواب وفضول نعمة للمؤمنين فان كتاب احكام الاوقاف للامام
الهام ابي بكر احمد بن عمر والمصنف بواه الله دار السلام بجاه النبي عليه
السلام لما كان الجهة في هذا الفن من تاليف الاوابل وكان مكررا
الصور والمسائل مشحونا بجمل احكام الوصايا له دلائل وكان كثيرا لا يوا
غيره من الاطباء اختصرته الى كتاب احتوى على ما فيه من المقاصد
وعلى ما في كتاب هلال بن يحيى من الروائد وضمت اليه كثيرا من المسائل
والاصول وربتته على ابواب وفضول ليسهلها الوصول لاما فيه
منقول وتسميته الاسعاف في احكام الاوقاف وبالغ في تصحيح الكلام
حتى صادت مسائله على طرف الثمام والمحدثه على المبداء والتمام والصالح
والسلام على سيدنا محمد سيد الانام وعلى آله واصحابه الغر الكرام
البررة العظام عده قطر الغمام **كتاب الوقف** هو في اللغة المبنى يقال
وقف الدابة اذا حبستها على مكانها ومنه الخوف لان الناس يوقفون
اي يمسكون للمساب وفي الشرع هو حبس العين على ملك الواقف
او عن التملك والصدقة بالمنفعة على اختلاف الراي بين سنين

على ملك الواقف

وهو جاز عند علمائنا ابي حنيفة واصحابه رحمهم الله وذكر في الاصل كان
ابو حنيفة رحمه الله لا يجيز الوقف قائم بعض الناس بظاهر هذا اللفظ
وقال لا يجوز الوقف عنده وقال المصنف اخبرني ابي عن الحسن بن زياد
قال قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز الوقف الا ما كان منه على طريق
الوصايا وعن ابي يوسف رحمه الله انه كان يقول بقول ابي حنيفة في كل
له انه كان لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ارض تدعى تمنع وميناء مسندا
فرفع عنه وقال لو بلغ هذا الحديث ايا حنيفة لرجع والصحاح ان جاز عند
الكل وانما الخلاف بينهم في لزوم وعدمه فعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز
بجواز الاغارة فتصرف منفعة الى جهة الوقف مع بقاء العين على ملك
ملك الواقف ولو رجع عنه حال حياته جاز مع الكراهة ويؤثر عنه
ولا يلزم الا بما لا يربى امان يحكم به القاضي بدعوى صحيحة وبينة
بعد انكاد المدعى عليه في يلزم لكونه مجتهدا فيه واختلفوا في قضاء الحكم
والصحاح انه لا يرفع الخلاف ولو كان الواقف مجتهدا يرى لزوم الوقف
فامضى رايه فيه وعمر على روال ملكه عنه او مقبلا فقال فافقه بالجواز
فقبله وعمر على ذلك لزوم الوقف ولا يصح الرجوع فيه وان تبدل
راي المجتهد او ائق المقبل بعد ذلك لعدم اللزوم ويجزئه يخرج الوصية
فيقول وصيت بغلة ارضي اود ارضا ويقول جعلتها وقفا بعد موتي
فصدقها بها على المساكين او يوصي بان توقف فانه يلزم في رواية عنه والصحاح
انه يصح من الثلث غير لازم اتفاقا لكونه وصية مختصة والاروم انما
هو في حق ورثته حتى لومات من غير رجوع يلزمهم التصديق بما فيه
مؤبدا ولا يمكنهم ان يملكوه بعده التاب الوصية فيه بعدم امان
الفقر بخلاف الوصية بخدمة عبده لا انسان بعينه فانه اذا مات الى
له يرجع العبد الى ورثة الموصي لا نفعها بموت المستحق للخدمة **وقد**
ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يلزم الوقف بدون هذين الشرطين وهو
قوله عامة العلماء وهو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم تصدق
بسبع حوايط في المدينة وابراهيم الخليل عليه السلام وقف واقفا
وهي باقية الى يومنا هذا وقد وقف الخلفاء الراشدون وغيرهم من

تؤثرهم عنه صح
عند الامام

توطها في لزوم

الفتوى على قول
ابن يوسف

الفتاوى رضى الله عنهم وسياق مصرحاً به **ثم ان** ابا يوسف رحمه الله **قال**
بصير وقفاً يخرج القول لا ينزله الا عتاق عنده وعليه الفتوى **وقال**
محمد رحمه الله لا يصير وقفاً الا باربعة شروط **وسأني** في اول الفصول
لا في حنفية رحمة الله ما روى عن ابن عباس رضى الله عنه انه قال لما
نزلت سورة النسا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا حبس بعد
سورة النسا وما روى لا حبس عن فرائض الله وعن شرح رحمه الله جامع
بيع الحبس ولا نه عقد على منفعة معدومة فيكون جائزاً غير لازم كما
الصحیح عنه او غير جائز كما تقدم والدليل على انه باق على ملكه بعد
الوقف انه لو قال تصدقوا على فلان فاذا مات فعله او لا فعله ان
يفعل كما قال وانه يجوز الانتفاع به زراعة وسكنى وان ولاية التصرف
فيه اليه وهكذا عرف على قوله بانه حبس العين على ملكه الخ ولو لا
لا يمكن ان يزول ملكه عنه لا الى مالك مع بقائه لا نه يجوز مشروعه اذ
حينئذ يصير كالسابقة بخلاف الاعتاق لا نه انكاف لمالية العتق
بخلاف السجد لا نه جعله الله تعالى خالصاً وهذا يجوز الانتفاع به وهذا
لم ينقطع حق العبد عنه فلم يصير خالصاً لله تعالى **ولما** كان الوقف عند ما استأجر
الملك لا الى مالك كالمسجد عرفوه بانه حبس العين عن الملكية والتصدق
بالمنفعة واصل قولها ما رواه ابو بكر احمد بن عمر والخصاف في كتابه **قال**
مدني احمد بن عمر الواقدي قال ابا صالح بن جعفر عن الشورى بن رفاعه قال
فكبحيريق على راسائين وتلثين شهراً من مهاجر رسول الله صلى الله عليه
وسلم واوصى ان اصبحت فامواله لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها
رسول الله صلى الله عليه وسلم وتصدق بها **قال** ومدني احمد بن عبد الحميد بن
جعفر عن محمد بن ابراهيم قال مدني عبد الله بن كعب بن مالك قال قال
يوم امد فاصحان اصبحت فاموالى لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها
حيث اراه الله تعالى فغرامة صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم ومدني
محمد بن بشر بن حميد عن ابيه قال سمعت عمر بن عبد العزيز رحمه الله عليه يقول
في خلافة عثمان سمعت بالمدينة والناس لها يومئذ كثير من مشقة من
المهاجرين والانصار ان مواريث رسول الله صلى الله عليه وسلم السبعة التي في

خاصة بالفتوى
على قول ابن يوسف

من اموال الخيريق وقال ان اصبحت فاموالى لمحمد يصعبها حيث اراه الله تعالى وقيل
يوم امد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فبكر بن خيريقي يهود قال ومدني احمد بن
ابي سبرة عن اسحق بن ابي حكيم قال سمعت عمر بن عبد العزيز وروى
اليه في تمام حبس لا يباع ولا يوهب ولا يورث فقال يا امير المؤمنين
كيف يجوز الصدقة لمن لم يات ولم يبدأ يكون ام لا فقال عمر رضى الله عنه
ام لا عظيم فقال يا امير المؤمنين ان ابا بكر وعمر كانا يقولان لا يجوز الصدقة
ولا يملح حتى يقبض قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله الذين قضوا بما نقول
هم الذين حبسوا العقار والارضين على اولادهم واولاد اولادهم عمرو
عثمان وزيد بن ثابت فاياك والظعن على من سلفه والله ما اجبنا في
ما قلت وان لم يجمع ما نطلع عليه الشمس ونغرب فقال يا امير المؤمنين
انه لم يكن له علم فقال عمر استغفر ربك واياك والرائى فيما مضى من سلفك
اولم سمع قول عمر رضى الله عنه للنبى صلى الله عليه وسلم ان لي مالا احبته
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احبب صله وسئل من فعله فقلت
رايت عبد الله بن عبيد الله يلى صدقة عمر وانا بالمدينة والى عليها
فيرسل اليها من ثمرة **قال** ومدني احمد بن ابي سبرة عن الشورى بن رفاعه
عن ابن كعب القرظي قال كانت الحبس على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم سبعة مواريث بالمدينة الاعراف والصفية والدلال والبيضة
والبرقة وخساً ومشرية ام ابراهيم واما سميت مشرية ام ابراهيم
ام ابراهيم كانت تتركها **قال** ابن كعب وقد حبس المسلمون بعد علي
لادهم واولاد اولادهم وقد حبس ابو بكر رضى الله عنه رباغاله بكه
وتركها فلا تعلم انها ورثت عنه ولكن يسكنها من حضر من ولده
لده ونسبه بكه ولم يتوارثوها فاما ان تكون صدقة موقوفة او تركه
على ما تركها ابو بكر رضى الله عنه وكرهوا مخالفة فعله فيها وهذا عندنا
شبهة بالوقف وهي مشهورة بكه **وحبس** عمر رضى الله عنه قال مدني
يزيد بن هرون قال مدني عبد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر رضى الله
عنهما قال اصاب عمر رضى الله عنه مرة ارضاً بخير فقال يا رسول الله انى
ارضاً بخير لم اصب مالا قط انفس عندى منه فما امرنى فقال رسول الله

صدقة

بالاعراف بالعين للمهمل بعد الزا الهاء والفتاوى
بالصاد للمهمل والغاء
بالدال للمهمل بوزن سحاح
المبني
بكر الميم وسكون العين وفتح المثناة
بضم الباء الواو وسكون الزا الهاء وفتح الصاد واخره
بكر الميم وسكون السين للمهمل وبعد النون الف مقصور
شبه ام ابراهيم بنح الزا وتضم والله اعلم
الصاد
بالصاد للمهمل والغاء
الدال
بالدال للمهمل بوزن سحاح
المبني
بكر الميم وسكون العين وفتح المثناة
بضم الباء الواو وسكون الزا الهاء وفتح الصاد واخره
بكر الميم وسكون السين للمهمل وبعد النون الف مقصور
شبه ام ابراهيم بنح الزا وتضم والله اعلم

صلى الله عليه وسلم ان شئت حبسا صلها وتصدق بمرها فجعلها عمر رضي الله
 عنه لا تباع ولا توهب ولا تورث تصدق بها على الفقراء والمساكين واليتامى
 وفي الوقاف والقرارة في سبيل الله والصدقة لا تباع على من وليها ان ياكل
 بالمعروف وان يطعم صديقا غير متولى منه واوصى به الى حفصة ام المؤمنين ثم لا
 الا كابر من آل عمر **قال** ومدنا محمد بن عمر الواقدي قال مدنا قدامه بن مولى
 الجعي عن بشروى المازنيتين قال سمعت جابر بن عبد الله يقول لما كتب عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه صدقة في ماله فنهى عن المأجورين والمهاجرين والاعشار فاحضرت
 ذلك واشهدهم عليه فانشر خبرها قال جابر رضي الله عنه فلم اعلم امدا كان
 له مال من المهاجرين والاعشار الا ما كتب ماله من صدقة مؤمن لا
 تشتري ابدا ولا توهب ولا تورث **قال** مدنا الواقدي قال قال ابو يوسف
 رحمه الله ما عندك في وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقلت انما هو
 ابن عبد الله عن عاصم بن عبد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال سمعت
 كتاب عمر رضي الله عنه حين وقف وقفه انه في يده فاذا توفي فهو لي
 بنت عمر فلم يزل عمر يولي وقفه الى ان توفي ولقد رايت هو بنفسه يقسم ثم
 تمنع في السنة التي توفي فيها ثم صار الى حفصة رضي الله عنها فقال ابو
 يوسف رحمه الله هذا الذي اخذناه اذا اشترط الذي وقفناه في
 في حياته ثم اذا توفي فهو الى فلان بن فلان فهو جائز وهذا فعل عمر رضي الله
 عنه كما يرى **وقبض** عثمان بن عفان رضي الله عنه **قال** مدنا محمد بن عمر
 الواقدي الا سلى قال مدنا عمر بن عبد الله عن عتبة قال تصدق عثمان
 في ماله على صدقة عمر بن الخطاب قال ومدنا فروة بن اذينة قال رايت
 كتابا عند عبد الرحمن بن ابي بكر بن عثمان فيه **بسم الله الرحمن الرحيم**
 هذا ما تصدق به عثمان بن عفان في حياته تصدق بآله الذي يخبرني
 ما لا ينبغي التحقيق على ابنه ابيان بن عثمان صدقة بئلا لا يشتري ابدا
 ولا يوهب ولا يورث شهد على ابن ابي طالب رضي الله عنه واسامة بن زيد
 وكتب **عقب** على ابن ابي طالب رضي الله عنه قال مدنا محمد بن عمر الواقدي
 قال مدنا سليمان بن سليمان بن بكلاء وعبد العزيز بن محمد عن ابيه عن علي
 ابن ابي طالب رضي الله عنه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قطع لعلي رضي الله

عنه يبيع ثم اشترى رضي الله عنه الى قطيعه التي قطع له ثم انشا فخر فيها
 عينا فبينا هم يعملون اذا ثغر عليهم مثل عرق الجور عن المأفوق عليا فبشر
 بذلك فقال علي رضي الله عنه بشر الوارث ثم تصدق بها على الفقراء والمساكين
 وفي سبيل الله وابن السبيل القريب والبعيد في السنة والخزب يؤتي
 وجوه وتسود وجوه يصرف الله النافع وجهه بها وبلغ فذاذها في
 على رضي الله عنه الف وسبق **قال** وزوي موسى بن داود قال مدنا القاسم
 ابن الفضل قال مدنا محمد بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه تصدق
 بارض له بتابعه ليقبها وجهه عن جهنم على مثل صدقة عمر رضي الله عنه لم يستثن
 له الى شيئا كما استثناه عمر رضي الله عنه **قال** مدنا علي بن عيسى عن عمرو بن
 قالة صدقة على ابن ابي طالب رضي الله عنه ان يجير ربا ما وابا بن يزيد
 يعملون في المالا خمس حج منه نفقاتهم ونفقات اهلهم ثم هم امرار لوجه الله
في قال ومدنا ابن ابي سبرة عن يحيى بن سبيل قال رايت علي بن الحسين
 من رقيق صدقة على وبياع **قال** مدنا بشير بن الوليد قال انا ابو يوسف
 مدنا عبد الرحمن بن عمر بن علي بن ابي طالب عن ابيه عن جده انه تصدق ببيع
 ابتغى بها رضا الله في ليدخلني بها الله الجنة ويصرفني عن النار ويصرف النار
 عن في سبيل الله ووجهه وذو الرقيم والبعيد والقريب لا تباع ولا توهب
 لا تورث كل مال لي يبيع غير ان ربا ما وابا بن يزيد وجير ان مدني ومدي
 فليس عليهم سبيل وهم تحبون موال يعملون في المالا خمس حج وفيه نفقتهم
 وذرهم ورزقا هديهم فذلك الذي اقصى ما كان لي يبيع حيا انا او ميتا
 ومع ذلك ما كان لي بوادي القري من مال ورقيق حيا انا او ميتا ومع ذلك
 الا ذينة واهلها حيا انا او ميتا ومع ذلك عبداهما وان زربعا له مثل
 ما كتبت لا ينيروا وبيع **وقبض** الزبير رضي الله عنه **قال** مدنا
 محمد بن عمر الواقدي قال مدنا ابن ابي الزناد عن هشام بن عروة عن ابيه
 الزبير بن العوام رضي الله عنه انه جعل دونه على يديه لا تباع ولا تورث
 ولا توهب وان لرد دونه من ياته ان تسكن غير مضره ولا مضرة لها فاذا
 استغنت بزوج فليس لها حق **وقبض** معاوية بن جندب رضي الله عنه **قال** مدنا
 محمد بن عمر الواقدي قال مدنا النعمان بن معن عن عبد الرحمن بن عمر رضي الله

ابن الزبير بن عوف عن الخطاب
 الحسن بن النضر الاسدي عن ابيه
 مالك بن النضر الاسدي عن ابيه
 كما رواه ابن الجوزي

ابن كعب بن مالك قال ومثنا يحيى بن عبد الله بن ابي عن ابيه قال كان معاذ
بن جبل رضى الله عنه اوسع انصارى بالمدينة ريعا فصدقت بداره التي بها
له اذار الا تصاد اليوم وكتب صدقة قال ثم ان ابن ابي اليسر هاجم عبد الله بن
ابي قحادة في الدار وقال يبيع في صدقة على من لا يزدى يكون ولا يكون وقد
قضوا بوبكى وعمر رضى الله عنهما لا صدقة حتى يقبض فاختصموا الى مروان
الحكم فجمع لهم مروان بن الحكم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فراقا ان
الصدقة على ما سبل وراو حيس بن ابي اليسر ويكون له ادبا نجسه اياما ثم
فيه فحلا فلقد كان الضبيان يفتكون به **وَمَنْ جَسَتْ** عايشة رضى الله عنها
واختها اسماء وام سلمة وام حبيبة وصفية ازواج النبي صلى الله عليه وسلم
وحيس سعد بن ابي وقاص وقال الدين الوليد وقيا بن عبد الله وعقبة
ابن عامر وعبد الله بن الزبير وغيرهم رضى الله عنهم اجمعين وهذا اجماع
على جواز الوقف ولزومه **ولا** الحاجة ماسة الى جواز لقول زيد بن
رضي الله عنه لم يرضوا للميت ولا لحي من هذه الخبيث الموقوفة اما الميت
فيجوز اجزها عليه واما لحي فنجس عليه ولا يورث ولا يورث ولا يقدر
على استهلاكها **وان** زيد بن ثابت رضى الله عنه جعل صدقة التي وقفها على ستة مئة
عمر بن الخطاب رضى الله عنه وكتب كتابا على كتابه **هذه** واما الجواب عن قوله
صلى الله عليه وسلم لا ميسر عن فريض الله فيقول انه محمول على انه لا يمنع
اصحاب الفرائض عن فريضهم التي قدرها الله لهم في سورة النساء بعد الموت
بدليل نسخها لما كانوا عليه من حرمانهم الارث قبل نزولها وتوريثهم بالموافاة
والموالات مع وجودهن **وقول** شرح ما محمد يبيع الحبس محمول على حبس الكفرة
البحرية والوصيلة والسائية والحام عمل بما هو صحيح اللفظ متواتر المعنى
حاشا للحيل عليه توفيقا بين الادلة والله اعلم **باب في الفاظ الوقف** **هذه**
ومحله ومكة يتوقف انعقاد الوقف على صدور ركنه من اهله مضافا الى
قابل حكمه لما علم ان قيام ذات التصرف بالاهل وقيام حكمه بالمحل **فكنه** لفظ
الوقف وما في معناه كقوله صدقة محرمة او صدقة محبسة او صدقة بني
او صدقة لا تباع ولا توهب ولا يورث او صدقة موقوفة **واهله** اهل
البيت وهو الخواص اقل البالغ غير مرتد ولا مدنيون يجوز عليه فيصير منه لا دنا

او صدقة موقوفة

عند ما ولو في مرض الموت الا ان للورثة ابطال ما زاد على الثلث كالف درهم ولا يقع
من العبد الا اذا اذن له مولاه وكان غير مستغفر بالدين ولو استغفره لا يقع
وقفه وان اذن له سيده مع العتق ببناء على قول ابي حنيفة رحمه الله ولا
من الضيق المجنون الذي لا يعقل للجزماء عن التصرف ولا من المرتد وساق
بيانه في احوال ابواب ولا من الديون المجوزة قول من يرى به وان لم يكن مجوزا
عليه بيع وقفه وان قصد به ضرر غرما لبثت محقق في ذمته دون العين
ومحله المال المتقوم بشرط كونه عقارا او منقولا وقفه متعارف وساق
بيانه في فضله **ومحله** ما ذكر في تعريفه من انه حبس العين عن التملك القلبي
بالمنفعة **فوق** قال رضى هذه صدقة موقوفة مؤبدة جازلا عما عند عامة العلماء
الا ان محمدا رحمه الله اشترط التسليم لا المتولى واختاره جماعة وعند ابي
رحمه الله يكون ندبا بالصدقة بغلة الارض يبقى ملكه على ماله فاذا مات تو
عنه **وقول** الصدقة موقوفة مؤبدة في حياقي وبعد وفاتي جازعندم الا
ابا حنيفة رحمه الله قال مادام الواقف حيا كان ذلك ندما منه بالصدق
وكان عليه الوفا بما نذر ولو رجع عنه جاز ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث
ويكون سبيله سبيل من وصى بخدمة عبده لاسان فان الخزمة تكون للورث
والرقبة على ملك ما ليها حتى يومات الموصي لها يصير العبد مبرا ثا لورثته المالك
الا ان في الوقف لا يتوهم انقطاع الموصي لهم وهم الفقراء فتنا بت هذه الآية
وقول قال رضى هذه صدقة موقوفة او قال وقف ولم يرد على هذا لا يجوز عند
عامة مجيزي الوقف **قال** هلول رحمه الله لان الوقف يكون للفقير والفقير
يسمى لا يتما هو فلذلك بطلته وصار كمالا رضى مجبوسة ولم يرد على ذلك
لا تكون وقفا لان الارض توقف للدين والوصايا والحبس الاصل مقفوف
لم يسم سبيله ووجوه فلم يصدق بغلة فقد خرج من ان يكون على ما ارضى
صلى الله عليه واله عمر بن الخطاب رضى الله عنه لانه انما ذكر حبس الاصل ولم يذكر
الصدقة على ما ارضى عمر بن الخطاب فلذلك بطلته حتى يجمع الكلامان الصدقة
والحبس فاذا اجتمعا كان الوقف جائزا **وقال** ابو يوسف رحمه الله يجوز
وقف على المساكين لان مطلقه ينصرف الى المساكين عرفا **وقول** قال رضى هذه
صدقة موقوفة او موقوفة صدقة ولم يرد على هذا جاز في قول ابي يوسف

اي مع الكرامة

وهلال الراي رحمه الله ويكون وقفا على الفقر وقال يوسف بن خالد رحمه الله
لا يجوز ما لم يرد قوله وأمرها للفقر ابدأ والتعجب قول صاحبنا لان محل الصدقة
في الاصل الفقر فلا يحتاج الى ذكرهم ولا انقطاع لهم فلا يحتاج الى ذكر الابدان
ولو قال ارضى هذه محرمه صدقة ما يكون هذا بمنزلة قوله موقوفه صدقة لان
المحرمه بمنزلة قوله موقوفه في لغة اهل المدينة ولو قال حبست ارضي هذه اوقافا
ارضى هذه حبس لا تكون وقفا في قولهم **وله** قال حرمت ارضي هذه اوقافا هي محرمه
قال الفقيه ابو جعفر هذا على قول ابى يوسف كقوله موقوفه **ولو** قال حبس موقوف
او حبس وقف فهو باطل **قال** هذا في قولنا وقولنا خيفة لان معنى قوله
قف ومعنى قوله حبس سواء فكانه قال ارضى وقف وهذا باطل لا يجوز في قولنا
وقال وكذلك لو قال هي محرمه حبس او حبس محرمه لا يجوز لانه ذكر ثبوت الاصل
ولم يسم لنا الغلة فلذلك ابطله **ولو** قال موقوفه حبس محرمه لا يباع ولا يوقف
ولا يورث ولم يرد ذلك لا يجوز الا ان يجعل فيها معنى الصدقة او المستأجر
مع ميراثه لا يجوز ذلك عندنا **ولو** قال حبس صدقة او صدقة حبس قال
هناك هذا جائز وقال الفقيه ابو جعفر هذا ينبغي ان يكون بمنزلة قوله صدقة
موقوفه **ولو** قال هي موقوفه لله تعالى ابدأ جائز وان لم يذكر الصدقة ويكون
وقفا على الفقر لان في قوله موقوفه لله تعالى ابدأ لئلا يعلم انه اراد بها
المساكين لان فيه قرينة الى الله تعالى بقوله لله تعالى وفرضت من ان يكون
للذين بقوله لله تعالى ابدأ **ولو** قال صدقة موقوفه على المساكين ولم يقل
او قال موقوفه لوجه الله تعالى او موقوفه لطلب ثواب الله تعالى **ولو** اوصى
توقف ثلث ارضه بعروفا لله تعالى ابدأ تكون وصية بالوقف على الفقر **ولو** قال
ارضى هذه صدقة موقوفه على فلان صح ويصير فقيرا صدقة موقوفه على
لان محل الصدقة الفقر الا ان غلبت كون فلان مدام حيا ومثله لو قال
صدقة موقوفه على زيد ابدأ **او** قال على ولدي ابدأ لانه يصح من غير ذكر الابدان
فمن ذكر اوله ولا يصح على قول يوسف بن خالد السمي وان ذكر الابدان لفظ ذكر
الا بدمضاف الى الصدقة على زيد ابدأ وله وهو لا يتأبد فيلغو هذا اللفظ وكذا
لو قال ارضى هذه صدقة موقوفه على وجه الخير والبر **او** قال على وجه الخير اوقافا
على وجه البر يكون وقفا على الفقر لان البر عبارة عن الصدقة **ولو** قال ارضى

هذا الحديث في نسخة
ابن ابي عمير
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

هذا الحديث في نسخة
ابن ابي عمير

بذرة صدقة موقوفه في الحج عنى والنفقة عنى بفتح الوقف ولو لم يقل عنى لا يصح لانها
ليسا بصدقة **ولو** قال ارضى هذه موقوفه على الجهاد او في الجهاد او في الغزو اوقافا
في اكنان الموتى او في جفر القبور او قال في بناء المساجد والمصون او قال في
مهمتها او قال على عمل السقايات في الاماكن المحتاج اليها او غير ذلك مما يتأبد
بفتح ويكون وقفا على ذلك السبيل **قال** الفقيه ابو جعفر رحمه الله عنى ذكر
موضع الحاجة على وجه يتأبد فذاك يكفي عن ذكر الصدقة **وكذا** لو قال موقوفه
على ابناء السبيل لا يتم لا يقطعون ويكون لفقرهم دون اغنيائهم كمن الغنية
وكذا لو قال على الرثى او على المنقطع بهم لا يتم يتأبدون ويكون لفقرهم فقط
وهذا قول هارون رحمه الله وما ساقى من بطلان به على الرثى قول المصنف
قال ثم لا يمتد رحمه الله اذا ذكر مصرفا فيه تخصيصا بالحاجة فهو صحيح سواء
كانوا يقتصون او لا يقتصون لان المطلوب وجه الله تعالى ومضى ذكر مصرف قائم
ليستوى فيه الاغنياء والفقر فان كانوا يقتصون فذلك صحيح لهم باعتبار
وان كانوا لا يقتصون فهو باطل لان كان في لفظه ما يبدل على الحاجة استعما
من الناس لا باعتبار حقيقة اللفظ كالساقى فالوقف عليهم صحيح ويصرف
للفقر منهم دون اغنيائهم فهذا الضابط يقتضي صحة الوقف على الرثى وفي
العيان وقرآء القران والفقه وأهل الحديث ويصرف للفقر منهم كالساقى
لا شعاد الاسماء بالحاجة استعمال لان العنى والاستغفال بالعلم يقطع عن
الكسب فيغلب فيهم الفقر وهو اصح مما ساقى في باب الوقف الباطل انه
باطل على هؤلاء **ولو** قال ارضى هذه موقوفه على فقرا قرأى او قال على اولاد
لا يصح لانهم يقطعون فلا يتأبد وبدونه لا يصح الا ان يجعل امره للفقراء
ولو قال ارضى هذه موقوفه على فقراء بني زيد او قال على يتامى بني عمر وفان كانوا
يقتصون وكان الوقف في الصحة لا يصح لانه لا يتأبد وان كانوا لا يقتصون
يصح ويصرف بمنزلة الوقف على يتامى الفقراء **روى** عن محمد رحمه الله ان ثمانية
بمئة عشرة وعن ابى يوسف رحمه الله انه ماله وهو المأخوذ عند البعض
قبل اربعون وقيل ثمانون والفقهاء موقوف على راعي الحمار **ولو** قال ارضى
صدقة لا يباع يكون نذرا بالصدقة ولا يكون وقفا لان قوله صدقة عبارة
عن النذر فيصدق بها ولا يجزى العاقبة عليها ولو زاد ولا توهب ولا

تورث صارت وقفا على المساكين ولو قال ارضي من صدقة موقوفة لله عز وجل
بل بئنا على رزينا بام حياته جاز لمصروف التأييد بسبب كونها للفقر بعد لان
ماله تعالى يكون للفقر الا ان رزينا يقدم عليهم ولو قال ارضي صدقة موقوفة
على زيد ما دام حيا وكان في حقه فانه يكون باطلا لكونه غير موبد ومن شرط
صحته الوقف التأييد كما نقل عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله انهم
جعلوا او قافهم موبدة فما كان مثل ذلك بعه وما لا فله ولو قال جعلت غلة
داى هذه المساكين يكون نفذا بالتصرف بالغلة ولو قال جعلت هذه الدار
للمساكين كان نفذا بالتصرف بعين الدار للمساكين للحال ولو قال ضيعت هذه
او للتبديل ان كان من اهل ناحية تعاد فها هذا الكلام للوقف صارت وقفا
فيشمل عن نيته فان نوى وقفا فهو كما نوى وان نوى صدقة تصدق بعينها
او قيمتها وان لم يكن له نية تورث عنه اذ امانات والله اعلم **فصل في بيان**
ما يجوز ان يوقف عليه اتفق ابو يوسف ومحمد رحمهما الله على ان الوقف
يتوقف جواز على شروط بعضها في التصرف كالمالك فان الولاية على المثل شرط
الجواز والولاية تستفاد بالملك وهي نفس الملك حتى لو وقف ملك الغير
بغير اذنه توقف على امانته وبعضها يرجع لانفس التصرف وهو كونه
في ذاته وعند المتصرف حتى لو وقف المسلم ارضه او داره على البيعة او الكنيسة
او على دار دعوة للبشارة او على فقر اهل الحرب لا يجوز لعدم كونه قرية في ذاته
وعند المتصرف وكذا لو كان الواقف ذميا لعدم كونه قرية في نفس الامر
سباني بيانه في وقف اهل الذمة ان شاء الله تعالى وبعضها يرجع الى
وهو كونه عقارا او منقولا يتبع للعقار **واختلف** في كون اربعة اشياء شرطا
للجواز الاول التسليم الى المتولي ليس بشرط عند ابو يوسف رحمه الله
الوقف ليس بملك وانما هو اخراج له عن ملكه الى الوقف فاشبهه الا
بجواز الصدقة المنقذة فالحا اخرج من ملك الى ملك فحتاج الى قبض
لملك ولما تقدم من رواية الواقفي في وقف عمر بن الخطاب انه في بيع
فاذا توفي فهو الى حفصة ولا تخرج اليه يد حكاما لا استفادته ولا
منه فيصير كانه ارضه منه اليه فلا تخرج الفرع عن يد الاصل في الحكم وشي
عند محمد رحمه الله لا تقرب الى الله تعالى بعين من ماله فيوقف جوازه على التسليم

والوقف على ما لا يملك

كالصدقة بالمعين وقد علم جوابه ثم تسليم كل شيء عنده بما يليق به في المقبرة
يحصل بدفن واحد فصاعدا باذنه وفي السقاية يشرب واحد وفي الخان يتر
واحد من المائة نفذا في المقبرة والخان الذي تنزل فيه المائة كل يوم وانما
السقاية التي تحتاج الى صب الماء فيها والخان الذي ينزله الحاج بمكة والغزاة
بالغزاة بينهما من التسليم الى المتولي لان زولهم يكون في السنة مرة فحين
الوقت يقوم بمصالحه والى من نصب الماء فيها والغزاة والفقر في الخان
السقاية والسر والخدم سواها سواء في الحاجة وفي المسجد بالصلوة
فيه جماعة باذنه وسباني ما فيه من الاختلاف في باب بناء المسامك
شأن الله تعالى وهذا الخلاف يقتضي ما اذا استغنى الناس عن الصلوة في المسجد
لجواب ما هو عليه فاعادة محمد بن مالك واقفه ان كان حيا والى ملك وارثه ان
كان ميتا لان التسليم بالصلوة شرط عند ابتداء فكذا انفقوا وانفق ابو
رحمه الله مسجدا لعدم اشتراطه التسليم **والثاني** كونه مفرزا بشرط عند محمد
رحمه الله لتوقف التسليم عليه وليس بشرط عند ابو يوسف رحمه الله
بما انه الحق بالقبض ولو وقف نصف ارضه بعه عنده ولا يصح عند محمد
رحمه الله وسباني تمامه في فضل وقف المشاع **والثالث** ذكر التأييد او
يقوم مقامه كالصدقة ونحوها بشرط عند محمد رحمه الله وليس بشرط عند
ابو يوسف رحمه الله فلو قال وقفت ارضي هذه او قال جعلتها موقوفة
ولم يزد عليه ما عنده وصارت وقفا على الفقراء وبه اثنى مشايخ بل
عليه الفتوى لان قوله وقفت يفيض اذ الله الى الله تعالى ثم الى ابيه وهو
الفقير وذا يفيض التأييد فلا حاجة الى ذكره كالا عناق وعند محمد رحمه الله
لا يجوز لان موجبه ذوال الملك بدون التملك وذلك بالتأييد كالعتق
اذ لم يبايد لم يتوفر عليه موجبه ولهذا يطله التاقيت كما بطل البيع ولو قال
وقفت ارضي هذه على عمارة المسجد الفلاح في يجوز عنده لانه لم يزد على قوله
وقفت يجوز عنده فبالا وفي اذا عين جهة ولا يجوز عند محمد رحمه الله لانه
ضراب ملكه فلا يكون موبدا وعن ابى بكر الا عمن ينبغي ان يجوز على الاتفاق
لان الوقف على عمارة المسجد بمنزلة جعل الارض مسجدا او بمنزلة زيادة في المسجد
قال الفقيه ابو جعفر هذا القول اصح الى وقال ابو بكر الاسكاف ينبغي ان لا

محمد بن

يقع هنا عند الكل لأن الوقف على المجد وقصر عمارته والمسجد يكون مسجداً
 بدون البناء فلا يكون عادة البناء مما يتأيد فلا يقع الوقف والا فلا وجه
 لوقال وقصارى هذه على ولد ولدي ونظم ابن أبي يعقوب عن أبي يوسف
 فإذا انفردوا تكون الغلة للفقراء ولا يقع عند محمد لا ممالاً لا انقطاع ولو قال
 وقصارى هذه على ولد زيد وذكراً جماعة بأعيانهم لم يقع عند أبي يوسف أيضاً
 لأن تعيين الموقوف عليه يمنع إعادة غيره بخلاف ما إذا لم يُعين لمجمله أياه
 وفقاً للفقراء المتركاته وقت بين قوله ارضى هذه موقوفه وبين قوله
 موقوفه على ولدك فيصح الأول دون الثاني لأن مطلق قوله موقوفه يصر
 إلى الفقراء عرفاً فإذا ذكر الولد صار مقيداً فلا يبقى العرف فظهر بهذا أن الخلاف
 بينهما في اشتراط ذكر التبريد وعدمه إنما هو في التقييد عليه أو على ما يقو
 مقامه كالفقراء ونحوهم وأما التأييد بمعنى شرط اتفاقاً على الصحيح وقد
 حقق الشارح **والرابع** اشتراط الواقف لانقطاع الوقف لا يمنع من صحته
 أبي يوسف رحمه الله ويمنع عنده محمد رحمه الله وسيأتي في باب الوقف على
 النكران الفتوى على قول أبي يوسف وإن معه جماعة **فصل في بيان اشتراط الوقف**
الوقف وعدمه يقول الموقوف عليه الوقف ليس بشرط أن وقع لا قوام غير
 معينين كالفقراء والمساكين وأن وقع لشخص بعينه ومبطل قوله للفقراء بشرط قبوله
 وحققه فإن قبله كانت الغلة له وإن رده يكون للفقراء ويصير كانه مات
 قبل ما وقف عليه ليس له الرجوع بعده **ومن رده** أول مرة ليس له القبول بعده فلو
 وقف ارضى هذه على ولد زيد ونسله وعقبه ومن بعدهم على المساكين قبله
 بعضهم ورده بعضهم تكون الغلة كلها لمن قبل منهم وإن رده كلهم يكون
 للمساكين وإن قبل كل واحد منهم بعضهم ورده الباقي يكون ماردوق للمساكين
 من زيد ولداً ونسلاً قبله كلهم أو بعضهم يرضى لمن قبله منهم وإن رده كلهم
 كان للمساكين وهكذا إلى أن ينفردوا بخلاف ما لو أوصى ثلث ماله لجماعة بأعيانهم
 فردها بعضهم فإن حصتهم تكون لورثة الموصي وكذلك لو ردها الكل أو
 بعضها إن الموصي إنما أوصى لهم فقط فما بطل منها يكون لورثته وأما التي
 فانه قد جعله بعدهم للمساكين فإذا بطل كونه لهم يصير للمساكين لو قال
 هذه صدقة موقوفه لله عز وجل ببا على زيد وعمرو وما عاشا ومن بعدهما على

هذا هو الوجه في اشتراط الواقف لانقطاع الوقف لا يمنع من صحته
 أبي يوسف رحمه الله ويمنع عنده محمد رحمه الله وسيأتي في باب الوقف على
 النكران الفتوى على قول أبي يوسف وإن معه جماعة

من قبله

المساكين ثم مات ادمما اورد يكون حصته للمساكين ولا يستحقها الاخر لانه
 جعل الوقف لله عز وجل ابتداء ثم اوجبه لها وما كان لله تعالى فهو للمساكين
 من قبلهما وبقيتاً يقدم عليهم بحصته بخلاف المسئلة الأولى فإنه أوجب
 لهم أولاً ثم جعله من بعدهم للمساكين فلا يكون لهم شيء مما يرد إلى الكل أو غير
 ولو قال وقف ارضى هذه على زيد واولاده ومن بعدهم على المساكين
 فقال زيد لا قبل لنفسي ولا لاولادي يقع ثبوته في حصته فقط وأما أولاً
 فإن كانوا كباراً فأردوا والقبول اليهم وإن كانوا صغاراً يكون حصتهم لهم
 ولو قال وقف ارضى هذه على زيد ومن بعده على المساكين فقال زيد قبلت
 هذه السنة وردت ما بعدها أو قال قبلت ثلثها أو نصفها وردت
 الباقي استحق ما قبله وكان الباقي للمساكين ولو قال ارضى هذه صدقة
 لله عز وجل ابتداء على زيد وعمرو ما عاشا إن قبلها ومن بعدهما على المساكين
 فقبل ادمما وردة الاخر استحق القابل حصته وتكون حصته الراد للمساكين
وقد روي عن زفر رحمه الله قال إذا أوصى ابن يحرى على زيد وعمرو من ثلثه
 كل شهر درهم لكل منهما ما عاشا انه اذا مات ادمما بطل وصية الاخر لكونه قائماً
 ما عاشا والمراد من هذه حينئذ ما عاشا وقال سائر اصحابنا رحمهم الله
 وصيته الباقي منهما على ما لها ولا يبطل بموت الاخر ولو قال ارضى هذه صدقة
 موقوفه لله عز وجل ابتداء على زيد وعمرو ومن بعدهما على المساكين وكان ادمما
 ميتاً تكون الغلة كلها للحي منهما لعدم جواز الوقف على الميت فاذا مات الحي
 نصير الغلة للمساكين والله اعلم **باب بيان ما يجوز وقفه وما لا يجوز وما لا**
يقبل تبعاً وما لا يقبل وأما ما يجوز وقفه فكل ما يملك من الوقف فيه ووقف ما
 الامام اذا وقف للحر العاقل البالغ ارضه او داره او ما جرى التعارف
 من المنقولات وهو غير مجبور عليه ولا يرتد بغيره لانهما عند عامة العلماء
 وقال ابو حنيفة رحمه الله يجوز جواز الاعارة أولاً يجوز على ما بينا في أول الكتاب
 ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفه لله عز وجل ابتداء ولم يرد بصير وقفاً في
 يرضى فيه ما فيها من الشجر والبناء دون الرزق والنفقة كإيجار البيع ويمنع من
 الشرب والطريق استحبنا لأننا إنما وقفناه لاسعاده وهو لا يوجب بالمال
 والطريق فكان كالأمانة بخلاف ما لو جعل ارضه او داره مقبرة وفيما استجد

المكلف

عظام و ابنية فالحال لا تدل في الوقف فتكون له ولورثته من بعده ولو كان
 ارضه من صدقة مؤقته بجمعها وجميع ما فيها ومنها وعلا الشجرية فائمة ولو
 الوقف قال صلوات في القياس تكون الثمرة له ولا تدل في الوقف وفي الاستحسان
 يلزمه التصرف بها على الفقراء وبه التذلل وبه الوقف لانه قال جميع ما فيها
 ومنها فقد تكلم بما يوجب التصرف فيلزمه التصرف بالثمره التي كانت مسئلة به
 يوم الوقف وما يحدث بعده يعرف في الوجوه التي سنها لكونه غلة الوقف وذكر
 الناطق رجل قال جعلت ارضي هذه وقفا على الفقراء ولم يقل بجمعها بدليل البناء
 والشجر الذي فيها تبعا ولا بد من الرزق السات في حياضه كان او شجر او عين
 وكذلك البقل والاشجار والرياحين والخراف والقراف وما في الاجرة من المطلب
 يقطع في كل سنة والورد والياسمين وورق الخنا والعنق والبادنجان وغير
 بصل النرجس والارطاب فالحال لا تدل واما الاصول التي تبقى والشجر التي لا تقطع
 الا بعد عامين او اكثر فالحال لا تدل تبعا ولو زاد بجمعها تدل الثمرة القائمة
 في الوقف وهذا اولى خصوصاً اذا زاد بجمع ما فيها ومنها ولو وقف دارا
 بجمع ما فيها وفيها حمامات يطير اوتيتا وفيه كوارات عسل يذلل للحمام وال
 تبعا للدار والعسل كما لو وقف ضيعة وذكر ما فيها من العبيد والذوايب وال
 الخراف فالحال لا تدل تبعا وان لم يجر اصاله كالماء والهوا والامراف في
 بيع الاراضي والعبيد وتفقهتم من غلة الوقف وان لم يذكرها الواقف ولو
 رزق الحاكم بادية الوقف يجوز وعينه لا يجوز ولو من امة الوقف لا تدل
 المهر والنقمة ولا يضرع بعضهم عن العمل بجوز للقيم بعه وشرائعهم بركة
 وكذلك الذوايب والالوات يبيعها ويشترى بثمرها ما هو اصل للوقف وليس
 للقيم قطع الاشجار المثمرة ولا بيعها ولا بيع غيرها بعد القطع لاجلها
 ما دامت مسئلة بالارض تكون تبعا لها واذا ثبت الغشيل في اصول النخل ازا
 في تركه ضروريا لقطع ويباع وثمره غلة للوقف كمن الشغف والابرة
 ماله واذا صار نخلا فخرج من ان يكون غلة ومصاد وقفا وهكذا ملك سائر ثمرات
 من اصول اشجار الوقف ولو كان في الكرم الوقف شجرة يضرطها بثماره ان كان
 ثمرها يزيد على ما ينقص من ثمره لا يقطع والا يقطع وهكذا الحكم لو اضرطت
 ولو وقف ضيعة له وقال شجرها فغنى عن تحديد ما هو الوقف ثم لو قال عن بعض

قطع الشجر وبيع ثمره
 ثبت في اصوله وقفا
 فله بالارض او الخراج

قطع من الارضها غير ذائلة في الوقف ينظر الحدودها فان كانت مشهورة
 وكانت تلك القطع دايما كانت وقفا والا كان القول فيها قوله وهكذا
 الحكم لو وقف دارا وقالت هذه للحرمة لم تدل في الوقف فانه ينظر لارادتها
 ويسأل الجيران عنها فان شهدوا انها من الدار كانت وقفا والا كانت
 قوله فيما اشكل كونه وقفا ولو وقف ارضا اقطعها اياها السلطان فان
 كانت ملكا له او مواتا له وان كانت من بيت المال لا يقطع وقفا ارضه
 وهي ما صارها السلطان عند عجز اصحابها عن رزقها واداء موقوفها بدفعهم
 اياها اليه ليكون منفعتها للمسلمين مقام الخراج ورقبة الارض على ملكه
 اربابها فلو وقفها من ادخله السلطان فيها لعارضا لا يقطع لكونه مزارعا ولو
 وقف ارضا اشتراها بعقد فاسد يقطع ان كان بعد القبض لانه استهلكها بغير
 اياها عن ملكه بالوقف وعليه قيمتها وان كان قبله او كان البيع باطلا كان
 الوقف باطلا ولو وهبت لدار من هبة فاسدة قبضها ثم وقفها مع وعيها
 ولو استحق ما وقفه لا يلزمه ان يشتري بثمره الذي يبيع به على البائع ارضا يبيعها
 بدلها لانه وقف مالا يملك ولو استحق بعضه مائتا واخذ السحق لا يسلط الو
 في الباقي عند ما يوسع لا يميزه مائتا ابتداء فبالاولى بقاء ولو اشترى
 ارضا بالخيار وقبضها ثم وقفها قبل مضى مائة يبيع ويكون ذلك باطلا لخياره
 وهكذا الحكم في البائع اذا كان الخيار له ووقف ما يبيع ولو بعد التسليم ولو
 وقفها المشتري بعد القبض في مدة خيار البائع فامضى البيع ولم يبطل الو
 لان البات اذا طرأ على موقوف باطلا ولو استحق بعد الوقف ضمن قيمتها
 جاز شراؤه ووقفه ومثله الحق لا يستند الملك الى زمن الاستقبال ولو اشترى
 ارضا فوقفها ثم اطلع فيها على عيب رجع بالنقصان ولا يلزمه ان يشتري
 بدلا لعدم دخول نقصان العيب في الوقف ولو وقف ما اشتراه قبل قبضه او
 ما رهنه بعد تسليمه ثم وجب له الفاضل على دفع ما عليه ان كان موسرا وان
 كان معسرا ابطال الوقف وابعه فيما عليه بخلاف حق المرهون لعدم اتمام
 بعد زواله بخلاف الوقف بعد الاجارة والتسليم الى المتأجر لعدم تعلق
 بالثمن وذكر الباقي رحمه الله في فاقاه اخذها في خيار وقف البناء
 الا رضى ذكر عن محمد رحمه الله انه اذا قال وقف بناء في ارض الوقف على الجملة

ولا يبيع ولا يقطع
 وقف الارض

وقف الارض
 وقف الارض

وقف الارض
 وقف الارض

وقف الارض
 وقف الارض

وقف الارض
 وقف الارض

وقف الارض
 وقف الارض

مسألة
وقف جارية
الاسواق

الوقف لا يرضى عليها جاز ودكرته او قاف للضاف رحمه الله ان وقف جارية
الا سواق يجوز ان كانت الارض باجادة في ايدي الذين بنوها لا يخرجهم التملك
عنهما من قبل اثارها في ايدي اصحاب البناء وتوقفها وتقسيم بينهم لا يتعرض لهم
السلطان فيها ولا يتحكم واثاله غلة يأخذها منهم وتساووا فلف عن سلف و
عليها الذهود وهي ابيهم يتابعونها ويأجرونها ويجوز فيها ومساكنهم ويجوز
بناؤها ويعدونه وينون غنم فذلك الوقف فيها جائز وفي فتاوى الناطقي
عن محمد بن عبد الله الاضاري صاحب زفر رحمه الله انه يجوز وقف الدار لهم و
الطعام والمكمل والموزون فيقله وكيف يصنع بالدارهم قال يرضى مضاربة في
يتصدق بالفضل وكذا يباع المكمل والموزون بالدارهم والدنيا يروى وتصدق
ويتصدق بالفضل ويقل على هذا ينبغي ان يجوز اذا قال وقف هذا الكر على ان
يقرب من لا بدله من الفقراء فيدفع اليهم ويذكرونه فاذا اصدوا يؤخذون
لغيرهم وهكذا دائما ولو وقف رب المال ضيقة من مال المضاربة يقع عندك
يوسف رحمه الله مطلقا وعند محمد لا يقع ان كان في المال ربح بناء على بوازي وقف
المناع وعدمه والله اعلم **فصل في غرس الاشجار ونباتها في الوقف**
رجل غرس فيما وقف اشجارا او غرس بناء او نصب بابا قالوا ان غرس من غلة
الوقف ومن ماله وذكر انه غرسه للوقف يكون وقفا ولو لم يذكر شيئا وغرس
ماله يكون ملكا له ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لانه لا يغرس فيه لكون ملكا
ثم ان كان لها ثمرة كالنخاح مثلا اباح بعضهم للقوم الاكل منها والفقير انه
لا يباح لها صارت للمسجد فيصرف في عمارة الخلف مشجرة على طريق العامة
جعلت وقفا عليهم وتيسر في الفقير كالا الموضوع في الفلوات
وما السقاية وسير البشارة والصحف الوقف ولو كانت الثمار على اشجار ربا
المائة فالأبوالقاسم ارجوا ان يكون الشرا في سعة من ثمارها الا ان يعلم
غارسها جعلها للفقراء وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله الا لو ان يجزى عن
ثامها من لم يكن ساكنا فيها الا ان يكون ثمره لا قيمة لها كالنوش مثله
ولو غرس رباطي شجرة في وقف الرباط وتعاهد بها خيرة لم يذكر وقت
الغرس انها للرباط قال الفقيه ابو جعفر ان كان اليه ولاية الارض الموقوفة
فالشجرة وقف والا فحق له وله دفعها **والطرح سرفينا في وقفها سابق**

وقف الدار
والطعام

وقف الدار
والطعام

مسألة
غرس الرابطة
وقفه شجرة

وغرس فيه شجرة ثمرات يكون لورثته ويؤمرون بقلعه وليس لهم الوقف فيما زاد
السرفين في الارض عندنا ولو وقف شجرة باصلها على مسجد معين او على الفقير
فان كان لها ثمره او وقف يتبع به كثير الغنم لا تقطع الا اذا يلبت او يلبس
فانه يقطع اليابس ويتروك غنم لانه لا يتبع باليابس ويتبع بالاحضر وان كان
لها ثمره تقطع ويصير ثمرها في عمارة المسجد او يتصدق به **مقبرة** فيها اشجار عظيمة
ولا يبت فيها قبل اتخاذ الارض مقبرة ان علم مالك الارض يكون الاشجار له
باصولها يصنع بها ما يشاء وان كانت مواتا واخذها اهل القرية مقبرة فلا ينجا
باصولها ما كانت عليه قبل جعلها مقبرة ولو بنيت بعد ذلك فهو للغارمين
علم والله فاعلم فيها للفاخر ان راي ينعما وصرف ثمرها في عمارة المقبرة جائز
له ذلك وهي في الحكم كالها وقف ولجعل ارضه اوداره مقبرة وفيها اشجارا
فيها ومقبرتها له ولورثته من بعده لان مواضع الاشجار او البناء كانت مشغولة
فلا تدخل في الوقف ولو غرس اشجارا في ضيقة خوص قرية او في جاني طريق العامة
او على شاطئ البحر العامة كانت له فان قطعها ثم بنيت من عروقها اشجارا يكو
له ايضا لو بودها من ملكه **اشجار** على حافتي طريق الشارع انقص فيها الشربة
ولم يعرف الغارس وهو يجري امام باب رجل في الشارع قالوا ان كان موضع
الاشجار ملكا للشربة فما بنيت فيه ولم يعرف غارسه يكون لهم وان لم
تكن الارض لهم بل العامة وللشربة من التيسيل فقط فان علم ان الاشجار ملكا
موجودة في ذلك المكان حين اشترى الدار صاحبها فاهلها لا يكون له لان
ما بنيت في فناء داره يكون له ظاهر والله اعلم **فصل في وقف المنقول**
امثلة اختلف ابو يوسف ومحمد رحمهما الله في وقف المنقول مستفقا
فقال ابو يوسف في التوابل لا يجوز الوقف في الحيوانات والرقيق والمنا
والنياب ماضى الكراع والسلاحج الا بطريق البيع كان تقدم والفقير ملك
عن محمد من انه يجوز وقف ما جرى فيه التعارف كالصايف والكسب والقار
والعديم والنشاد والقدير والنجادة لوجود التعارف في وقف هذه الاشياء
وبه يتروك الفياض كما في الاستصايع بخلاف ما لا تعارف فيه كالنياب
والامتنع لان من شرطه التابيد كما بينا ولكن تركناه فيما ذكرنا للتعارف
في السلاحج والكراع للجهاد بالنفس فان فالدين الوليد رضي الله عنه في قوله

مسألة
طرح مستاجر الوقف
فيه سرفينا ثم غرس عجر

مسألة
جعل ارضه اوداره
مقبرة وفيها اشجار

مسألة
غرس الرابطة
وقفه شجرة

والا يكون له

في سبيل الله فاجازته النبي صلى الله عليه وآله وجعل رجل ناقة في سبيل الله فاجازته امرأته ان تجعل عليها فاجازته ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للرجل من سبيل الله وكلته رضي الله عنهما سلمه وكرامه في سبيل الله اني خيله **والا بل** كالخيل لان العرب تقابل عليها وتحمل عليها السلاح فبقي فيها وراة على الاصل ولو وقف بقرة على رباط بان يعطى ما يخرج من لبنها وشراؤها وسميها لا بنا السبل ان كان في موضع تغاروا ذلك يصح كما في ماء السقاية **والا فلا** ولو وقف نوزاعا اهل قرية ليترعى على بقرهم لا يصح لانه ليس فيه عرف ظاهر ولا هو قرينة مقصودة **ولو وضع جبار في سبيل** او علق فيه قديلا له ان يرمي به لانه لا يترك فيه دائما ولو كثر الدقا المربوطة للراطين وعظمت مؤنثها يجوز للرجل بيع ما كثر منها وجوز عن صلاحية ما ربطت له ويمك الصلح منها **ولو باع اهل المسجد نفسه او غلة** وفيه يجوز ان لم يكن ثمة قاض وان كان فالصحيح انه لا يصح الا باذنه وقد تقدم ان محمد بن عبد الله الانصاري من اصحاب زفر رحمه الله قال يجوز وقف الداهم والطعام والله اعلم **فضل في وقف المشاع وسميته** **والمهاياة فيه** اتفق ابو يوسف ومحمد رحمهما الله على جواز وقف مشاع لا يكن قسمته كالحمام والبر والرجي واختلفا في المكان فاجاز ابو يوسف وبه اذ مشاع بل وبطله محمد بناء على اختلافهما **المقدم فقول** تفريعا على قول ابي يوسف اذا وقف امد الشريك حصته من ارض جاز اذا اقتسمها بعد ذلك فواقع في نصيب الواقف كان وقفا ولا يحتاج الى إعادة الوقف فيه وان وقفه ثانيا كانا موطا لا ارتفاع الخلاف في ذلك ولو وقف نصف ارضه مثلا ينبغي ان يبيع نصفها ثم يقاسم الشري ولو رفع الامر الى القاضي فاحجلا بالمقاسمة معه جاز وليس له ان يقاسم نفسه لانها مأخوذة من المفاعلة فتقتضي المشاكهة بين اثنين فما فوهمما **ولو قضى بجواز الوقف** المشاع ارتفع الخلاف ثم اذا طلبنا من القاضي القسمة قال ابو حنيفة لا يقسم ويأمرهم بالمهاياة وقال لا يقسم اذا كان البعض ملكا والبعض وقفا ولو كان الكل وقفا فاجاز اربابه قسمته لا يقسم **لو وقف** **صنعة** على ولديه مثله فاجاز امد ما قسمتها ليدفع نصيبه مزارعة لا يجوز بل ينج

مسئلة
بيع الوقف
اذ كثر
مسئلة
بيع اهل المسجد
نفسه وغلة
نفسه المشاع
على قول ابو يوسف
ولو قضى بجواز الوقف
ارتفع الخلاف

الوقف

القيم كلها مزارعة وليس ذلك الى اربابه وانما هو للقيم ولو قسمه الواقف بين اربابه ليرزق كل واحد منهم نصيبه ويكون المزرعة له دون شركائه توقف على رضاهم **ولو قبل اهل الوقف ذلك** فيما بينهم جاز وليناني منهم بعد ذلك ابطاله **ومن** وقف دورا للاستخارة لبيت له ان يملكها امدا بغير امر لو وقف دارا لسكنى ولديه فطلب امدما المهاياة واولا فريكت كل نصفين بلا مهاياة **لو وقف** بين اثنين فوقهما من نصيبه واراد نصب لوج الو في بابيه تمنعه الاخر له ذلك لانه تصرف في محل مشترك ولو دفع الامر الى القاضي فاذن له به جاز صيانة للوقف عن البطون والعموم ولايته وقف دارا في مريضها على ثلث ثبات لها وجعلها بعد موتها لساكنين وليس ملكا غيرها ولا وارث غيرها **فالواكث الدار وقف** والثلاث سائر لهن يفعن به ما شئن من الاجارة والملك وهذا عند ابي يوسف خلة **لجند** ولو كانت الارض بين رجلين فصدقا باجملة صدقة موقوفة على الملك ودفعها معا الى قيم فاجاز انفا قالان المانع من الجواز عند محمد هو الشيوع وقت القبض وقت العقد ولم يوجبهما لوجودهما معا منهما ولو وقف كل واحد منهما نصيبه على جهة وجعل القيم واما وسلاما معا جاز انفا لعدم الشيوع وقت القبض ولو اختلفا في وقفها جهة وقتا واتحد زمان تسليمها لهما او قال كل منهما يقبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز ايضا انفا قالانما صادك لولاك وامد بخلاف ما لو وقف كل واحد حصته وسكن نصيبه وحده فانه لا يصح الوقف عند محمد لوجود الشيوع وقت العقد وتمكنه وقت القبض **ولو قال** وقف نصيب من هذه الارض وهو ثلثها فوجد اكثر من ذلك كان نصيبه كله وقفا كالوصية بخلاف البيع فان الزائد يكون للبائع **اراض** او دور بين اثنين فوقهما من نصيبه على الفقر وفهم يصححه ثم اراد القسمة فقسم القاضي وجمع الوقف في ارض او دارا جاز عند ابي يوسف ومحمد واختاره هكلا كما لو كان لهما داران وطلب القسمة فجمع القاضي نصيبا مدما في دار ونصيبا لآخر في دار جاز ذلك فذلك لهما الا ان ثمة يجوز سوا كانا في مصر وامين او مصرين وهما يجمع اذا كانا في مصر ولا في مصرين وعلى قول ابو حنيفة يقسم القاضي كل حصته على حدة

مسئلة
المهاياة
مسئلة
نصيب الواكث
مسئلة
وقف المراه
على بائنها
مسئلة
مواصلة فيه
وقف المشاع
نفيها
اي مع قبض قيم صاحبها
مسئلة
ما لو وقف نفسه
وهو الثلث بئنا
فكان اكثر
مسئلة
جمع الوقف بالقسمة
الارض او دارا

الا ان يرى الصالح في الجمع فحينئذ يجمع الوقف كله في ارضه اذ امة فيصير
 عند جمع القاض في الحكم كان الشريكين اقسما بانفسهما وذلك جائز ولو اقم
 الشريكان وادخل في القسمة دراهم معلومة فان كان المعطى هو الوقف جاز
 ويصير كانه اذال الوقف واشترى بعض مال ليس بوقف من نصيب شريكه بل
 وانه جائز وان كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نقص بعض الوقف وحصه
 الوقف وقف وما اشترى ملك له ولا يصير وقفا ثم اذا اراد ان يخرى الوقف
 عن الملك يرفع الامر الى القاضي كما تقدم ولو وقف عشرة اذرع شايء من
 ارض فقام فوق نصيب الوقف اقل من ذلك لجودة الارض التي وقف فوق
 او اكثر لكونها دون القطعة الاخرى جاز لان مثل هذه القسمة يجوز في الملك
 فكذا في الوقف اذ اكان فيه صلاح للوقف لتحقيق المعادله ولو اراد ان يخرى
 الا رضى الوقف الى ارض اخرى مكافئها ويجعل الوقف ملكا لنفسه لا يجوز
 من اقله للوقف الى غيره الا ان يكون قد شرط لنفسه الاستبداد في كل
 الوقف فحينئذ يجوز ولو قال وقف من ارضي هذه شيئا ولم يسمه كان باطلا
 لان الشئ نينا ولا قليل والكثير ولو بين بعد ذلك دينا بين شيئا فليس
 لا يوقف عادة ولو قال وقف جميع حصتي من هذه الدار والارض لم يسم
 السهام يجوز استحسانا اذا ثبت الوقف على اقراره وان جحد فجازت بينه
 بالوقف ومقدار حصته وسموه حكم القاضي بالوقف وان شهدوا على اقراره
 بالوقف ولم يرفعوا مقدار حصته الزمة القاضي ببيان مقدار حصته والقول
 قوله فيه وان مات قائم وارثه مقامه فما اقر به لزمه وحكم به القاضي
 ثم ان ثبت عنده ازيد من ذلك حكم به ايضا ولو وقف نصف ارضه ثم
 مات وقدا وصي له رجل في الورثة كجار ومغادر فاداد الوصي ان يقاسم الجار
 ويقر حصته الوقف جاز ان ضم حصته الصغار الى الوقف والا فلا لانه
 الصغار والى الوقف فلا يمكن ان يفر حصته الوقف عن حصته الصغار
 كما لو كان وصيا على صغار فانه ليس له ان يقسم بينهم ويقر نصيب كل واحد
 منهم عن نصيب الاخر لانه يلزم ان يكون مقاسما لنفسه وانه لا يجوز
 اراد الواقف ان يقسم ما وقفه لثلاث كل واحد منهما على ما وقفه ويصير
 غلته فيما سمي من الربو مجازا ولو اسحق نصف ما وقفه وقضى به المستحق

لو وقف ارضه
 في القسمة

لو وقف ارضه
 في القسمة

لو وقف ارضه
 في القسمة

لو وقف ارضه
 في القسمة

لو وقف ارضه
 في القسمة

لو وقف ارضه
 في القسمة

لو وقف ارضه
 في القسمة

لو وقف ارضه
 في القسمة

الباقي وقفا عندنا يوسف فلا محتمد ويجوز المقاسمة مع وكل الواقف
 وصيه ولو وقف نصف ارضه واوصى الى ابنه والى رجل اجنى لا يجوز له ان
 يقاسم الابن ويقر حصته الوقف لكون الابن وصيا ايضا ولو وقف نصف
 ارضه على جهة معينة وجعل الولاية عليه لربيه حياته وبعد مماته ثم وقف
 النصف الاخر على تلك الجهة او غيرها وجعل الولاية عليه لغيره في حياته وبعد
 مماته جاز ان يقسمها ما يشاء ويأخذ كل واحد منهما النصف فيكون في يد لانه لما وقف
 كل نصف على ماله صارا وقفين وان اتحدت الجهة كالوكانت لشريكين فوقفها
 كذلك والله اعلم **باب في الوقف الباطل** **فصل في الوقف الباطل** اختلف ائمتنا رحمهم الله
 فيما لو وقف ارضه اوداره وشرط الخياد لنفسه فقال ابو يوسف ان ينفق
 معلوما يجوز الوقف والشرط كالبيع وان كان الوقت مجهولا يكون الوقف
 باطلا وقال محمد رحمه الله لا يصح الوقف معلوما كان الوقت او مجهولا
 هاتين وقال ابو سفيان قاله الشيخ رحمه الله الوقف جائز والشرط باطل على كل
 حال كالمواعظ بشرط الخياد وكما لو جعل داره مسجدا على انه بالخيار ثلاثة ابناء
 فانه يصح الجعل وبطل الشرط اتفاقا **وكذا** ذكر الواقف جهة لا شقعه وهي
 تسد الفقرة والا غنيا بان قال ارضي هذه صدقة موفوفة لله عز وجل على
 بني آدم او قال على الناس وبني هاشم او قال على العرب او العجم او قال على
 او النساء او قال على الصبيان او قال على الموالى او قال على العيان او الرعي
 او قال على قرأ القرآن او الفقهاء او المحذنين وما اشبه ذلك مما يشتمل الفقهاء
 والا غنيا وهم لا يحصون كان الوقف باطلا وهذا على اطلاع قوله
 الخصاص وقد تقدم الضابط المقص للصححة والبطال في اول الابواب
 هذا لانه لم يقصد به المساكين ليكون قرينة بخلاف ما لو قال صدقة موفوفة
 لله عز وجل ابداء ولا يزيد لان ريدا معين فيكون الوقف على ولد جائزا
 واما الناس وما اشبههم فلا يحصون ويدخل فيهم الفقير والغني فلا بد
 لمن تغطي الغلة لا غنى او للفقراء ولا يمكن صرفها الى الجنتين لا سدا
 اختلاف الجهة غناء وفقير الاختلاف المعروف هبة صدقة ومما يختلف
 وصار كانه قال وقف على زيد وعلى غيره ومات بل بيان فانه لا يصح لان
 في موضع الخطر لا مالا يرث فلا يكون عليهما ولا على ادمما بعينه لانه يلزم

لو وقف ارضه
 وجعلها فيما ثم وقف
 النصف للفقير
 له فيما ثم ومقاما كان

لو وقف ارضه
 في القسمة

الرجح بل مرجح ولو قال علم ان لا بطلانه اوردته من سبيل الوقف او بيعه
 اوردته او قال علم ان فلان اوردته ان يطلوه او يبيعوه وما اشبهه
 كان الوقف باطلا على قول المضاف وهلا له وجايزا على قول يوسف بن خالد
 المستى لا بطلاله الشرط بالمحاقه اياه بالعقود ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة
 يوما او شهرا او ذكر وقتا معلوما ولم يرد على ذلك صحح ويكون وقفا ابدا
 ولو قال فاذا مضى ذلك الشهر في مطلقه كان الوقف باطلا لا لما قاله
 موقوفة شهرا لم يشترط بعد الشهر منها شيئا فلما لم يشترط ذلك كانت موقوفة
 ابدا وهذا بمنزلة قوله صدقة موقوفة على فلان ولم يرد على ذلك فافادات
 فلا كانت للمساكين وهي موقوفة ابدا واما اذا قال صدقة موقوفة شهرا
 فاذا مضى ذلك الشهر كانت مطلقه فالوقف باطل لانه شرط الرجعة فيه ولم
 يشترط في الباب الاول رجعة بعد مضي الوقت فاذا لم يشترط الرجعة فكانت
 صدقة موقوفة وسكت هكنا فزت بينهما هلا رحمه الله ثم قال ارايت
 ديملا قال ارضي بعد وفاتي صدقة موقوفة سنة قال الوقف صحيح ما يرد
 موقوفة ابدا قلت فان قال اذا مضت السنة فالوقف باطل قال فهو كما
 شرط اي تصير الغلة للمساكين سنة والارض ملك لورثته لانه باشره
 البطون فخرجت من الوقف المضاف للذوق بعد الموت الى الوصية كهيئة
 وقال المضاف ولو وقف داره يوما او شهرا لانه لم يجعله موقفا وكذا
 لو قال صدقة موقوفة بعد وفاتي على فلان سنة يكون باطلا فاما
 ان على قول هلا له اذا شرط في الوقف شرط يمنع التأييد لا يصح الوقف ولو
 قال اذا جاء غد او اذا جاء راس الشهر او قال اذا كملت فلا تاوا اذا تزوجت فلا
 وما اشبهه فارضى هذه صدقة موقوفة يكون الوقف باطلا لانه تعليق
 والوقف لا يتحمل التعليق بالمحل لكونه مالا يخلف به فلا يصح تعليقه كما لا
 يصح تعليق الهبة بخلاف التذرية لانه يحتمل التعليق ويخلف به ولو قال
 ان كملت فلانا اذا قدم او ان برأت من مرضي هذا فارضى هذه صدقة موقوفة
 يلزمه التصرف بعينها اذا وجد الشرط لان هذا بمنزلة التذرية واليمين
 لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ان لي ارضا او على ان لا يرد لي ملكي
 عن ارضي او على ان ابيع ارضي او تصدقت بثلثها كان الوقف باطلا و

مسألة
 ذكر التعليق في
 سبيل الوقف

مسألة
 وقف ارضي بثلثها
 او شهر او عام
 من ارضي

لا يجوز

مسألة
 ذكر تعليق الوقف
 بشرط

لا ذكر عن القدوري
 في تعليقه بالشرط

لو قال صدقة موقوفة ان شئت اذن ايجبت او هويت كان الوقف باطلا
 في قولهم لان هذا تعليق الوقف بشرط وتعليقه به باطل في قولهم لو قال
 ان كانت هذه الارض ملكي فاني صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه
 وقت التكلم مع الوقف والا فلا لان التعليق بشرط الكاين يجوز ولوعلق
 وقفها على شراها فاسترها لا يصير وقفا بخلاف تعليق العقب به للقبول
 وعدمه ولو وقف ارضي غيره فاباره المالك باذالوقف عندنا خلقا
 للسائق رحمه الله بناء على جواز تصرف الفضولي موقفا عندنا وبطلانه
 ولو ائتمهم علو وقف او جوف وقف وليس لهما ما يمكن به عاذاهما او
 ما نوت وقف مع السوف وصادك حال لا يتنع به بطل الوقف على قول محمد
 ويرجع النقص الى الواقف والي ورثته من بعده وكذلك لو كان بعد عن
 القرية وغرب وصاد لا يتنع به ولا يرغب امد في عمارته واستجاره
 وروى هشام عن محمد انه قال اذا صاد الوقف بحيث لا يتنع به الساكن
 فلتقا من ان يبيعه ويشترى بمنه غيره وعلى هذا فيبغي ان لا يفتي على
 قوله يرجوعه الى ملك الواقف او ورثته بمجرد نطقه او خراجه بل اذا صاد
 لا يشترى بمنه وقف امر يستغل ذكره بعض المحققين ولو قال ارضي هذه
 صدقة موقوفة على ان لي ارض اعطى عليا ان شئت من التا سجاد الوقف
 بمهاذا ساءها لا غنيا ولا لاهل الدنيا وما اشبه ذلك مما لا يجوز الوقف
 عليه بطل لصيرورته كالمذكور في صلب العقد والله اعلم **فصل في شرط**
استدال الوقف لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا على
 ان ابيعها واشترى بثلثها ارضي اخرى فيكون وقفا على شرط الاول
 باذالوقف والشرط عندنا في يوسف استحسنانا واخاره المضاف و
 وقال محمد ويوسف بن خالد السنة الوقف صحيح والشرط باطل وهو القيا
 وقال بعضهم بما فاسدان والصحح قولنا في يوسف لان هذا شرط لا يطل ملك
 الوقف فان الوقف مما يحتمل الانتقال من ارض الى اخرى فان ارض الوقف
 اذا غصبها انسان واخرى عليها الما حصة صادت بخرا لا تصلح للزراعة و
 فبئها واشترى بثلثها ارض اخرى يكون وقفا على شرط الاول
 وكذلك ارض الوقف اذا قل رزها لافق وصارت بحيث لا تصلح للزراعة

مسألة
 تعليق الوقف بالشرط
 لا يجوز

مسألة
 وقف ارضي بثلثها
 دون الوقف

مسألة
 وقف ارضي بثلثها
 بغير الوقف

مسألة
 وقف ارضي بثلثها
 بغير الوقف

مسألة
 وقف ارضي بثلثها
 بغير الوقف

مسألة
 وقف ارضي بثلثها
 بغير الوقف

مسألة
 وقف ارضي بثلثها
 بغير الوقف

اولا تفضل غلثها عن مؤلفها يكون صلاح الوقف في استبداله بارض اخرى
 فيصح ان يشترط ولاية الاستبدال وان لم يكن الضرورة داعية في الحال
 لو قال الواقف في اصل الوقف ان ابيعها واشترى بثمنها ارضا اخرى
 ولم يرد على هذا يكون الوقف باطلا في القياس لانه لم يذكر اقامة ارض
 اخرى مقام الاولى وما يترتب من الاستحسان لان الارض تعينت للوقف
 فيقوم ثمنها مقامها في الحكم ويجوز شراء ارض بثمنها بغير وقف على
 الاول من غير تجديد وقف كما لو قتل العبد الموصى بخدمته خطأ فتم
 ثمنه واشترى بها عبد فانه يجري عليه حكم اصله بجرد الشرأ وهكذا حكم
 المدبر المقتول خطأ هذا اذا شرط الاستبدال في اصل الوقف **واما اذا لم**
يشترطه فقد اشاد في التبر الى انه لا يملكه الا القاضي اذا رأى المصلحة
 في ذلك ويجب ان يخفى برأى اول الفضاة الثلاثة المشار اليه بقوله
 عليه الصلوة والسلام قاض في اللجنة وقاضيان في الناز المفسر برب
 العلم والعمل لئلا يحصل التطرف الى ابطال اوقاف المسلمين كما هو ^{الغالب}
 في زماننا ولو وقف ارضه وشرط ان يستبدلها بارض ليرثه ^{الغالب} الاستبدل
 بدار ولو شرط البدل دارا لا يستبدلها بارض ولو شرط ارض فريضة
 لا يستبدلها بارض فريضة لتفاوتها في القرى مونة واستغنى
 فليزم الشرط ولو اشترى البدل من ارض عشيرة او فريضة جاز لعدم فلو
 عن ادما **ولم يقيد** البدل بارض ولا دارة يجوز له ان يستبدلها من
 جنسها لعقادات باقيا ارض او دار او بلد شاء ذلك طلاقا ولو باعها
 بغير فاحتر لا يصح في قولنا يوسف وهذا لان القيمة كالوكيل ولو
 ابو حنيفة الوقف بشرط الاستبدال لا يجاز البيع بالغبن الفاحش كما
 هو مذهب في بيع الوكيل به ولو اشترى القيمة بنصف الثمن ارضا او
 اشهد على نفسه انها من البدل جاز ويشترى بالباقي ايضا **بذلك ولو**
 باع الوقف وقبض ثمنه ثم مات ولم يثبت مال الثمن كان دينيا في تركته
 ولو كان الوقف مرسلا لم يذكر فيه شرط الاستبدال لا يجوز بيعه ^{استبداله}
 وان كانت الارض سبعة لا ينتفع بها ولكن يرفع الامر الى القاضي الذي
 تروكوه انما لان سبيله ان يكون مؤبدا لا يباع وانما ثبت ولاية

مصلحة القاضي في
 استبداله بام يشترط
 في الاستبدال

مسألة
 لو شرط استبداله
 بارض لا يجوز بدله

مسألة
 ضمان عن الوقف

ولو كان الوقف مرسلا
 لا يجوز بيعه واستبداله

لا استبدال بالشرط وبدونه لا كالبيع الحالى عن شرط التبادلا يملك انما المتبايعين
 نفسه وان لحقه فيه غبن ولو وهب ثمنه نفع الجنة عند ابو حنيفة رحمه الله
 وعند ابى يوسف لا يصح **وكذا** لا يقبضه لكونه امينا ولو باعها وردت
 عليه بعيب يقضاه وملك الثمن عنده فانه يقبضه من ماله ويجوز له بيع الارض
 المرددة عليه في الثمن الذي فيه بخلافه اذا غصبها رجل ومن قيمتها
 لتعذر ردّها وهلك القيمة عند القيمة ثم ردّها اليه واسترد القيمة منه فان
 يبيع في الغلة ولا يبيعها ولو باع ارضا الوقف بعروض يصح في قياس قولنا
 رحمه الله فيبيع العروض بايدي النقيدين ويشترى به بدله او يشترى بها بدله
 عندنا يوسف رحمه الله لا يباع الا بايدي النقيدين ثم يشترى به بدله ولو
 اشترى به مالا يصح وقفه كعديم وجارية يكون الثمن ديناً عليه ولو باع
 ما شرط استبداله ثم عاد اليه ان عاد بما هو مضمّن من كل وجه كالرد بالعيب
 قبل القبض مطلقا وبعد بقضاء او بفساد البيع او خيار الشرط او الزوية
 جاز له بيعها ثانيا لان البيع الاول صار كانه لم يكن وان عاد بما هو مضمّن
 مدين كانه قاله بعد القبض لا يملك بيعها ثانيا لانه صار كانه اشترىها
 مدينا فبغير وقف فيصح بيعها كما لو اشترى ارضا اخرى بدلها الا ان يكون
 شرط الاستبدال مرة بعد اخرى ولو اشترى بالثمن ارضا ثم ردت الارض
 عليه بعيب يقضاه عادت الى ما كانت عليه وقفا والتي اشترىها ملكه
 لا لها بدله عن الاول فاذ انفسخ البيع فيها من كل وجه رجعت الوقية
 الى اصل لعدم تصور الخلف مع وجود الاصل بغير قضاء لا تعود الى الوقف
 فيكون له وما اشترى بدله هو الوقف لا يباعه اليه بعقب مدين
 ولو اشترى رجل ثم وهبه لمن باعه اياه او مات فورثه البايع لا يرجع
 الوقية بل يبقى على ملكه ويشترى بثمنه بدله لعدم انتقاض عقده فيه
 وهذا ملك بسبب مدين ولو باع ارض الوقف واشترى بثمنها ارضا
 اخرى ثم استخفت الارض الاولى تبقى الثانية وقفا في القياس وفي
 الاستحسان لا تبقى لانها انما كانت وقفا بدلا عن الاولى وبالا استحقاق
 انتقضت تلك المبادلة من كل وجه فلا تبقى الثانية وقفا ولو قال
 على ان استبدل بها ثم مات واوصى الى وصيه به لا يملكه لانه شرطه لنفسه

اذا اشترى من الوقف
 لا يقبضه القيمة

مسألة
 رد الوقف
 بعيب

مسألة
 لو اشترى من الوقف
 بدله ثم ردت عليه بعيب

بشرائه

مسألة
 اذا اشترى من الوقف
 باع بعيبه ورجع
 اليه

مسألة
 استحقاق الوقف
 بعد ما اشترى بثمنه

سواء كان
شراؤه أو بيعه
عليه أو غيره بالحيات
أو بعد الموت

وهو امر يحتاج فيه الى الرأى والمشورة بخلاف ما اذا وكل به في حياته
حيث يقع التوكيل لقيام راي الموكل وامكان تدارك الخلل لو وجد ولو شرط
الحل من علي عليه ما ذوله ذلك ما دام الواقف حيا ولا يجوز بعد موته الا
اذا شرط له الولاية عليه في حياته وبعد وفاته وهذا قول ابى يوسف
هل يبنى بناء على ان القيمة عند ما ينزله الوكيل والوكالة تبطل بالوقف
لا الاسناد اليه في حياته وبعد مماته ايضا لبقى الوكالة ولو شرط للوكيل
استبداله بعد وفاته تقيده بشرطه ويجوز له هو استبداله مادام حيا
ليس للموكل سوى الاستبدال به خاصة دون الاسناد والا يضاهيه ولو
شرطه لومل اخر مع نفسه يجوز له الا نفراد به دون الرجل لانه اشترط رايه
مع رايه ولو كتب في اول كتاب وقفه لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال
اخره على ان يفلح ببعده والا استبدال بمنه ما يكون وقفا مكانه فبان
ويكون الثاني ناسخا للاول ولوعكس وقال على ان يفلح ببعده والا استبدال
به ثم قال في اخره ولا يباع ولا يوهب لا يجوز ببعده لانه رجوع منه عما شرط
اولا ولو باع الموكل ما اذال وقف وقبض الثمن ثم غزله القاضى ونصب غيره
فاسترد الثاني الوقف من المشتري بحكم القاضى يجب عليه اجرة ما سكن
فيها الا انها مؤدة للاجرة وهذا بناء على قول المتأخرين **فصل في اشتراط**
الزيادة والنقصان في مقدار الميراثات وفي رايها لو اشترط في وقفه
ان يزيد في وظيفة من يرى زيادته وان ينقص من وظيفة من يرى
نقصانه من هذا الوقف وان يبدل معهم من يرى اذفاله وان يخرج منهم
من يرى اخراجه ما ذثم اذا زاد امدا منهم شيئا او نقصه مرة او اذفل امدا
او اخرج امدا ليس له ان يعتوه بعد ذلك لان شرطه وقف على فعل يراه فاف
رأه وامضاة فقد انتهى ما رآه واذا اراد ان يكون ذلك له دائما مادام حيا
يقول على ان لفلان بن فلان ان يزيد في رتب من يرى زيادته وان ينقص
من رتب من يرى نقصانه وان ينقص من زاده ويزيد من نقصه منهم ويبدل
معهم من يرى اذفاله ويخرج منهم من يرى اخراجه متى اراد مرة بعد اخرى رايه
راي ومشية بعد مشية مادام حيا ثم اذا اذفالت فيه شيئا مما شرطه لنفسه او
مات قبل ذلك يستقر امر الوقف على الحالة التي كان عليها يوم موته وليس له

اذا باع الموقوف وقف
وقبض ثمنه ثم غزل
واسترد الوقف لم
يشتري بمراسلته

عليه

عليه بعده شئ من ذلك الا ان يشترط له فاصل الوقف واذا شرط هذه
الا مورد وبعضها للموكل من بعده ولم يشترطها لنفسه ما ذله ان يفعلها
ما ذليا لان شرطها لغيره شرط منه لنفسه ثم اذا مات جاز للموكل فعل ما شرط
له ولو شرط هذه الا مورد للموكل مادام هو حيا ما ذله والموكل ذلك مادام حيا
ولو شرط لنفسه فاصل الوقف استبداله او الزيادة والنقصان ولم يرد عليه
ليس له ان يجعل ذلك او شيئا منه للموكل وانما ذلك له خاصة لا تقصاره
الشرط فاصل الوقف على نفسه ولا يجوز له ان يفعل الا ما شرطه وقت
العقد وسياتي لهذا الفصل زيد بيان في فصل التخصيص ان شاء الله تعالى
باب في بيان وقف الميراثات والميراثات التي لا يورثها الميراث **فصل في رجوعه**
الى المحتاج من ولاد الوقف في عرض الموت لازم ولكنه كالوصية في
تعوده من الثلث كالتدبير المطلق والمضاف الى ما بعد الموت وصية
محصنة فاذا مات من غير رجوع عنه ينفذ من الثلث **فصل في وقف الميراث**
اخصه او داره في عرض موته يصح في كلها ان خرجت من ثلث ماله وان لم
تخرج واجازته الورثة فذلك والا يبطل فيما زاد على الثلث وان اجازته
البعض ورد به البعض اذ في خصه المخير وبطل في خصه الراية الا ان يبطل
مالا يخرج الوقف من ثلثه فحينئذ يلزم في الكل ومك المال القاضى
لحكم المردوم و قدومه كظهوره ومن باع منهم سهمه بغير ما قصه القاضى
بينهم قبل ظهور المال الاخر او قدومه لا يبطل ببعده لا طلاق القاضى
له فيه قبل الظهور او القدوم ويغرم قيمته ويشتري بها ارض وتوقف
بدله على وجهه وان كان عليه دين محيط بماله ينقص وقفه ويباع في
كالا واشترى ارضا وقفها ثم ظهر لها شفيع فانه يجوز له ابطال الوقف و
اخذها بالشفعة وان لم يكن محيطا يجوز الوقف في ثلث ما بقي بعد الدين
ان كان له وورثة والا ففي كله فان باعها القاضى بقيمتها للدين
ظهوره قدم له مال يخرج الارض من ثلثه لا يبطل ببعده فيشتري بها ارض
بدلا عنها فان باعها باكثر من القيمة يشتري بالثلث بدله وان وقفها على
ورثته ثم من بعدهم على السالكين وهي تخرج من الثلث بتوقف وقفها
على اجازة البقية فان اجازته انفسهم على الوقف عليهم على ما شرط لهم ولا

قيم الوقف من فوس الى الحفظ
دون الصرف

وقف الميراثات

وقف الميراثات
ورثته

وذكر في الاشارة
الى هذا المعنى

و آلا تقسم بينهم وبين ساير الورثة على قدر ميراثهم منه وكل من مات منهم
 عن ورثة ينقل سهمه الى ورثته ما بقى من الموقوف عليهم حيا فاذا
 انقرض الموقوف عليهم تكون الغلة للمالكين ومم ما بقى عند عدم خروج
 كلها من ثلث التركة حكم خروج كلها ولو وقفها على اولاد واولاد
 اولاده وسلمهم ابايهم بالسوية ثم على المالكين وهي كخرج من الثلث
 كانت اولاده وناقضه ذكورا واناثا وكان له رزقة وابوان فان اجازته او
 كانت الغلة بين الموقوف عليهم على ما شرط لهم والآن قسمت على عدد ولده
 وعلى عددنا فله فما اصاب ولدا الصليب على من له رزقته وابويه منه وسأله
 ويقسم الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لانه في المرض كالوصية ولا
 يجوز لو ارث دون وارث وما اصاب النافلة كان لهم خاصة وقسم بينهم
 بالسوية كما شرط الواقف وقد ذكرناكم من مات من ورثته عن وارث في
 القضية على هذا ما بقى من ولد الصليب امد فاذا انقرضوا تكون الغلة كلها للثالث
 على ما شرطه الواقف لموارثه عليهم عند وجود اولاد الصليب ويسقط
 ما كان يعطى لزوجته وابويه لانهم ليسوا بموقوف عليهم وانما اعطيت
 مما اصاب اولاد الصليب فرايقمهم **لو وقفه في المرض** على بعض ورثته
 دون بعض وانه لا يجوز في كل سنة يعبر عدد الفريقين يوم اتيان
 فتقسم على ذلك العدد فما اصاب النافلة سلم لهم وما اصاب اولاد
 قيم بينهم وبين بقية ورثته كذكرنا **ولو وقفها على الفقراء** من ولده
 والى ولده وسلمه ابايهم ثم من بعدهم على المساكين ولم يميزوه تقسم الغلة
 على عدد فقراء الفريقين من اولاده وناقضه ثم يعزل كما تقدم وهكذا الحكم
 فيما لو وقفها على فقراء ولده وقرأ ولده ولده وسلمه ابايهم ولدا ولدا
 عبد الله **ولو وقف ارضه على قوم او على بوضايا لا فريقين والثلث لا يفي**
 بذلك ولم يجزها الورثة يقرب لاصحاب الوضايا في ثلث التركة بقية
 اوصى لهم ويضرب الموقوف في الثلث بقية الارض فما اصاب سهم الوضايا
 كان لاصحابها وما اصاب بقية الارض الموقوفة منه **اخر بقية**
 وكان وقفا على ما سئل فاذا كان ثلث التركة خمسة عشر دينارا مثلاً في
 الارض عشرين دينارا والوصية عشرة نايوب على الموصي خمسة وبقي نصف

مسأله
 وقف على اولاده
 ونسبه مقصد

وقفا لكون الوقف في المرض كالوصية فيساويان **بخلاف** ما لو اتي في مرض
 موته او تبر او وصي بوضايا فانه يبدأ بالعق من الثلث **لو قال** يعطى غلة ارضي
 هذه بعد موتى لولد زين بن عبد الله وولد ولده وسلمه ابايهم ما سألوا ولم
 يقل صدقة موقوفة فانه يكون وصية لا وقفا فنصرف الغلة الى الخلف
 من ولده وسلمه يوم موت الموصي ان خرجت من الثلث والآن يجزيه ولا
 يستحق الميراث بعده شيئا لعدم جواز الوصية للمعزوم فاذا انقرضوا تعي
 الارض ورثه الموصي **ولو وقف في مرضه ثم برامه ما روقف الفقه** فلا
 من كل ماله **ولو قال** ارضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي ومن
 هلك منهم فجميع ما سقى له من غلات هذه الصدقة وما كان يصيبه منها
 لو كان حيا لولد وولد ولده وسلمه ابايهم ما سألوا يجزي عليهم ويجزي
 كل من هلك منهم عن غير ولد على من بقى ما بقى منهم امد يبع الوقف كلها
 ان خرجت من ثلث ماله وتكون غلة لولد له ولدا وسلمه ابايهم ورثته على قدر
 ميراثهم منه ومن هلك منهم وله ولدا وولد ولده يكون سهم لولده
 فتقسم الغلة على عدد اولاد الصليب كلهم فما اصاب المالك لو كان حيا
 ولده وسلمه وهو وقف عليهم من قديم وما اصاب ولد الصليب كان بينهم وبين
 جمع ورثته ابايهم على قدر ميراثهم منه وياخذ ولدا هالك وسلمه مما اصابه
 الصليب ما كان يصيب ابايهم لو كان حيا فاخذون من وجهين امد ما كان
 لا يقيم وهو وصية لهم من قديم الواقف وهي جارية لهم والثاني ما كان
 ابايهم مما صار للباقيين من ولد الصليب وهو ميراث لهم عن ابايهم فيقسم على جميع
 ورثته على قدر ميراثهم منه حتى لو كان عليه دين توفي منه **الا** وكذلك لو
 قال صدقة موقوفة على اولادى زيدا وبكر وعمرو ومن توفي منهم فصبه
 لولده وسلمه او قال للمالكين وهلك منهم وامد ياخذ ولده او المالكين
 نصيبه ويشارك ولدى الصليب اليافين في الثلث الذين اصابهم من غلة
 الوقف لقيامه مقام ابيه لان ما اذنه اولا كان بوصية لجد وانما
 لولده عند وجود ولده لصلبه واما ما اذنه ولدا الباقيان من الوقف
 فانما هو على جهة الميراث لعدم جوارزه وارث دون وارث فيكون ما

الوصية والوقف
 في المرض او الخلق او
 التبر او الوصية
 والوقف

مسأله
 الوقف المساق
 وبيان امد من ضمن

شئى لهم جميع ورثته هذا اذا لم تجز الورثة الوقف واما اذا جازوه
 بعد وفاته جاز وكان على ما شرطه وكل من هلك منهم ينقل سهمه الى ولده و
 نسبه ولا شئ لهم من حصته من بقى من ولد الصلب لان الوصية قد ابرزت لهم
 من بقية الورثة ولو اجازوا البعض دون البعض تقسم غلة على ولد الصلب
 فما اصاب الهالك منهم يكون نصيبه لولده ونسبه وما اصاب الايمانهم
 يكون لهم ثم من كان من ولد من اجازوا به الوقف فلا مولى فيما بقى من الغلة
 ومن كان من ولد من لم يجزوا به الوقف فهو على حصته فما اصاب ولد الصلب
 من الغلة لما بينا فان قال قائل لا يجوز ان يافز ولدا الهالك من وجهين
 شئ لا يسم من الوقف وما كان نصيبه على طريق الميراث من حصص من بقى
 من ولد الصلب انما يعطون ما اصابا بايهم خاصة ولا يزدون على ذلك
 قيل له لو جعلها صدقة موقوفة بعد وفاته على ولديه زيد وعمر ومن هلك
 منهما نصيبه لولده ونسبه ابدا ثم هلك زيد عن ولديه يكون نصيبه لولد
 والنصف لعمر فان قال له النصف ولا يزد عليه شئاً قيل له فان قال
 ومن هلك منهما نصيبه للمساكين وهلك عمر عن ولد صار نصيبه
 يكون النصف لغير ولد يند فامته فان قال نعم قيل له فقد صار لابن الصلب
 من الميت شئ لم يصل اليه ورثة ابنته شئ منه لوقوع وصيته للمساكين نصيب
 الهالك خاصة فكانت الوصية في حصته دون حصته الباقى قال هل اوجه
 وهذا مما لا احب ان يقول مع ان ولد الولد من يجوز لهم الوصية فهم
 كالمساكين فيأخذون ما كان لا يسم من الغلة بوصية منهم لهم ويقو
 لهم ما تافه من غلة الوقف انما هو ميراثك من ابيك فكيف يكون ذلك
 ميراثا منه ولا يكون لنا مثله وقد اوصى الواقف في حصته ابنا من الوقف
 لئلا يجوز لهم الوصية فان جاز ذلك مالا فانه دون ما جاز له ان يوصي في
 نصيب بعض الورثة دون بعض وانه باطل فثبت ما قلنا وقال اركى
 هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلي ابداد
 من بعدهم على المساكين وليس له مال غيرها ولا تجز الورثة يكون
 ثلثاها ملكا لورثته على قدر ميراثهم منه وثلثها وقف على ولده
 وولد ولده ونسله ثم ينظر الى عدد الفريقين يوم ايمان الغلة ونسب

غلة الصلب
 ولا تقبل
 وشأنه

جميع غلة الارض على عددهم فان كان ما يصيب ولد الولد والثلث منها مثل
 غلة الثلث الذي صار وقفاً كما اذا كان اولاد الصلب عشرة والنافلة خمسة
 او اكثر من غلة الثلث الموقوف كما اذا تساوى عدد الفريقين كانت ثلث الثلث
 الوقف لهم خاصة ولا شئ لولد الصلب منه وان كان ما يصيب النافلة من
 جميع غلة الارض اقل من غلة الثلث الذي صار وقفاً كما اذا كانت ثلثة واولاد
 الصلب تسعة يعطى لهم ما كان يصيبهم من جميع غلة الارض وما فضل يكون
 ميراثا بين ورثته على كتاب الله وكلما زاد او نقصوا بغير الاستحقاق الى ان
 ولد الصلب فاذا انقضوا تكون غلة الثلث كلها للنافلة زوال الميراث وقال
 اضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل بعد موتى على ولديهم ومن بعدهم على
 ورثتي تكون الغلة لا وولد زيد ثم اذا انقضوا ترجع الى ورثة الواقف على
 قدر ميراثهم منه ان لم يجزوه فاذا انقضوا تكون للمساكين وهكذا الحكم
 لو قال على اغني واولادهم وشملهم فاذا انقضوا فعلى ولدي ونسلي
 فاذا انقضوا فعلى المساكين واذا رجعت الغلة الى ولده تقسم بين ولده
 نسبه على حكم ما تقدم ولو وقف ارضه وهي تخرج من ثلث ماله ثم ثلث
 المال قبل موته او بعد موته قبل وصوله الى الورثة وليس له مال غير ذلك
 يجوز لهم ان يطلبوا الوقف من ثلثها ولم يكن له مال تخرج الارض من ثلثه
 وقت الوقف ثم ملك ما يخرج من ثلثه تكون كلها وقفاً ولو جعلها وقفاً
 بعد وفاته وهي تخرج من الثلث ثم صارت فيها غلة قبل موته فانها
 للورثة لان الوصية انما تجب بعد الموت فكل ثمة تحرق قبله فهي ملكه
 فيكون لورثته وان مات بعد موته وخيرت في ايها من الثلث تكون للوقف
 عليهم ولو وقفها وفيها ثمة لا تدفع فيه بقا كما لا يدفع في البيع بخلاف الميراث
 بعد الوقف والموت اذا خرجت من الثلث لانها انما يوصى بها ولو اوصى ان يوصي
 من ثلث ماله ارض بالف دينار وتوقف على ولدي ولدي ولدي ونسليهم
 ابدا ما تاسلوا ثم من بعدهم على المساكين يجب ان يفعل كما اوصى ومن ما
 منهم يسقط سهمه ونسب الغلة جارية عليهم ما بقى منهم لحد ولو شرط انه
 احتاج ولده او ولد ولده ونسله اليها جرى عليهم دون غيرهم ما كانا
 اليها محتاجين بقدر حاجتهم مع شرطه ثم اذا دعت الى اولاده نصيبه

من ان يصيب النافلة سبعة
 واولاد الصلب
 من ان يصيب النافلة سبعة
 واولاد الصلب

وقف
 من ثلث ماله
 بان يصيب النافلة
 سبعة واولاد الصلب

ثبت ما هو خلاف
 من ان ما دخل بها

وقف
 من ثلث ماله

اشق طرعه
 ما اودعه

ينادكم فيها ما بالورثة وأذا ردت إلى النافلة كلهم أو بعضهم لا ما بيننا وإذا
 ردت إلى الفريقين لما بينهم كان حكم الاجتماع حكم الإفراق في الاشتراك عليه
 وأذا ردت إلى ولاد الصلب قدم ما يليقهم من الغلة وشاركهم فيه بقية الورثة
 يرد إليهم أبدا هكذا يصير ما يصيبهم بقدر كفايتهم من طعام وإدام وكسوة
 لهم ولا ولادهم ولا زواجهم في كل سنة ولعمري من يحتاج منهم قدرا معلوما
 كان ذلك له ومنه ان كان من النافلة ويشركه فيه بقية الورثة ان كان
 ولد الصلب من غير ربة وأن قال جرى على كل محتاج من البطن الذي يليه وكل سنة
 خمسين درهم وعلا كل محتاج من البطن الذي يلي الثاني في كل سنة ما يتادهم
 تصرف الغلة على ما شرط ان وسعتهم ولا تقسم بينهم على نسبة ما انتهى لهم
 ان لم يرضوا بطون وإن رتبهم يدفع للبطن الا على اوله ثم وثمه ولو قال ان
 هذه بعد وفاتي صدقة موقوفة على ان يعطى كل من كان فقيرا من ولدي
 وولد ولدي وسلي أبدا ما تسلا منها في كل سنة ما يكفيه بالمعروف
 هي تخرج من الثلث وضررت الغلة عن هذه المصارف بدأ بولد الولد
 من جارت له الوصية فبعض ما سمي له منها فان فضل في بعض اولاد الصلب
 لأن الوقت في المرض كالوصية وهي لا تخوز للوراث فيكون لمن يجوز له الوصية
 ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي وذكر وبوها سنها ثم اوصى
 ان تكون صدقة موقوفة على وجوه آخر سوى الوجوه الاولى وذكر بعد ذلك
 وجه السالكين وهي تخرج من الثلث تكون الغلة بين الجهتين انصافا لكل
 او موصى بوصيتين ولم يرجع عن واحدة منهما واذا انقضت امد الفريقين يكون
 سهم السالكين لذكره اياهم بعد كل فريق في الله اعلم **فصل في اقرار المريض**
بالوقف لو اقر مريض فقال ان هذه الارض التي في يدي وقفها رجل ما
 لها على فلان وفلان وعلى الفقراء والمساكين ثم مات المرق في مرضه ذلك
 يكون وقفا من جميع ماله لذكره في الموقوف عليهم اشخاصا باعيانهم و
 يكون ثلثا الغلة للرميلين العتيين والثلث الاخر للفقراء والمساكين
 لأنه مصدق فيما في يده الا ترى انه لو اقر المريض بدين في يده فقال انك
 مالكها هذه الارض اقرها فلان فلان انه يجب ان يدفع اليه **فان** قال في حقه
 ان هذه الدار م وقفها لفلان وولده لم يسته وقال لو تصدق بها او حج بها

لو حج بها او تصدق بها
 لو حج بها او تصدق بها

اذا اشتد الفقر
 لو من وسيله قدرا
 موقفا وفقرت الغلة
 حقه اقدم في وجوه

ان وقت جودته
 على ربه في حاله
 وانما في ربه في حاله
 يكون بينهما

على لا يصدق الا في مقدار الثلث فقط فان خرجت من ثلث ماله صرفت فيما
 قال والله في حسابه وانما لم يصدق لعدم تعيينه المرقلة وأن قال دفعها لفلان
 رجل وقال هي لفلان فان دفعها اليه كان اقراره جائزا وتدفع اليه الدار
 كلها وكذلك لو كانت ايضا ففلا وقفها رجل على فلان وفلان ومنعها
 على السالكين ودفعها الى فلان تكون وقفا على من سمي ولا حق فيها لورثة
 المرق لكون المرقلة معينة **وان** قال دفعها لفلان وقال قد وقفها على زيد
 وعمرو ويعطيان من غلتها في كل سنة كذا وكذا والساكنين كذا وكذا وللزوجة
 كذا وكذا وليس للمرق مال غير تلك الا يقرب يكون ثلثاها وقفا على زيد وعمرو
 والثلث الاخر لثلاثه لورثته وثلثه للزوجة والساكنين لأنه لما اخرج كل بقية
 من الغلة ما ذكره اقره كان باقراره يوقف على جيل له بحد فالحال الا
وان قال دفعها لفلان وقال قد وقفها على ولد فلان بن فلان وعلى ولده
 ونسله ابدا ما تسلا وعلى الفقراء والمساكين وليس له ما غيرها فكل
 المرق بالوقف من حلة المرقم به لا يستحق هو ولا ولده ولا ولد ولده
 من غلته شيئا فينظر الى حصصهم من الثلثين بعد قسمته على مجموع المرقم
 فيضم الى الثلث الذي هو حصصة الفقراء والمساكين فيأخذ الورثة ثلثيه و
 الفقراء والمساكين ثلثه **ولو** اقر بدين في يده ان رجلا ما يملكها وقفها
 على الفقراء والمساكين لا يصير وقفا من جميع ماله وانما يصير وقفا من الثلث
 فان خرجت منه كان كلها وقفا والله في حسابه لأنه لما لم يقر بانه وقفها
 على رجل بعينه صار كانه هو الذي وقفها في مرضه والى هذا ذهب الحنفية
 ابن زياد رحمه الله فانه فرق بين اقراره لمعين وبين اقراره لغير معين فجعل
 الحنفية للمرقلة فيما اذا كان معين وقفا كان المرقم او ملكا وجعل له الثلث
 فقط فيما اذا كان مجهولا والباقي لورثة المرق ولو اقر بدين في يده
 رجلا جعلها صدقة موقوفة عليه وعلى ولده ونسله ابدا ثم من بعدهم
 السالكين والله دفعها اليه يكون وقفا عليه ولا على اولاده لكونه اقر
 بملكيتها للغير وادعى انه وقفها عليه وعلى اولاده فلا يقبل قوله في ذلك
 لنفسه ولا ولده وان لم يكن له منافع معينة لكونه اقر بانها صدقة والله
 مكره الصدقة ان تكون للمساكين فقد اقر بانها لهم معنى فيحتاج الى اثبات

بان اياه وقف ارضه على الساكنين وانه جعل ولايتها اليه وليس معه وارث
 غيره بصره اقران بالوقف وبقبل قوله في الولاية ايضا استحضانا ولو اقر بل
 فقال هذه الارض صدقة موقوفة عن ابي على الفقراء الساكنين بصير وقفيا
 لو كان معه وارثا فوجد الوقفية لا يستحق شيئا يثبت عند القاضي لها كما
 لا يثبت لانه لما قال عن ابي لم يقر لها كانت لابيها لا مما لان يكون الوقف لها
 غيره والولاية عليها له الا ان يثبت لها غيره بخلاف ما اذا قال لها صدقة
 موقوفة من ابي لانه جعل اباها الوقف من ابيه فيخرج الى قول شريكه في حصته
 منها ولو قال هذه الارض صدقة موقوفة على ولدتي جاز ويكون المقر من
 جملة الموقوف عليهم الا ان يثبت انها كانت ملك المقر وقت الاقرار بالوقف
 فحينئذ يجوز ما يجوز للرجل ان يقفه وبطل منها ما لا يجوز له ان يقفه ولو اقر
 بان هذه الارض وقف على ولد زيد وسبله ابدا ما تاسلوا ان لا يوليها
 وعلى ان لا يخرج منها من ارض اجمعه واذا قل من ارض اجمعه وان لا يوليها
 الزيادة والنقصان والولاية لا تستبعد لهذا الوقف ما ادى من ارض اجمعه
 واتي هذه الامور متصلة باقراره وتعيين الارض له واقف صح اقراره
 بالوقف ويصح ما ذكره ولا يستحق قول المقر بطلان الوقف في نفسه بدون حجة الا
 تركاته لو قال هذه الارض التي بيدي موقوفة على ولد زيد وولد ولد
 سبله عشرين سنين ومن بعدها فهي وقف على ولد عمر وسبله ابدا ثم بعد ذلك
 على الساكنين كان اقراره بذلك جائزا ويكون وقفا على ولد زيد المدة التي ذكرها
 ثم اذا مضت تكون وقفا على ولد عمر فاذا انقضوا تكون للساكنين لانه يثبت
 انما وقفت على هذه الشروط التي ذكرها فان قيل قول في انها وقف فهي وقف
 على ما ذكرت هذا اذا لم ينسبها اليه بل معروف وانما اذا ذكرها واقفا معروفا فان
 ذكره عند اقراره بالوقف يرجع اليه فيه ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا
 وان ذكره بعد الاقرار به لا يصح لاستلزامه احوال بطلان ما صاد وقفا بالاقراء
 فلو الاول لكون القول قول المنسوب اليه في الوقفية وعدمها **فاذا اقر**
 معروفا دفع اليه هذه الارض وقال هي وقف على وبعيها لا يقبل قوله فيها
 ان كان الرجل حيا وان كان ميتا يلوئم القاضي فيها فان صح عنه في امرها شيء
 عمل به والا عمل بقول المقر استحضانا وصرف غلظها فيما ذكر من الوجوه وعلى هذا

يعرف اقراره بان
 اياه من في

اقرارنا وقف
 على ولدي

اقرارنا وقف وان
 الب الزيادة و
 النقصان

اقرارنا وقف
 معروفا فان
 صدق اقراره

الا وقاف المتقدمة والاقرار بان هذه الارض ملك فلان النبي وقد
 دفعها لا فلاه القاضي ولو ترك ابنين وفي يدنا ارض فقال ارضنا
 ابونا عليا وانكر الاقرار بالوقف يكون حصته المقر وقفا عليه وحصته المنكر
 ملكا له ولا حق له في الوقف لان النكاح له بمنزلة ربه فان زاد المقر وقفا
 وقفها مليشا وعلى اولادنا وسبله ابدا ما تاسلوا ثم من بعدهم على النكاح
 كانت حصته وقفا على من اقر ثم ان صدق اولاد المنكر عنهم فيما في يده
 انذروا استحقاقهم منه ولا يبطل حقهم منه بانكار ابيهم وان وافقوه بعد
 موت ابيهم فيما كان في يده صادت كلها وقفا وان تابعوه على الانكار
 يحرمون من الوقف وان وافقه كلهم في حيوة ابيهم وانكروا بعد موته
 صادت كلها وقفا لا قرارهم السابق وان وافقه بعضهم وانكر بعضهم
 بعد موت ابيهم يقسم نصيب الموافق للوقف وتقسم غلظه على كلهم ما
 اعترفوا به ونصيب المنكر منهم ملك له ولو باع المنكر حصته من الارض ثم
 رجع لا التصديق بطل البيع وبصير وقفات صدقة المشتري والا فله
 قيمة ما بلغ ويشتري بها بدل **ولو اقر رجلين** بارض في يده انما وقف
 عليها وعلى اولادها وسبلها ابدا ثم من بعدهم على الساكنين فصدقة ارضها
 وكذا ولا اولادها يكون نصفها وقفا على الصدقات منها والنصف الاخر
 للساكنين **ولو بيع المنكر** التصديق رجعت الغلظة اليه وهذا بخلاف
 ما اذا اقر رجل بارض فكذبته المقر له ثم صدقه فالحال لا يقبل له ملك يقر له
 لها ثانيا والفرق ان الارض المقر له يوقفها لا يقبل ملكا الا بعد نكاح
 المقر له فاذا رجع يرجع اليه والارض المقر بكونها ملكا يرجع الى ملك
 المقر بالتكذيب **ولو اقر بارض** في يده ارضها وقف وذو اليد منكر ثم
 اشتراها او ودعها منه نصير وقفا موافقة له بزمعه ولو كان معه وثبة
 فالمرح فيما يوليهم اليهم نفيها وابنائنا **ولو اقرت اياه** او حتى ان تكون ارضه
 موقوفة ولم يكن له وارث غيره وقال ليس له مال غيرها كان ثلثها وقفا
 وله ان يطله في الباقي ان لم يطله له مال يخرج من ثلثه **ولو اقر بانه** وقف
 الفلانية في سنة ثلاث وسبعماية مثلا واشهد عليه بذلك ولم يكن في
 يده وانما كانت في يد رجل اشتراها من آخر فافترى ان اشتراها في سنة

لو اقر اباي الميت
 بالوقف
 بغير سهم

ولو كان موقفا لا يقدر
 شراء بديل بديل مع الباقيين
 في الوقف

اقرارنا وقف عليها
 نكاحها ارضا يقر
 للساكنين

اقرارنا وقف
 ان يولي وقف

اقرارنا وقف
 في سنة كذا
 شهد

وتسمية للثمن المقر بالوقف باسمه وماله وأخاله ووجهه فالحق يكون وقفاً إن صدق
 المقر بالوقف المشتري فيما حال من الأموال من تقدم التاريخ والأصل أن أخاه اشتراها
 له بامره ونفذ منها غنة يكون وقفاً وأن يجد المقر له أمراً بشراً لعدم الحق كلفة
 عليه بصيرورها وقفاً **وإن مات الواقف** ففالت الورثة وقضا قبل أن يملكها
 وقال قصته والموقوف عليهم وقضا ما ملكها بشراً وبكله زيد وصديق زيد
 ذلك بعد موته الواقف يكون وقفاً إن كان تاريخ الشرا سابقاً على الوقف وأو-
 ثقه الثمن عنه مبرراً ولا يقدح جواز الورثة في كونها وقفاً لا شهادة مورثهم أنه
 وقفاً فإن قال نقضت الثمن من مال الواقف برجع في بصيرورها وقفاً إلى الورثة
 فإن صدقوا على ما قال كانت وقفاً وإن كذبوا في التوكيد يلزمهم التمسك على نفي العلم
 فإن ملكوا بطل كونها وقفاً والأصل والله أعلم **باب الولاية على الوقف** لا يكون
 إلا أمين قادر بنفسه أو نائبه لأن الولاية مقتدة بشرط النظر وليس من النظر
 الخائن لأنه يخل بالمقصود ولأن تولية العاجز لأن المقصود لا يحصل به ويسبق
 فيها الذكر والاختيار في كذا المعنى والبصير وكذا المحدود في ذوق إذا ما باله من
 رجل طلب التولية على الوقف قالوا لا تقبل له وهو كمن طلب القضاء لا يقبل له **وقف**
 أرضه ولا يشرط الولاية لنفسه ولا غيره ذكره هارل والناطقي أن الولاية يكون
 للواقف وذكر محمد في البراءة إذا وقف ضيقة له وأخرجها إلى القيمة لا يكون له إلا
 بعد ذلك إلا أن يشرطها لنفسه وهذه المسألة مبينة على ما تقدم من أن التمسك
 شرط عند محمد فلا يفتي له ولاية إلا بالشرط منه له وليس بشرط عند أبي يوسف فكون
 الولاية له من غير شرط لنفسه وبه أخذ مشايخنا ولو شرط أن يكون الولاية له
 ولا ولادة في تولية القوام وغيرهم والاستبدال بالوقف وفي كل ما هو من
 جنس الولاية وسلكه إلى الموتى جاز ذلك ذكره في السير ولو كسر بشرط لنفسه ولا
 عزل الموتى لبث له عزله بعد ما سلمها إليه عند محمد لكونه قائماً مقام أهل الوقف
 وعند أبي يوسف هو وكيله فله عزله وإن شرط على نفسه عدم العزل **وقول**
 الولاية لرجل ثم مات بطلت ولايته عنده بناء على الوكالة إلا أن يجعلها له
 في حياته وبعد مائة لأنه بصير وصيته بعد موته ولا يطل عند محمد بناء على
 ولو كان له وقف فجعل مرضه رجلاً وميتاً ولم يذكر من الوقف شيئاً تكون
 إلى الوصي وقال أنت وصي في أمر الوقف قال هارل هو وصي في الوقف فقط

مسألة
 مات الواقف ففالت الورثة
 وقضا قبل أن يملكها
 وقال قصته والموقوف
 عليهم وقضا ما ملكها
 بشراً وبكله زيد وصديق
 زيد ذلك بعد موته الواقف
 يكون وقفاً إن كان تاريخ
 الشرا سابقاً على الوقف وأو-
 ثقه الثمن عنه مبرراً ولا يقدح
 جواز الورثة في كونها وقفاً
 لا شهادة مورثهم أنه وقفاً
 فإن قال نقضت الثمن من مال
 الواقف برجع في بصيرورها
 وقفاً إلى الورثة فإن صدقوا
 على ما قال كانت وقفاً وإن
 كذبوا في التوكيد يلزمهم
 التمسك على نفي العلم فإن
 ملكوا بطل كونها وقفاً والأصل
 والله أعلم

مسألة
 مات الواقف ففالت الورثة
 وقضا قبل أن يملكها
 وقال قصته والموقوف
 عليهم وقضا ما ملكها
 بشراً وبكله زيد وصديق
 زيد ذلك بعد موته الواقف
 يكون وقفاً إن كان تاريخ
 الشرا سابقاً على الوقف وأو-
 ثقه الثمن عنه مبرراً ولا يقدح
 جواز الورثة في كونها وقفاً
 لا شهادة مورثهم أنه وقفاً
 فإن قال نقضت الثمن من مال
 الواقف برجع في بصيرورها
 وقفاً إلى الورثة فإن صدقوا
 على ما قال كانت وقفاً وإن
 كذبوا في التوكيد يلزمهم
 التمسك على نفي العلم فإن
 ملكوا بطل كونها وقفاً والأصل
 والله أعلم

مسألة
 مات الواقف ففالت الورثة
 وقضا قبل أن يملكها
 وقال قصته والموقوف
 عليهم وقضا ما ملكها
 بشراً وبكله زيد وصديق
 زيد ذلك بعد موته الواقف
 يكون وقفاً إن كان تاريخ
 الشرا سابقاً على الوقف وأو-
 ثقه الثمن عنه مبرراً ولا يقدح
 جواز الورثة في كونها وقفاً
 لا شهادة مورثهم أنه وقفاً
 فإن قال نقضت الثمن من مال
 الواقف برجع في بصيرورها
 وقفاً إلى الورثة فإن صدقوا
 على ما قال كانت وقفاً وإن
 كذبوا في التوكيد يلزمهم
 التمسك على نفي العلم فإن
 ملكوا بطل كونها وقفاً والأصل
 والله أعلم

مسألة
 مات الواقف ففالت الورثة
 وقضا قبل أن يملكها
 وقال قصته والموقوف
 عليهم وقضا ما ملكها
 بشراً وبكله زيد وصديق
 زيد ذلك بعد موته الواقف
 يكون وقفاً إن كان تاريخ
 الشرا سابقاً على الوقف وأو-
 ثقه الثمن عنه مبرراً ولا يقدح
 جواز الورثة في كونها وقفاً
 لا شهادة مورثهم أنه وقفاً
 فإن قال نقضت الثمن من مال
 الواقف برجع في بصيرورها
 وقفاً إلى الورثة فإن صدقوا
 على ما قال كانت وقفاً وإن
 كذبوا في التوكيد يلزمهم
 التمسك على نفي العلم فإن
 ملكوا بطل كونها وقفاً والأصل
 والله أعلم

على قولنا وقول أبي يوسف وما قولنا بخيفه هو معنى في الأشياء كلها وجعل في قاضي
 فان أبو يوسف مع أبي خيفة فكان عنه روايات ولوجعل ولايته لرجلين بعد موته
 وأوصى أمهما إلا أن يفر في أمر الوقف ومات جازله الثمن في أمره كله بمفرده وروى
 يوسف بن خالد السرخسي عن أبي خيفة أنه لا يجوز لرجل الواقف ليرضى إلا بربما
 وليرضى بربا مديناً ولا يقاس قول أبي يوسف ينبغي أن يجوز لرجل أن يفر من الوقف
 أن ليرضى به إلى صاحبه كالو أوصى إلى رجلين فأنه يجوز لرجل أن يفر من الوقف عند
 ليرضى الواقف أن لا يوصى الموتى إلى أحد عند موته امتنع إلا بمشاور ليرضى أن يكون
 ولاية وقفه لنفسه أو جعلها لغيره من ولداً وغيره وشرط أن لا يفر له منها سلطاناً
 ولا قاض كان شرطه باطلاً إذا لم يكن هو ومن جعله مأموراً عليه ولو منع أهل الوقف
 ما سئلهم فطالبوه به الرقة القاضي يدفع ما في يده من فدية ولو امتنع من العزاد
 وله غلة أئتمروا عليها فان فعل فيها والله عزيمه من يده فإن مات ولم يجعل ولا
 للأمر جعل القاضي له قيمته ولا يجعله من الجانب مادام يجد من أهل بيت الوقف
 من يصلح لذلك أمالته استحق أولاد من ضد الواقف نسبة الوقف إليه
 ذلك فيما ذكرنا فان لم يجد من يصلح من الجانب فان أقام اجنبياً ثم ما دبر
 ولده من يصلح صرفه إليه كما في حقيقة الملك ولوجعل ولاية لرجلين قبل أن يموتا
 ورداً الآخر يقسم القاضي إلى من قبل رجل آخر ليقوم مقامه وإن كان الذي قبل
 موضعاً لذلك ففقد من القاضي إليه أمر الوقف بمفرده جاز ولو قال جعلت الولاية
 لفلان في حياته وبعد مماتي إلى أن يذرك ولدي فإذا أذرك كان شريكاً له
 في حياته وبعد مماتي لا يجوز ما جعله لابنه في ذواته للسن عن أبي خيفة رجلاً
 وقال أبو يوسف رحمه الله يجوز وكذلك لو قال إن أدرك ابن ذاليم ولاية صدق
 هذه في جبروت وبعد مماتي دون فلان فأنه يجوز عند أبي يوسف ولو أوصى
 رجل بأن يشترى بثلث ثمنه أرضاً ويجعلها وقفاً على يده سماه له واشهد على وصيته
 جاز ويجعل الوصي ما أقر به ويكون الولاية له على الوقف وله أن يوصي بما أوصى إليه
 وبصير له ما كان مؤبداً ولوجعل الواقف رجلاً مؤبداً وقفه في حياته وبعد
 وفاته ثم وقف وقفاً آخر ولم يجعل له والياً لا يكون مؤبداً ولا مؤبداً
 على الثاني إلا أن يقول أنت وصي ولو وقف أرضين وجعل لكل واحدة
 والياً لا يشارك أحدهما الآخر فان أوصى بعد ذلك إلى رجل آخر بصير مؤبداً على كل

مسألة
 مات الواقف ففالت الورثة
 وقضا قبل أن يملكها
 وقال قصته والموقوف
 عليهم وقضا ما ملكها
 بشراً وبكله زيد وصديق
 زيد ذلك بعد موته الواقف
 يكون وقفاً إن كان تاريخ
 الشرا سابقاً على الوقف وأو-
 ثقه الثمن عنه مبرراً ولا يقدح
 جواز الورثة في كونها وقفاً
 لا شهادة مورثهم أنه وقفاً
 فإن قال نقضت الثمن من مال
 الواقف برجع في بصيرورها
 وقفاً إلى الورثة فإن صدقوا
 على ما قال كانت وقفاً وإن
 كذبوا في التوكيد يلزمهم
 التمسك على نفي العلم فإن
 ملكوا بطل كونها وقفاً والأصل
 والله أعلم

مسألة
 مات الواقف ففالت الورثة
 وقضا قبل أن يملكها
 وقال قصته والموقوف
 عليهم وقضا ما ملكها
 بشراً وبكله زيد وصديق
 زيد ذلك بعد موته الواقف
 يكون وقفاً إن كان تاريخ
 الشرا سابقاً على الوقف وأو-
 ثقه الثمن عنه مبرراً ولا يقدح
 جواز الورثة في كونها وقفاً
 لا شهادة مورثهم أنه وقفاً
 فإن قال نقضت الثمن من مال
 الواقف برجع في بصيرورها
 وقفاً إلى الورثة فإن صدقوا
 على ما قال كانت وقفاً وإن
 كذبوا في التوكيد يلزمهم
 التمسك على نفي العلم فإن
 ملكوا بطل كونها وقفاً والأصل
 والله أعلم

مسألة
 مات الواقف ففالت الورثة
 وقضا قبل أن يملكها
 وقال قصته والموقوف
 عليهم وقضا ما ملكها
 بشراً وبكله زيد وصديق
 زيد ذلك بعد موته الواقف
 يكون وقفاً إن كان تاريخ
 الشرا سابقاً على الوقف وأو-
 ثقه الثمن عنه مبرراً ولا يقدح
 جواز الورثة في كونها وقفاً
 لا شهادة مورثهم أنه وقفاً
 فإن قال نقضت الثمن من مال
 الواقف برجع في بصيرورها
 وقفاً إلى الورثة فإن صدقوا
 على ما قال كانت وقفاً وإن
 كذبوا في التوكيد يلزمهم
 التمسك على نفي العلم فإن
 ملكوا بطل كونها وقفاً والأصل
 والله أعلم

مسألة
 مات الواقف ففالت الورثة
 وقضا قبل أن يملكها
 وقال قصته والموقوف
 عليهم وقضا ما ملكها
 بشراً وبكله زيد وصديق
 زيد ذلك بعد موته الواقف
 يكون وقفاً إن كان تاريخ
 الشرا سابقاً على الوقف وأو-
 ثقه الثمن عنه مبرراً ولا يقدح
 جواز الورثة في كونها وقفاً
 لا شهادة مورثهم أنه وقفاً
 فإن قال نقضت الثمن من مال
 الواقف برجع في بصيرورها
 وقفاً إلى الورثة فإن صدقوا
 على ما قال كانت وقفاً وإن
 كذبوا في التوكيد يلزمهم
 التمسك على نفي العلم فإن
 ملكوا بطل كونها وقفاً والأصل
 والله أعلم

مسألة
 مات الواقف ففالت الورثة
 وقضا قبل أن يملكها
 وقال قصته والموقوف
 عليهم وقضا ما ملكها
 بشراً وبكله زيد وصديق
 زيد ذلك بعد موته الواقف
 يكون وقفاً إن كان تاريخ
 الشرا سابقاً على الوقف وأو-
 ثقه الثمن عنه مبرراً ولا يقدح
 جواز الورثة في كونها وقفاً
 لا شهادة مورثهم أنه وقفاً
 فإن قال نقضت الثمن من مال
 الواقف برجع في بصيرورها
 وقفاً إلى الورثة فإن صدقوا
 على ما قال كانت وقفاً وإن
 كذبوا في التوكيد يلزمهم
 التمسك على نفي العلم فإن
 ملكوا بطل كونها وقفاً والأصل
 والله أعلم

مسألة
 مات الواقف ففالت الورثة
 وقضا قبل أن يملكها
 وقال قصته والموقوف
 عليهم وقضا ما ملكها
 بشراً وبكله زيد وصديق
 زيد ذلك بعد موته الواقف
 يكون وقفاً إن كان تاريخ
 الشرا سابقاً على الوقف وأو-
 ثقه الثمن عنه مبرراً ولا يقدح
 جواز الورثة في كونها وقفاً
 لا شهادة مورثهم أنه وقفاً
 فإن قال نقضت الثمن من مال
 الواقف برجع في بصيرورها
 وقفاً إلى الورثة فإن صدقوا
 على ما قال كانت وقفاً وإن
 كذبوا في التوكيد يلزمهم
 التمسك على نفي العلم فإن
 ملكوا بطل كونها وقفاً والأصل
 والله أعلم

مسألة
 مات الواقف ففالت الورثة
 وقضا قبل أن يملكها
 وقال قصته والموقوف
 عليهم وقضا ما ملكها
 بشراً وبكله زيد وصديق
 زيد ذلك بعد موته الواقف
 يكون وقفاً إن كان تاريخ
 الشرا سابقاً على الوقف وأو-
 ثقه الثمن عنه مبرراً ولا يقدح
 جواز الورثة في كونها وقفاً
 لا شهادة مورثهم أنه وقفاً
 فإن قال نقضت الثمن من مال
 الواقف برجع في بصيرورها
 وقفاً إلى الورثة فإن صدقوا
 على ما قال كانت وقفاً وإن
 كذبوا في التوكيد يلزمهم
 التمسك على نفي العلم فإن
 ملكوا بطل كونها وقفاً والأصل
 والله أعلم

مسألة
 مات الواقف ففالت الورثة
 وقضا قبل أن يملكها
 وقال قصته والموقوف
 عليهم وقضا ما ملكها
 بشراً وبكله زيد وصديق
 زيد ذلك بعد موته الواقف
 يكون وقفاً إن كان تاريخ
 الشرا سابقاً على الوقف وأو-
 ثقه الثمن عنه مبرراً ولا يقدح
 جواز الورثة في كونها وقفاً
 لا شهادة مورثهم أنه وقفاً
 فإن قال نقضت الثمن من مال
 الواقف برجع في بصيرورها
 وقفاً إلى الورثة فإن صدقوا
 على ما قال كانت وقفاً وإن
 كذبوا في التوكيد يلزمهم
 التمسك على نفي العلم فإن
 ملكوا بطل كونها وقفاً والأصل
 والله أعلم

مسألة
 مات الواقف ففالت الورثة
 وقضا قبل أن يملكها
 وقال قصته والموقوف
 عليهم وقضا ما ملكها
 بشراً وبكله زيد وصديق
 زيد ذلك بعد موته الواقف
 يكون وقفاً إن كان تاريخ
 الشرا سابقاً على الوقف وأو-
 ثقه الثمن عنه مبرراً ولا يقدح
 جواز الورثة في كونها وقفاً
 لا شهادة مورثهم أنه وقفاً
 فإن قال نقضت الثمن من مال
 الواقف برجع في بصيرورها
 وقفاً إلى الورثة فإن صدقوا
 على ما قال كانت وقفاً وإن
 كذبوا في التوكيد يلزمهم
 التمسك على نفي العلم فإن
 ملكوا بطل كونها وقفاً والأصل
 والله أعلم

مسألة
 مات الواقف ففالت الورثة
 وقضا قبل أن يملكها
 وقال قصته والموقوف
 عليهم وقضا ما ملكها
 بشراً وبكله زيد وصديق
 زيد ذلك بعد موته الواقف
 يكون وقفاً إن كان تاريخ
 الشرا سابقاً على الوقف وأو-
 ثقه الثمن عنه مبرراً ولا يقدح
 جواز الورثة في كونها وقفاً
 لا شهادة مورثهم أنه وقفاً
 فإن قال نقضت الثمن من مال
 الواقف برجع في بصيرورها
 وقفاً إلى الورثة فإن صدقوا
 على ما قال كانت وقفاً وإن
 كذبوا في التوكيد يلزمهم
 التمسك على نفي العلم فإن
 ملكوا بطل كونها وقفاً والأصل
 والله أعلم

وقف وقفه الموصى مع من جعله متوليا ولو جعل ولاية وقفه رجل ثم جعل
رجلا آخر وصية يكون شريكا للمتولي في امر الوقف الا ان يقول وقتا مضى
كنا وكنا وجعلت ولايتها الى فلان وجعلت فلان وصي في تركاتي وجميع
اموري فحينئذ ينفرد كل منهما بما فرض اليه ولو جعل ولاية وقفه لافضل ولا
د وكنا في الفضل سوا يكون لا يكره مستأذنا كان او ائني و لو قال لافضل
فالا فضل من اولادي فاجاز فضلهم القول ومات يكون لمصلحة فيه وهكذا
على الترتيب كما ذكره الخشاف وقال هلال القياس ان ينفذ القاضي بولاية
ما كان حيا فاذا مات صادرت الولاية الى الذي يليه في الفضل ولو كان الا
غير موضع اقام القاضي رجلا يقوم بامر الوقف مادام الا افضل حيا فاذا مات
ينقل الى من يليه فيه فاذا صار اهله بعد ذلك ترد الولاية اليه وهكذا لو لم
فيهم امه اهله فان القاضي يقيم اجنبيا الى ان يصير احد منهم اهلا فتد
اليه ولو صار المفضل من اولاده افضل ممن كان افضلهم تنقل الولاية
اليه بشرطه اياها لافضلهم في كل وقت الى افضلهم كالوقف على الافقر
فالا فقر من ولده فانه يعطى الا فقر منهم واذا صار غيره افقر منه يعطى الثاني
ويجوز الاول ولو جعلها لاثنتين من اولاده وكان فيهم ذكر وانثى صالحين
يشاركه فيها لصدوق الولد عليها ايضا بخلاف ما لو قال لرجلين من اولادي
فانه لا حق لها حينئذ ولو جعلها لرجل ثم عند وفاته قال قد اوصيت الى فلان
ورجعت عن كل وصية لي بطلت ولاية المتولي وصارت للوصي لو قال قد
عما اوصيت به ولم يومئذ امد يبغي للقاضي ان يولي عليه من يوثق به لبطان
الوصية برجوعه ولو جعلها للوقوف عليه ولم يكن اهلا اخرجه القاضي وان
كانت الغلة له وولي عليه مأمونا لان مرجع الوقف للمالكين وغير المأمون
لا يومن منه عليه من تحزيب او بيع فبمنع وصوله اليهم ولو اوصى الواقف
جماعة وكان بعضهم غير مأمون بذله القاضي بمأمون وان راي اقامة واحد
منهم مقامه فلا بأس به وان مات واحد منهم عن غير وصي اقام القاضي
مقامه رجلا ولو منهم ولو شرط الولاية بحدوث وصية لزيد فمهره لم يكن
وهكذا وجب الترتيب ولو جعلها لاولاده وفيهم صغيرا فلا القاضي مكانه
رجلا اجنبيا او اقام منهم كبرا ولو اوصى لصبي بطل في القياس مطلقا وفي الا

لو جعلها لافضل ولا
د وكنا في الفضل سوا يكون

لو جعلها لافضل ولا
د وكنا في الفضل سوا يكون

لو جعلها للوقوف
عليه ولم يكن اهلا

لو كان البعض غير
مأمون بذله القاضي
بمأمون

ترتيب الولاية
في اوقاف كبركان
الصغير

هي باطلة مادام صغيرا فاذا كبر تكون الولاية له ومن لم يتلق من ولده
في الولاية حكم الصغير فباشا او سحسانا ولو كان ولده عبدا يجوز فباشا
لا عليه في ذاته بدليل ان تصرفه الموقوف ليق المولى ينفذ عليه بعد العتق
لرؤا المانع بخلاف العبي والذمي كالعبد في الحكم فلو اخرجهما القاضي ثم اعق
العبد واسلم الذمي لا يعود الولاية اليهما ولو جعل الولاية لغائب القاضي موقفا
رجل الى ان يقدم فاذا قدم ترد اليه ولو قال ولاية هذا الوقف الى عبد الله
حتى يقدم زيد فاذا قدم فهو وصي كان زيد وصيا ومنه عند موته وقال
اذا قدم زيد كان شريكا لعبد الله في الولاية الا ان يقول اذا قدم زيد فالولاية
اليه دون عبد الله قال هلال في هذا القول عندنا ليس بشي والقول عندنا
القول الاول ولو جعلها لزيد مادام في البصرة كانت له مادام مقيما فيها وكذا
لو جعلها لامرأته ما لم تنزوج فاتها اذا تزوجت سقط ولايتها وان لم تنزل
سقوطها كالوقف صدق في الغلة من مال كان فقيرا فانه اذا استغنى لا يعطى شيئا
ما علق الا استحقاق عليه ولو مات قيم المسجد فاقام اهله فيما مكانه بغير
اذن القاضي لا يصير فيما في الامم ولكن لا يضمن ما تنفق عارته من الغلة
ان كان هو الذي اجر الوقف لانه اذا لم يضر الوالية يصير غاصبا والغاصب
اخر الغصوب تكون الامم له ذكره في قاضي خان بخلاف فولية الموقوف عليهم
قيما اذا مات قيمهم فاتها صححة وان لم يستطيعوا راي القاضي اذا كانوا يجمعون
وكان القيم من اهل الصدق ولو اقام قاضي بلدة قوما على وقف واقام قاضي
بلدة اخرى قوما اخر عليه هل يجوز لكل واحد منهما الانفراد بالتصرف قال الشيخ
اسماعيل الزاهد ينبغي ان يجوز تصرف كل واحد منهما بغيره لتقوية كل منهما
الا ان كانا الى من اقامه ولو اراد امدما ان يعزل من اقامه الا ان كان راي
المصلحة في عزله كان له ذلك والا فلا واذا كان الوقف متول ومشرق لا
يتصرف في الغلة الا المتولي لان المشرف مأمور بحفظ المال لا بغيره والله اعلم
فضل فيما يجعل للمتولي من غلة الوقف يجوز ان يجعل الواقف للمتولي على
وقفه في كل سنة مالا معلوما لقيامه بامره والاصل في ذلك ما فعله
للطاب رضي الله عنه حيث قال لو الى هذه الصدقة ان يأكل منها غير متايل
مالا وما فعله علي بن ابي طالب رضي الله عنه حيث جعل نفقة العبد الذي

نقل الولاية للقصر
في القياس مطلقا
في اوقاف كبركان
الصغير

جعلها لزيد حتى
يقدم عمرو

ولو جعل الولاية لزيد ومن بعد له
فاوصى بغيره لم يملك له ولا يكون
لوصي ولاية مع عمرو

وهذا على قول المتقدمين

لو جعلها لافضل ولا
د وكنا في الفضل سوا يكون

مستحب ان يجعل
عدم تصرف المشرف
في الغلة

وقفهم مع صدقته ليقيموا بغيرها من الغلة وهو بمنزلة الامير في الوقف
 الا ترى انه يجوز له ان يستاجر ائمة المأجور الى الوقف من العارة ويملك
 عمل الناس في كنفه من ممتنع وانما هو على ما تعارفه الناس من العمل عند غلة
 الوقف ليقيم بمصلحته من عارة واستغناء له وتبع غلاته وصرف ما اجتمع
 فيما شرطه الواقف ولا يكلف من العمل بنفسه الا مثل ما يفعله امثاله ولا
 ينبغي له ان يقصر عنه وانما ما يفعله الامير او الوكلاء فليس ذلك بواجب عليه
 لو جعل الولاية الى امره وجعل لها امرا معلوما لا تكلف الا مثل ما يفعله
 الشاعرفا ولو نازع اهل الوقف القيم وقالوا للحاكم ان الواقف انما جعل له
 هذا في مقابلة العمل وهو لا يعمل شيئا لا يكلفه الحاكم من العمل لا يفعله
 ولو مل به آفة يمكنه معها الامر والنهي والامتناع والاعطاء فله الامور والآلات
 له ولو طعننا اهل الوقف في امانته لا يجوز له الحاكم الا بخيانة ظاهرة بينة
 وان راي ان يبدل معه رجلا آخر قل ومعلومه باق له وان راي ان يجعل
 لمن ادخله معه حصة من معلومه فلا بأس وان رايه متيقنا لجعل لمن ادخله
 من غلة الوقف قدرا معينيا كما ذكروا ويقتضي له ان يقصد فيما يجعله له من الغلة
 ولو جعل الواقف للقيام بوقفه اكثر من امره لم يجز له ان يجعل له ذلك من غير
 ان يشترط عليه القيام بامر يجوز هذا اولى بالحواد ولو قال للقيم وكل في امر الوقف
 في جاني من رايته واجعله مما عينته لك ما رايته فكل رجلا وجعل له
 شيئا جازا ويجوز له اخراجه والا استدلال به وقطع ما جعله وعدم اقامته
 مكانه ولو شرط له تفويض امره بغير مائة مثل ما شرط له في حياته فجعل القيم
 معلومه لرجل اقامته قتما وسكت عن الباقي ثم مات يكون لوصيه ما سيقطع
 ويبيع الباقي الى الغلة ولو شرط له المعلوم ولم يشترط له ان يجعله لغيره
 ليس له ان يوصي به ولا بشئ منه لا يد ويجوز له ان يوصي بامر الوقف وينقطع
 المعلوم عنه بموته ولو وكل هذا القيم وكلاء في الوقف واوصى به الى رجل
 وجعل له كل المعلوم وبعضه ثم جن جنونا مطبقا بطل توكيله وصايته
 وما جعل للوكيل والوصي من المال ويبيع الى غلة الوقف الا ان يكون الواقف
 عينه لجهة اخرى عند انقطاعه عن القيم فينفذ فيها خيئذ وقد يجوز التطبيق
 بما بقي حولا لسقوط الفرائض كلها عنه وهذا التقدير قول سديد وهو الاصح

ليس للمرتب صدق
 معون
 9

منازعة اهل الوقف
 القيم
 طول افة
 بالقيم

من ابرارنا جاز
 من ابرارنا جاز

لو شرطه تفويض
 شرعه له جازا

جنون القيم

عاد عقله عادت الولاية اليه لا خذالت بعارض فاذا زال عاد الى ما كان
 ولو اخرج القيم حيا ثم جاء حاكم آخر فادعى عند انه اخرج بتجامل فترسعا
 به اليه من غير حجة يستحق لها الاخراج من الوقف لا يقبل قوله لان من اخرج
 الحاكم على الصحة ولكن يقوله مع انك موضع الولاية بامر الواقف فاذا ثبت
 انه موضع لها ردها اليه واجرى له ما كان جازيا عليه من الغلة وهكذا
 الحكم لو اثبت اهليته عند من اخرج به بتجديد توقيعه ورجوع عما كان يقضي
 ولو مات القيم من غير ايتنا واقام القاضي مقامه ربما يجزى عليه من ذلك
 المال بالمعروف ولا يجعل له جميع ما كان للقيم ان كان اكثر من المتعارفين لانه
 يجوز الواقف من التصرف ما لا يجوز للحاكم الا ترى انه يجوز له ان يجعل كل الغلة
 للقيم بخلاف القاضي فانه لا يجزى عليه الا بقدر الاستحقاق لانه نفسا ظل
 لمصلحة السلبين فلا يجوز له من التصرف الا ما فيه مصلحة ولو خشي ان
 ان يتعرض الحاكم الى ما يفعله للنولي من المال لقيامه بالوقف باذلال مدعيه
 فيه او اخراجه من الولاية يشترط في وقفه ان هذا المال جازي فلا بد ان
 حيا وان خرجت يده عن القيام بامر الوقف لم ينقطع عنه المال فيخيد باذنه
 في سنة ما دام حيا ولو جعله لولد القيم وشبهه ابدا بعد موته جاز وكان ذلك
 المال جازيا عليهم بعد موته بحكم شرطه ولو وقف ارضا ووقف معها
 عبدا يعملون فيها وشرط نفقتهم من غلتها بالمعروف ثم مرض بعضهم حتى
 النفقة ان قال ان يجزى عليهم نفقاتهم من غلتها ابدا ما كانوا احياء وان
 قال لعلهم فيها لا يجزى شئ من الغلة عما من تعطل منهم عن العمل ولو باع
 العاجز واشترى بئنه عبدا مكانه جاز وان جنى احد منهم فعلى النولي ما
 هو الا صلح من الدفع او الفداء وفداءه بالكرم من ارض الجناية كان متطوعا
 في الزاين فيضمنه من ماله وان فداء اهل الوقف كانوا متطوعين وبقي
 العبد على ما كان عليه من العمل والصدقة ولو وقف ارضه على ماله
 ثم مات فجعل القاضي للوقف قتما وجعل له عشر الغلة وفي الوقف طامو
 في يد رجل بالمقاطعة لا يحتاج فيها الى القيم واصحاب الوقف يقضون
 غلتها منه لا يستحق القيم عشر غلتها لان ما يادنه انما هو بطريق الامور
 ولا امره بدون علمه والله اعلم **باب في بيان ما يجوز للقيم من التصرف**

اخرج الحاكم القيم
 ثم ادعى عند انه اخرج

من ابرارنا جاز

شرط المرتب
 للقيم وان خرج
 من الوقف

شرط نفقة
 عبدا وقف عليه
 وتبع ما وقفه
 الجاني

ليس للقيم
 ما يقضيه حاله
 منه بجملة

حث
 لو جعل الحاكم للنولي دة يادنه
 جازا اذا كان قد اخرج
 جازي

وما لا يجوز اذ ما يفعله القيم في غلة الوقف البداة بعادته واجتهاد
 القوام وان لم يشترطها الواقف بضابطه اياها دلالة لان قصدته
 وصول الثواب اليه دائما ولا يمكن ذلك الا بها ويجوز في نظر فاته
 للوقف والغلبة لان الولاية مقيدة به حتى لو اجر الوقف من نفسه او
 بامر المثل لا يجوز وكذا اذا اقر من ابنته او ابنته او عبده او مكاتبه للثمة و
 نظر معها ولو اشترى المتولى بافضل من غلة وقف المسجد مانوا او
 اقر ما لا تات هذا من مصلح المسجد ولو باعه اختلفوا فيه والتجبع انه يجوز
 لان المشتري لم يذكر شيئا من شرائط الوقف فلا يكون من جملة اوقاف
 المسجد ولو خشي القيم هلاك الثمن او النقص الذي في الارض يجوز له ان يشترى
 بغيره فيها لا يفتى شجرها ويخلف بعضها بعضا ولو اراد المتولى ان يشترى
 من غلة وقف المسجد ذهنا او حضرا او امرا او حصنا بغيره فيه يجوز ان
 الواقف في ذلك للقيم بان يتفصل ما يراه من مصلحة المسجد وان لم يوسع بل
 لبناء المسجد وعمارته فليشره ان يشترى ما ذكرنا لانه ليس من العارية و
 البناء وان لم يعرف شرطه في ذلك ينظر هذا القيم الى من كان قبله فان كان
 من الغلة ما ذكرنا جاز له الشراء والا فلا ولو اشترى بغلته ثوبا ودفعه
 الى المساكين يفتى ما تقدم من مال الوقف لوقوع الشر له ولو طلب القيم
 خراج الوقف والحيابة وليس في يد شي من غلة قال الفقيه ابو القاسم
 ان كان الواقف امره بالاستدانة جاز والا كان ذلك في ماله ولا يربح به
 وقال الفقيه ابو القاسم اذا استقبله امره لم يربح بها من الاستدانة ينبغي
 له ان يستدين بامر الحاكم ثم يربح به في غلة الوقف لان للقاضي ولاية
 الاستدانة على الوقف وذكرنا ان القاضي لا يستدان شيئا ليجعله في
 يده البذر للزراعة فارضا الوقف ان كان باذن القاضي جاز عند الحاكم
 تفصيل الاستدانة بما ذكرنا ما هو فيها اذا لم يكن في يده شيء من الغلة وانما اذا
 في يده شيء منها واشترى شيئا للوقف ونقد الثمن من ماله جاز له ان يربح
 بذلك في غلته وان لم يكن بامر القاضي كالوكيل بالشراء اذا نقد الثمن من ماله
 فانه يجوز له الربح به على موكله ولا يفتى ان يربح القيم الوقف بدين لا يربح
 منه تعطيله فلو رهن القيم دارا من الوقف وسكن المرفق فيها فالواقف

مسألة
 تجوز النظر
 لو كانت
 مسألة
 شراء القيم بغيره
 طابوت ما يربح به
 مسألة
 فمجرد القيم في
 الوقف لا يربح
 مسألة
 شراء الوقف
 مسألة
 ساقية القيم
 الوقف والاستدانة
 في الوقف
 مسألة
 عدم جواز
 الوقف

تقييد
 دانه لا يجوز

امره مثلها سواء كانت معلقة للاستقلال او لم تكن احيا طاعة امر الوقف ولو
 تناول الا كامن غلة الوقف شيئا فصلاح المتولى على شيء ان وجد بينه على ما
 ادعى وكان مقررا لا يملك ان يحيط شيئا عنه ان كان الا كامن شيئا وان كان محاطا
 جاز ان لم يكن ما عليه فاجزا ولو اقر متولى الوقف من غلته شيئا فزمت
 بلا بيان لا يكون ضامنا ولو طرح القيم خريف المسجد الذي يكون في يوم الربيع
 جاز ان لم يكن له قيمة والا فلا يجوز له طرحه ويضمن الامن قيمته ولو ما
 حوايت بعضها على بعض والاول منها وقف والباقي ملك والمتولى لا يبيع
 الوقف قال ابو القاسم ان كان للوقف غلة كان لا يحاسب المتولى ان يافت
 بتسوية الخياط المابل من غلة الوقف وان لم يكن له غلة في يد المتولى فعلى
 الامر الى القاضي ليأمره بالاستدانة على الوقف لاصلاحه ما يربح به وان
 امدا ساء وقف والاخرى ملك فاندم وبناء صاحب الملك في ماله دار او
 قال ابو القاسم يرفع القيم الامر الى القاضي ليجبره على تقضيه ثم يفتى حيث
 في القديم ولو قال القيم للباقي انا اعطيتك قيمة البناء او اقره حيث يفتى
 وابن انت ليقضيك ما يطا امر في ذلك قال ابو القاسم ليس للقيم ذلك
 بل يامر بتقضيه وبنائه حيث كان في القديم ولو اراد القيم ان يفتى في الامر
 الموقوفه قرية لا كرها وحفاظها ولتجمع فيها الغلات جاز له ذلك ولو
 كان الوقف فاشا فاحتاج الى خادم يكتح الخان ويقوم بغيره بابه وسره فليكن
 القيم بعض البيوت الى جمل امره له ليقوم بذلك جاز وليس له ان يفتى في ذلك
 الموقوفه بيوتا يستغل بالامارة لان استغلال الارض للزراعة فان كانت
 متصلة ببيوت المصروف وتغيب الناس في استجار بيوتها والغلة من البيوت
 حوز غلة الزراعة جاز له حينئذ البناء لكون الاستغلال بهذا النفع
 للفقر ولو اجمع من غلة وقف على الفقراء او على المسجد الجامع مال ثم ناب
 الاسلام نايبة غلب طائفة من الكفرة على ملكه فاجتبع في دفع شربه الى
 يجوز للحاكم ان يعرف ما كان من غلة المسجد في ذلك على وجه الوقف ان لم يكن
 للمسجد جامعة الى ذلك المالد ويكون دينا ذكره الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 البخاري ولو كان الوقف على البر والصدقات وحصلت منه غلة وهو
 محتاج الى الاصلاح وظهورها وجهه في تحيات المتولى فونه ان صرفها الى

مسألة
 مصادرة الامان
 على الغلة
 مسألة
 موت القيم
 بيان الغلة
 مسألة
 من يفتى في
 الوقف
 مسألة
 بدل الجاهل
 على الملك
 مسألة
 الحائض المنيق
 والفتى
 مسألة
 وقف في دار
 الوقف
 مسألة
 لا يربح في وقف
 وقف في دار
 ان يكون وقف
 بوقف
 مسألة
 ذائب السهم
 نايبة والمجودة
 مجتعة في وقف
 قضاه
 مسألة
 وقف الغلة في
 البرج لاجل
 في الوقف

بالبحر
 حلقه

العادة والاصلاح خوفاً لا سادحاً واعانة المغانبي المنقطع فانه نظر
 ان لم يكن في نافر الاصلاح ضرراً ظاهراً يخاف منه خراب الوقف يصرفها
 في ذلك البر ويؤخر الاصلاح الى الغلة الثانية وان كان في نافرهما ضرر
 ظاهراً يصرفها الى الغلة فان فضل في مصرفه في ذلك البر والمراد من وجه
 البر ههنا وجه فيه تصدق بالغلة على نوع من الفقر فاما عمارة مسجد أو
 دباط أو نحو ذلك مما لا يتصور فيه التهلك فانه لا يجوز مصرفها فيه لا بالتصدق
 عبارة عن التهلك فلا يصح الا على من هو اهل التهلك ولو انفق المتولي
 الوقف في حاجته ثم انفق من ماله مثلها في مضارفة جاز وبما نحن القائل
 ولو غلط من ماله بدراهم الوقف مثل ما انفق كان ضامناً لكل قاله الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل وهذا بناء على القول بان الخلط استهلاك
 كما عرف في موضعه والله اعلم **فصل في اشتراط الواقف ان من انفق**
فيه من ثأب برباطه او نازع القيمة فهو خارج لو اشترط الواقف في
 كتاب وقفه ان من ادفع من اهل الوقف مائة فيه يريد به ابطاله
 او شيئا منه او افسده باذغال يداسان فيه فهو خارج من هذه الصدقة
 ولا شيء في شيء من غلتها وما كان له منها فهو مردود الى مكان
 اهل هذه الصدقة مبعثاً على اصدحها وتبجيجها وبنائها في وجبها
 وسيلها الموصوفة في هذا الكتاب كان شرطه ما يراه وهو على ما شرطه
 نازع بعض اهل الوقف فيه وقالوا انما تريد تبجيجها واصلاحه وقال
 سائرهم انما يريدون ابطاله وافساده وقد شرط ان من فعل ذلك
 فهو خارج منه ينظر القاضي في المتنازعين فيه فان كانوا يريدون تبجيج
 تبجيجهم تبجيجه واصلاحه فذلك لهم وهم في الوقف على ما لهم وان
 كانوا يريدون ابطاله اخرجهم منه واشهد على اخرجهم فان
 ان القيمة ينظرون في حقوقنا وانما ننازع في حقوقنا لا في ابطال الوقف
 ينظر القاضي ايضا فيما قالوه كالا قول **لو شرط ان من تعرض له انظر**
 هذه الصدقة من اهلها ونازعه فهو خارج من هذا الوقف ولا
 مق له فيه من غير تقييد بابطال الوقف وافساده ونازعه بعضهم
 قال من حق من الغلة فانه يكون ماربها منه ولم يبق له فيه حق وان

مسألة
 تصرف الصدقة
 في الغلة للفقير
 او لغيره بآله

والى

مناذعته لطلب حقه على بشرطه المطابق لانه لو صح به فقال على انه ان نازع
 فلا نأمر هذه الصدقة امد فطالبه بحقه من الغلة فهو خارج من الوقف ولا
 مق له فيه فطالبه وامتهنم بحقه فانه يخرج منه فهذا كذلك ولو شرط انه ان
 نازع فلا نأمر من هذه الصدقة امد من اهل الوقف فامرته اليه او قال الى فلان
 رجل امر ان شاء اخره وان شاء اخره وصرف ما كان له من الغلة الى من يرى من
 اهل الوقف كان امر المتنازع في الابقاء وعدمه اليه فان اخرجه مرة ليس له
 ان يعيده وان اراد اخراجه فكل مرة فابقاء له اخراجه بعد ذلك والوقوف
 ان باخراجه اياه قد فعل ما شرط له وليس فيه ما يقتضي التكرار وابقائه لم
 يفعل شيئا وانما تركه وهو ليس بفعل فلان الشرط باقيا بحاله ولو شرط له
 رد من يخرج منه ماله رده لم نأمره بعد الرد وراى اخراجه ليس له ان
 لا ينها الشرط الا ان يذكر لفظا يقتضي تكرار الاخراج منه بمنزلة قوله
 وكلما نازعه اخراجه وان راى رده اعاده فيجوز له تكرار الغزله و
 التولية في كل منازعة ولو شرط مثل ذلك للقيم وشرط له الا يصاحبه جاز
 واذا اوصى به الى رجل جازله مثل ما جاز لا قيل ولو شرط الا يصاحبه بذلك
 الشرط لكل من يلى عليه ثم الحكم كل من يلى عليه من القوام والله اعلم **فصل**
في انكار المتولى الوقف في غصبه لغيره لو انكر المتولى الوقف واكبر
 انه ملكه يصير غاصبا له ويخرج من يده لصيرورته غاصبا بالانكار ثم ان
 كان الواقف حيا فهو خصمه في اخراجه من يده ثم بالخيار ان شاء ابقاه
 في يد نفسه وان شاء دفعه الى من يشق به وجعله واليا عليه وان نقصت
 الارض ضمن النقصات الحاصلة بعد الجور لا ما قبله لصيرورته غاصبا
 من ذلك الوقت وكذلك اذا ائتمن شيء من الدار بعد انكار وقفها
 فانه يضمه وبني به ما ائتمن منها وان كان ميتا وطالبه اهل الوقف
 به اقام القاض له فيما واخرجه من يده اذا دفع امره عنه وغصبها غيره
 المتولى ترد اليه وبضمن الغاصب النقصان ويصرف بدله في عمادها
 ولا يصرف لاهل الوقف لكونه بدل العين التي وقع عليها عقد الوقف
 وليت لهم فيها مق فكذا فيما قام مقامها وانما حقهم في الغلة خاصة
 ولو هدم الغاصب منها بناء وادخل فيها بدعما واجر ضمن ما ائتمن

عصب الوقف
 يوم الغاصب البناء
 وقطع البحر والكلام
 عليه بما به

بينها وأمرهم بما بنى فيها ولو كانت أرضا وغرس فيها أشجارا لم يعلموا
 أن لم يبق لهم والقلع بالوقف وأن أمرهم بأن يحرق الدار وتقتل الأشجار
 برفعها لا يملك منه ويعتبر القيمة له قيمتها مقلوعين أن كان في يده من غلته
 ما يكفي للضمان والآخرة وأعلى الضمان من الآخرة وإن أدا الغاصب قلع الشجرين
 أقصى موضع لا ينفصل الأرض فله ذلك ولا يجوز على من القيمة ثم ينفصل ما بقي
 في الأرض من الشجر أن كان له قيمة والأصل لو كانت أرضا فكلها للغاصب وقطر
 أختارها أو فعل بخود ذلك مما ليس له منقوض لا يرضع بشئ ولو كانت دارا فبقي
 خارجها ويقتصرها وطبق سطوحها لا شئ له أن لم يكن له أرضا وأنما كان
 الأرض أمده وإن نقص الدار بالهدم فبقيته وعقبه رجل وأخرجه من ينفسه
 أو غصب منه وعجز عن رده في القود بين قيمته في قوله من يرى تفتين العقار
 ثم يشتري بها بدل ويكون في يد الناظر كما كان الأصل فإن ردت الأرض للضمان
 قبل أن يشتري بالقيمة بدل ترة لا من أمدت منه وإن ردت بعد الشراء
 الأرض إلى ما كانت عليه وقفاً وتفتين الناظر القيمة للغاصب ويكون الأثر
 التي اشتراها له ويرجع على أهل الوقف بما صرفه عليهم من غلته ولو بلغها
 لزم له عوض القيمة بانقضاء منها كان النقصان عليه خاصة ولا يرجع به في
 غلة الوقف قياساً واستحساناً ذكره هلال رحمه الله ولو ضاعت منه القيمة
 لا يضمنها لهم لكونه أميناً ولو هلكت القيمة ثم ردت الأرض المضروبة
 ضمن قيمتها ويرجع لها في غلة الوقف ثم بعد الاستيفاء يقرت الغلة لأهلها
 ولو ضمن الغاصب قيمة الوقف الذي خرج من يده لجزءه عن رده ثم رجع إلى
 يده فإنه لا يملكه لعدم قبوله الملك كالدبر إذا غصب وضمن غاصبه قيمة
 لجزءه عن رده بإيقاعه مثلاً فإنه لا يملكه إذا ظهر بل يعود إلى مولاه ويؤدى الغاصب
 ما أمده منه وليس له من الوقف بعد رجوعه إليه لا من مادفعه كالدبر ولو
 استعمل الغاصب الأرض سنين بالزراعة فالغلة له وعليه قيمة ما نقص من
 الأرض ولا يلزمه أمر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزمه
 أمر مثلها وأمر مثل مال اليتيم ومما أمده لا يستعمل ولو استعمل خلعها وشترها
 فعليه رد الغلة أن كانت قايمة ورد مثلها أو قيمتها أن كانت هالكة اتفاقاً
 بين المتقدمين والمتأخرين لكونها مما آمن عين الوقف ولا يصرف ذلك

عجز الغاصب عن
 رد الوقف والكلام
 عليه بنهاية

الملك الموقوف
 والمتأخرين
 الوقف المضروب

استعمل

لا ربا به لتعلق حقهم به بخلاف قيمة عين الوقف على ما بيننا ولو أمر ببيعها
 في يد الغاصب غلة ثم تلفت بأثر سارية لا ضمان عليه لعدم وجود الغصب
 فيها ولو كانت الغلة موجودة وقت الغصب ثم تلفت فبقيتها لغصبه أياها
 هلك الأصل ولو زادت قيمة الوقف في يد الغاصب ثم غصب منه وعجز
 عن رده ينبغي للقيم أن يختار تفتين الثاني لكونه أوفر على أهل الوقف إلا أن
 محدماً وإذا اتبع القيمة أمداً يرى أن من الضمان كالمالك إذا اختار تفتين
 الأول والثاني يرى الأمر ولو غصب أيضاً أحد الأقدم بناء الدار وقطع أشجار
 الأرض ولم يقيد على ردها فتمت القيمة الأرض والشجر والدار والبناء
 ثم ردت الأرض والدار والنقص والشجر المقلوع باقي بعد فإنه يكون للغاصب
 قيمة إليه القيمة حصة الأرض من القيمة ويصرف حصة الشجر والبناء في العارة
 ولو هدم بناء الدار غلب الغاصب من القيمة أرض الدار من الغاصب ثم هو بناء
 في تفتين قيمة البناء هماً شأه فإن ضمن الغاصب ربحاً يضمن على المأدوم
 أن ضمن المأدوم لا يرجع على أيدي ولو ضمن الغاصب الخافي قيمة البناء يوفى
 للقيم عليه سبيل وأن كان الغاصب الغاصب موعداً رده القيمة المتزك
 الوقف في يده يوم الخيانة ولو غصب رجل أرضاً وقفاً وأجرى عليها المأخوذ
 صادف جواً لا ينفصل للزراعة يضمن قيمتها ويشتري بها أرضاً أخرى فلو كان
 على شروط الأولى ولو وقف رجل موضعاً فاستولى عليه غاصب ومال بين
 الوقف وبينه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يأن من الغاصب قيمته
 ويشتري بها موضعاً آخر فيقفه على شرائط الأولى فيقبله البيع الوقف
 لا يجوز فقلاً إذا كان الغاصب جامداً وليس للوقف بينة يصير مستهلكاً
 والشئ المستهلك إذا صار مستهلكاً يجب به الاستبدال كالفرس المستهلك إذا قتل
 والعبد الموصى بخدمة الكعبة إذا قتل والله أعلم بآيات بيان الوقف و
 مزارعته ومساقاته لو شرط الواقف أن لا يؤجر المولى الوقف ولا شيئاً
 منه أو أن لا يدفعه مزارعة أو أن لا يعايل على ما فيه من الأشجار أو شرط
 أن لا يؤجر إلا ثلاث سنين ثم لا يعقد عليه إلا بعد انقضاء العقد الأول
 كان شرطه معتبراً ولا يجوز مخالفته ولو قال من أمدت من ولاية هذه المدة
 شيئاً فما ذكر فهو خارج من ولايتها وهي التي قلنا كان كما قال ولو لم يذكر

تلف غلة الوقف
 بأثر سارية

لو زادت قيمة
 الوقف عند الغا
 صب ثم غصب منه

إذا هدم الغاصب
 بناء وقفه قيمة
 الشجر عن رده ثم
 ردة لأهل الوقف

لو هدم البناء
 غير الغاصب

استعمل الغاصب
 بما الوقف

إذا لم يذكر الواقف
 إجارة الوقف

في ملك الوقف اجازته فرفى الناظر اجازته او دفعه مربعة مصلحة قال
 الفقيه ابو جعفر ما كان ادعى على الوقف وانفع للفقراء واجازته فعلة الا ان
 في الذمة لا يجوز اكثر من سنة لان المدة اذا طالت نودى الى ابطال الوقف
 فان من دأبه يتصرف فيها تصرف المالك على طول الزمان نقطة ما بها اما
 في الارض فان كانت تزرع في كل سنة لا يجرها اكثر من سنة وان كانت تزرع
 في كل سنتين مرة او في كل ثلاث سنين مرة فاذله ان يجرها مدة يمكن المشتري
 من ذراعها ولو شرط ان لا يجرها اكثر من سنة والناس لا يرغبون في
 استبعادها سنة واما اجازتها اكثر من سنة ادعى على الوقف وانفع للفقراء
 له مخالفة شرطه باجازتها اكثر من سنة يرفع الامر الى القاضي ليجوزها اكثر من سنة
 لكونه انفع للوقف فان للقاضي ولاية النظر للفقراء والعائين والموت
 ولو استثنى في كتاب وقفه فقال لا يجوز اكثر من سنة الا اذا كان انفع
 للفقراء بخلافه اجازتها اذا دأى ذلك خيرا من غير دفع الامر الى
 القاضي لادانته له فيه ولو اجره للقيم اذا وقف خمس سنين قال
 الشيخ الامام ابو القاسم البجلي لا يجوز اجازة الوقف اكثر من سنة الا ان
 عارض يحتاج الى تجديد الاجرة لما لا من الاموال وقال الفقيه ابو بكر البجلي انما
 لا اقول بفساد المدة مدة طويلة لكن الحاكم ينظر فيها فان حصل للوقف
 بها ضررا بطلها وهكذا قال الامام ابو الحسن علي السعدي وعن الفقيه ابي
 الليث انه كان يجوز اجازة الوقف ثلاث سنين من غير فصل بين الدار والار
~~فان لم يكن الوقف شرط ان لا يجرها اكثر من سنة وعن الامام ابو جعفر~~
 انه كان يجوز اجازة الضياع ثلاث سنين فان اجرها اكثر من ثلاث سنين
 فيه قال اكثر من شايخ بل لا يجوز وقال غيرهم يرفع الامر الى القاضي حتى يطله
 به ائذ الفقيه ابو الليث ولو احتاج القيم الى اجازة الوقف اجازة طويلة
 قالوا الوجه فيه ان يعقد عقودا مترادفة كل عقد على سنة وبكتب في الضياع
 اسما جردت بن فلان ارض كذا وكذا ثلثين سنة ثلثين عقدا عقدا
 بكذا من غير ان يكون بعضها شرطا لبعض فيكون العقد الاول لازما لا
 يجوز الثاني غير لازم لانه مضاف وفيه لائمه قالوا بان الاول لازم
 الثاني غير لازم لكونه مضافا فيعيد المقصود وذكرنا الاية الشريفة

مسألة
 المدد الطويلة في الاجازة

مسألة
 الوقف خمس سنين

مسألة
 اجازة الوقف

ان الاجازة المضافة تكون لائمه في احدى الزاويتين وهو الصحيح وذكرنا
 ان القيم اذا احتاج الى تجديد الاجرة يعقد عقودا مترادفة على نحو ما قالوا و
 اجمعوا ان الاجرة لا تملك في الاجازة المضافة باستحقاق التجديد فكان فيها
 قالوا نظر من هذا الوجه ولو اجره متولي الوقف او وصي القيم منزلا للوقف
 او للقيم بدون اموال المثل قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل
 على اصلهما ينبغي ان يكون المستاجر غاصبا وذكر المضاف في كتابه انه
 لا يصير غاصبا ويلزمه المثل فيقبل له انفق بهذا فاللهم وجهه انما هو
 والوقف بطلان بالقيمة ما زاد على المستحق تمام اموال المثل ومالا يملكه
 فوجب اموال المثل كالواجب من غير تسمية اجره وقال بعضهم يصير المستاجر غاصبا
 عند من يرى غصب العقار فان لم ينقص من المنزل وسلم كان على
 الامر المستحق لا يجره والقوى على انه يجب اموال المثل على كل حال وعن القاضي
 الامام ابي الحسن علي السعدي في هذا رجل غصب دارا او وقفها كان عليه
 اموال المثل فاذا وجب اموال المثل ثم تهاطلت في الاجازة باقل من اموال المثل
 ولو استاجر وقتا ثلاث سنين باجرة معلومة هي اموالها فهاذلت
 السنة الثانية كثرت رغائب الناس فيها فزاد اجره الارض قالوا ليس
 نقف الاجازة بنقصان اموال المثل لانه انما يقضى وقت العقد وفيه
 كان المستحق اموال المثل فلا يغيره التغير بعد ذلك ولو كان امد المستحقين
 فاجرهم لا يفسخ الاجازة لانها وقف للوقف كالا فسفح بوقت الوقف
 الموقوف والقاضي لو تقبل المتولي الوقف لنفسه لا يجوز لان الواجب
 طر في العقد الا اذا تقبله من القاضي بنفسه فيجوز ان يتم لقيامه بشي
 ولو استاجر رجل ارضا وقفا وبني فيها ما فوائدها امر فزاد في اجره الار
 واداء اجره منها ينظر ان كان استاجرها مشاهرة باز للمولى فسخها
 راس الشهر لانها اذا كانت مشاهرة تجدد انعقادها عند راس كل شهر
 ان لم يقرر رفع البناء بالارض كان لصاحبه رفعه وان اضربا للمولى ان
 يدفع اليه قيمته ويصير وقفا وان امتنع من ذلك لا يجبر بل يتصرف
 البناء الا ان يمكن تخليصه من غير ضرر بالوقف فياخذ ولو اجر الناظر
 من رجل سنين معلومة ثم مات المتولي والمستاجر قبل انقضاء المدة

مسألة
 اجازة الوقف
 باقل من اموال المثل

مسألة
 على الناظر اجازة

مسألة
 اجمع باجره
 ثم زاد اجره

مسألة
 وتقبل القيم الوقف
 لنفسه لا يجوز

مسألة
 استاجر ارضا وقفا
 وبني فيها ما فوائدها
 امر فزاد اجره الارض

مسألة
 لو مات المتولي
 استاجر ثم زرع
 المستاجر يبدل

والاستيلاء بالغير
القاض لا يصح
وبالغير يصح
٩

نورمان ابراهيم
عليه السلام
الملك الناصر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
من العزف

الامانة العامة
والتربية والتعليم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

جاء في نسخة
أخرى

بروز عونها بالث
قاسا بجرها وعل
من عالم البلاد

فزرع ورثته الارض يذرهم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 تكون الغلة للورثة ثم ان نقصت بزراعتهم بعد موت المتبرع لم يملزمهم
 ضمان النقصان ويصرف في مصالح الوقف دون اصله لما مر وهذا
 وذن قوله في اجارة الوقف بدون امثال ولو استأجر المتولي رجلا في
 عمارة المسجد بدينهم ودانق وامثله درهم فاستعمله في عمارة في
 الاجر من مال الوقف قالوا يكون ضمانا جميع ما نفد لانه لما زاد في الاجر
 اكثر مما يتغابن الناس فيه ضامن لغيره دون المسجد فاذا نفدت من ماله
 يلزمه ضمانه ولو كانت الزيادة مما يتغابن فيها تقع الاجارة للمسجد فلا
 يضمن ما دفع ومثله حكمه وتفسيره ما اذا استأجر مؤدنا لخدم المسجد
 باجرة معلومة لكل سنة ولو استأجر فغيره ازا موقوفه على الفقراء وسكن
 فيها وترك المتولي الاجارة بحصته من الوقف جاز كما لو ترك الامام الحاج
 الارض لمن له حق في بيت المال بحصته منه والمتولي ان يتحمل على مدق
 لستأجر الوقف ان كان مليا وان اخذ منه كفيلا بالاجر من اولى الجواز
 ولو مات بعض الموقوف عليهم قبل انقضاء مدة الاجارة يكون حق
 من الغلة الى ان مات لورثته وما يجب منها بعد موته لجهات الوقف
 وهكذا الحكم لو كانت الاجرة معجلة ولم يقسم بينهم وبعد القسمة
 كذلك في القياس وقاله في غير ان استأجر اذ قيم العجل بين قوم
 ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل اقل لا ارث القسمة واجز ذلك ولو
 اجر القيم الوقف ممن سيجر غلته ما ذلات جاز حق الموقوف عليهم في
 غلة الوقف لا في رقبته فانوت اصله وقف وعمارته لربيل وهو لا يرضى
 بان يستأجر ارضه بامر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو دفعت شيئا
 الاصل باكثر مما يستأجر صاحب البناء كلف دفعه ويؤجر من غيره في
 يترك في يده بذلك الا بامر دار الربيل فيها موضع وقف بمقدار بيتي لم يد
 وليس في يد المتولي شيء من غلة الوقف واراد صاحب الدار استئجاره
 مدة طويلة قالوا ان كان لذلك الموضع مصلك الى الطريق لا عظم لا يجوز
 له ان يؤجر مدة طويلة لانه فيه ابطال الوقف وان لم يكن له مصلك
 اليه جازت اجارته مدة طويلة ولو باع القيم اشجارا في ارض الوقف

لا يستأجر بالغير
 الفاضل لا يصح
 وباليه يصح

لو كانت لغيره
 عليه بعد
 الغلة

لو كانت لغيره
 ولو كانت لغيره
 ولو كانت لغيره

راد
 قد يثبت
 استئجاره

باع القيم
 او لو وقف
 من الشراء

اجر الارض من المسترعى قالوا ان باعها لغيره فيها ثم اجر الارض جازت الاجارة
 وان باعها من وجه الارض ثم اجر الارض لا تقع الاجارة لان مواضع
 الا اشجار مستغولة وهذا الحكم لا يختص بالوقف ولو اجر الناظر الوقف
 بشيء من العرف او بجوايز معتبرين قبل يجوز ان يجره بخلاف بيع الوكيل
 واجارته بوقائه يجوز عندنا في حنفية ولا يجوز عندنا قال الفقهاء ابو
 جعفر رحمه الله في زماننا الاجارة تكون على الاختلاف ايضا لا الشفعة
 الاجارة بالذاهب والداني ولو اجرها بخطة او شعير مطلق باز الغلة
 ولو شرطه ما يخرج منها فسد ولو اجر الموقوف عليه الوقف فلا الفقيه
 ابو جعفر في كل موضع يكون كل الامر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة
 ولم يكن معه شريك فيه باذله ايجاز الدور والحوائط واما الارض في
 شرط الواقف البداة بالخارج او العشر وقبل الموقوف عليه ما فضل
 العمارة والمؤنة لم يكن له ايجارها لانه لو جازت اجارته كان له جميع الاجر
 بحكم العقد فينفوت شرط الواقف وان لم يكن شرط البداة بما ذكرنا
 واجرها الموقوف عليه او زرعهما لنفسه ينبغي ان يجوز ويكون الخارج
 والمؤنة عليه وكذا لو كان الموقوف عليهم اثنين واكثر فلهما ثلثها
 واثد كل واحد ارضا لزرعهما لنفسه لا يجوز وعن ابى يوسف رحمه الله
 ان كانت الارض عشرية يجوز لها انهم وان كانت خراجية لا يجوز
 العادة في الارض الخراجية انهم يشترطون البداة بالخارج من غلتها ولو
 جاز فيها التها بولم يكن الخارج في الغلة ويكون في ذمة الموقوف عليهم
 فيكون فيه تغيير شرط الواقف ارض موقوفة في قرية يزرعها اهل
 القرية بالثلث او النصف وفيها ما لم من جهة قاضي البلدة فاستأجر
 رجل من الحاكيم الارض سنة بدينهم معلومة فلما ادرك الزرع جاز التول
 وطلب حصص الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولي ان يأخذ حصصه الوقف
 من الخارج على عرف اهل القرية لان قاضي البلدة ان جعله متوليا قبل
 تقليد الحاكم او كان متوليا من جهة الواقف لا يدل توليته الحاكم
 في تقليده وان جعله متوليا بعد ما قلده الحاكم للحكومة فقد اخذها
 عن الولاية على تلك الارض فلا تقع اجارته ويجعل ويؤدها كغيرها

الاجارة بالعرض
 وما بينهما من الخلاف

اجارة الخنيسة
 او شعير

اجارة الموقوف
 عليه

لو كان وقف
 بزرعها
 فاستأجرها
 من عالم البلدة

فوق زرعها المستأجر بميركات المتولى دفعها اليه مزارعة على ما هو المتعارف في
تلك القرية فكان للمتولى ان يامن ذلك من الخارج ولو غصب ارضا وقفا
فعل فيها شيئا لم يمتنع كالكاتب وحفر ارضا او اتى فيها سرقيا وانما
بالتراب وضاربته المستملك لا يضمن القيمة شيئا باستردادها منه وان زاد
فيها مالا متقوما كالبناء والشجر يؤمر بقبضه كما تقدم ولو ايمان الوقف بما لا يتقوا
فيه لا يجوز الاجارة وينبغي للقاضي اذا رفع اليه ذلك ان يطلبها ثم ان كان
الموخر ما مؤنا وكان ما ضله على سبل التهور والغفلة فتح الاجارة واقرها في
يده وان كان غير ما مؤن فخرجها من يده ودفعها الى من يؤتق به وهكذا
الحكم لو ايمان سنين كثيرة يخاف على الوقف بطل الاجارة ويخرجها من
يد المستأجر ويحلفها في يد من يؤتق به ولو قال المتولى قبضت الاجارة ودفعها
الى هؤلاء الموقوف عليهم وانكروا ذلك كان القول قوله مع يمينه ولا
شيء عليه كالمودع اذا ادعى رد المودعة وانكر المودع لكونه منكرا بمعنى
كان مدعى صورة والعبارة للمعنى ويؤاخذ المستأجر من الاجرة وكذلك لو قال
الاجرة وضاعت متى وسوق كان القول قوله مع يمينه ككفارة
ولو ايمان المتولى الوقف مناسبه او ابنه او غيره او مكاتبه لا يجوز عند
ابن حنيفة ويجوز عندنا فيما سوى عبد ومكاتبه ولو استأجر ارضا
او دارا وقفا اجارة فاسدة وزرعها وسكنها يلزمه اجرتها لا اجارة
به المتيقن ولو لم يزرعها او لم يسكنها لا يلزمه اجرة وهذا بناء على
المنقذين ولو بين ان المستأجر يخاف منه على رقة الوقف فيبيع القفا
لإيمانه ويخرجه من يده ولا يفرغ احد الناظرين بالاجارة ولو وكل امدها
صاحب العقدة اجارة فاسدة ولو اذن القيم للمستأجر بالعمارة وقاصفه
من الاجرة ما زاد ولو اشترط المدة عليه نفسا لاجارة لجهاتها بخلاف
لو عين لها داهية معلومة فان الاجارة تكون صحيحة ولو استأجر دار
الوقف وجعل رفا فيها مربط الدواب يضمن النقصان لانه يغير اذن
ولا يؤمر الفرس الجلي في سبل الله الا اذا اتى الحاج الى النفقة وادفع
المتولى الارض مزارعة الى رجل يزرعها بيزد على ان ما اخرج الله في
يكون نصفه للوقف ونصفه للمزارع ما زرع غدا في يوسف ويخردهما

مسألة
فعل الغاصب في
الوقف شال من
بنيته ثم كثر
مسألة
ان ايمان اجرة الوقف
من عن شهر
عقد لا يفسد
مسألة
ان صدق المتولى
في دفع القفا الى
اهله
مسألة
اجارة المتولى
من ابيه او ابنه
او عبده
مسألة
الاجارة الفاسدة
مسألة
الخوف على الوقف
من المستأجر
مسألة
الاذن للمستأجر
بالاجارة فاسدة
مسألة
بصرف المستأجر
فيما لم يذن له
مسألة
عدم بخلاف
القيمت
مسألة
دفع الارض
مزارعة

تعالى وكذلك ان دفع البذر والارض مزارعة بالنصف جاز وان كان فيها
محاباة يتعاقبان بمثلها وان لم يتعاقبا بمثلها لا يجوز ولو كان في ارض الوقف
شجر فدفعه معاملة بالنصف مثل جاز ووزعها القيم ببذر اهل
جاؤه ان يكرها ارضا وسواها وادفعها مزارعة فالخارج او
من حصة اهل الوقف لا لها اجارة معني ولا يسقط العشر بوقف الاد
لان الله عيت له وجهها ولا يغير بالوقف الا ترى انه يجوز وقفها
على غير من جعل الله له العشر ابتداء وصار كما لو نذر التصرف لهما بين
الما بين ثم حال عليها الحوك فانه يلزمه زكاتها ثم يصرف الباقي فيما
نذر وكود في الشاغل الارض مزارعة والشجر مساقاة ثم مات قبل ان يقا
الا قبل لا يطل العقد لانه عقد لاهل الوقف بخلاف ما لو مات المالك
قبل انتماء الا قبل فانه يطل العقد لانه عقد لنفسه ووزعها الو
وقال زرعها لنفسه ببذر وقال اهل الوقف زرعها لنا كان
القول قوله فيكون الخارج له وان لم يشترط استغلا لها لنفسه كوز
البذر من قبله ولو سألوا القاضي في ان يخرجها من يده لزرعه اياها
لنفسه لا يخرجها من يده بل يامر بزرعها للوقف فان اعتل بعدم
البذر والموت المحتاج اليها اذن له بالاستدانة على الوقف وصرف
ما يستدينه في ثمن البذر وما لا بد منه للزرع فان ادعى العجز بامر القفا
اهل الوقف بذلك مع بقائها في يد الواقف فان قالوا انه اذا صار
في يده يامن ويخردنا ولكن نزرعها نحن لنا ونرفع يده عنه لا يجيبهم
الى ذلك لانه احق بالقيام عليه الا ان يكون غير ما مؤن فيخرجه من
يده ويحلفه في يد من يؤتق به واذا صار الخارج له يضمن ما نقصت الاد
بزرعها وادفعها ثم اصاب الزرع افة فقال زرعها لهم صرف
في ذلك وله ان يامن ما استدان بكلفها من غلة اخرى ولو اختلف
هو واهل الوقف فيما انفق كان القول قوله فيه لان اليه ولا يتأثر
وكذا لو زرعها غيره وادعى انه زرعها للوقف وصدق الواقف
على ذلك لكونه وكيفية عنه في زرعها وكذلك لو اختلف مؤن
مع اهل الوقف فقال زرعها لنفسه وقالوا انما زرعها لنا كان

مسألة
ساقاة الشجر
مسألة
كون المزارع
حصة الوقف
مسألة
عدم سقوط
العشر بالغصب
مسألة
الوقف من موت
القيم او المزارع
مسألة
قول الواقف
زرعها لنفسه
وتلاجه
مسألة
محاباة المزارع

القول قوله في ذلك لكون البذر له وما دلت منه فهو لصاحبه فصاد
 كالواقف والله اعلم **باب بنا المسجد والربط والستقايان والآلة**
في التعمير والخايات **وبعد الاضيق** قال ابو يوسف رحمه الله
 ليس التسليم بشرط في المسجد ولا في غيره من الاوقاف وقد تقدم بان
 وجهه فاذا قال جعلت هذا المكان مسجدا واذن للناس بالصلوة
 فيه يصير مسجدا وقال محمد وهو قياس قولنا في حنفية رحمه الله لا يزول
 عن ملكه قبل التسليم **باب** اذن من الائمة السرخسي رحمه الله ثم التسليم
 في المسجدين يصلي فيه بالجماعة باذنه وعن ابن حنيفة فيه روايتان في رواية
 للشيخ عنه يشترط اداء الصلوة فيه بجماعة باذنه اثنان فصاعدا وبها اذن
 محمد وفي امرئ عنه اذا صلى فيه وامد باذنه يصير مسجدا الا ان بعضهم قالوا
 متى فيه وامد باذان واقامة ولم يذكر هذه الزيادة في ظاهر الرواية فيكتفي
 بصدقة الواحد لان المسجد هو الله تعالى او حق عامة المسلمين والواحد في شفا
 تعالى وقول العامة يقوم مقام الكل والصحيح رواية الحسن لان قبض
 كل شيء وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وهو في المسجد اداء الصلوة بالجماعة اما
 الواحد فانه يصلي في كل مكان ثم على الرواية التي لا يشترط الا في جماعات
 اذا بنى رجل مسجدا وصلى فيه هو ومنه هل يصير مسجدا اختلفوا فيه فقال بعضهم
 نعم لان محمدا ذكر في الكتاب ان على قولنا في حنفية لا يصير مسجدا حتى يصلي فيه
 مئيتا الميمول فيدخل فيه بائنه وعينه وقال بعضهم لا يكفي صلواته وهو الصحيح
 لانها انما يشترط لاجل القبض للعامة وقبضه لا يكفي فكذلك صلواته لو بناه
 وسلكه الى التولي هل يصير مسجدا قبل اداء الصلوة فيه لا رواية فيه عن اصحابنا
 واختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصير مسجدا ويتم كائنا ما كان سائر الاوقاف به
 بالتسليم الى المتولي لانه نابت عن الوقوف عليهم قال في الاختيار وهو الصحيح
 كنا اذا سلمه الى القاضى وابنيه وقال بعضهم لا يصير مسجدا بالتسليم الى المتولي
 وهو اختيار شمس الائمة السرخسي اذ قبض كل شيء بما يليق به كما في شرط التسليم
 رجلا له ساقه لا بنا فيها فامروا ان يصلوا فيها بجماعة قالوا انهم هم الصلوة
 ابدا او لم يذكره ولكن اذ اذنه ثم مات لا يورث عنه وانما هم بالصلوة
 شهرا او سنة ثم مات تكون لورثته لانه لا بد من التأييد والتوقيت في

باب اذن في الصلاة
 لغيره
 في مسجد
 بنى

بنى

ولو قبل دارة مسجدا وجعل رجل وامدا مؤذنا او اماما فاذن الرقب واقام صلى
 ومنه كان تسليما لان اذانها باذان واقامة كاقامة الجماعة ولهذا قالوا
 صلى وامد من اهل المسجد باذان واقامة لا يكون لمن يجي بعده من اهله اذ
 وكما فيه بالجماعة عند البعض ولو جعل متولى المسجد منزلا موقفا على المسجد
 وصلى الناس فيه سنين ثم تركت الصلوة فيه واعيد منزلا مستغلا جاء
 لعدم ميرورته بجعل المتولى ولو اتخذ رجل مسجدا لصلوة الجماعة او لصلوة
 العبد هل يكون له حكم المسجد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكون مسجدا
 حتى اذا مات لا يورث عنه وقال بعضهم ما اتخذ لصلوة الجماعة فهو مسجدا
 يورث عنه وما اتخذ لصلوة العبد لا يكون مسجدا مطلقا وانما يعطى له حكم
 المسجد في صحة الافتد بالامام وان كان منفصلا عن الصفوف وفيما هو
 ذلك فليس له حكم المسجد وقال بعضهم له حكم المسجد حال اداء الصلوة لا غير
 وهو والحيانة سواء ويجوز هذا المكان عما يجب عنه المأجور احتياطا
 ولو اتخذ مسجدا وتحت سر داب او فوقه بيت او جعل وسط دارة مسجدا
 واذن للناس الدخول والصلوة فيه من غير ان يقر بغيره لا يصير مسجدا
 ويورث عنه الا اذا البرد ابان والصلوة لمصلح المسجد او كانا وقفا عليه
 وروى الحسن عن ابن حنيفة انه اجاز ان يكون الاسفل مسجدا اذا كان
 الا على ملك لان الاسفل اصل وهو مما يابى بدون العكر وعن محمد
 ما دفن الرعي اما ذلك بكل مال لضيق المنازل وعن ابن يوسف مثله لما
 بغداد ولو قرب المسجد وما حوله وتفرقت الناس عنه لا يعود الى ملك الوارث
 عند ابن يوسف فيباع نفعه باذن القاضى ويعرف منه الى بعض المساجد
 يعود الى ملكه او الى ورثته عند محمد وذكر بعضهم ان قولنا في حنفية كقول
 ابن يوسف وبعضهم ذكره كقول محمد وهذا بناء على ما تقدم من اشتراط
 التسليم عند محمد ابتداء وبقاء وعدمه عند ابن يوسف مطلقا ومن
 رباطا او خانقا او قوصا او حفر بئرا او جعل رصه سقاية او مقبرة او طريقا
 للمسلمين فعند ابن حنيفة لا يلزم ما لم يحكم به مالك او يعلقه بوته على ما
 تقدم من اصوله وعند ابن يوسف يلزم بمجرد القول لما تقدم من ان
 التسليم ليس بشرط عنده وعند محمد يشترط التسليم وهو التزول في الخاف

باب
 المسجد

باب اذن في الصلاة
 لغيره
 في مسجد
 بنى

الرباط والشرب من الخوض والاستقاء من البئر والسقاية والدفن
 في المقبرة بآذنه في الكل ويكتفى فيه بفعل واحد لتعدركم كالمقدم في
 أول الفصول وفي قاضي خان وقال محمد ان دفن فيها انسان فلا رجوع
 وكأقار واية عنه ووجهها الله اعتبر اذ في جميع البراءات والوصية و
 لو بني ما رشنا بالعلج فيه الرضى وقت عليه لرضا لسقوت عليها على ما
 يحتاج اليه الرضى والامتنان يجوز ان جعل آذن للمالكين لو كان طريق القبر
 واسعاً فبنى فيه اهل المحلة مسجداً للامة ولا يضر بالمادة قالوا لا ياب
 به وهو مروي عن ابي حنيفة ومحمد لان الطريق للمسلمين والمسجد لهم
 ايضاً ولو اخرج الى توسعته من الطريق او توسعة الطريق منه ولا يضر
 على الاخر يجوز لما قلنا وليس لاهل المحلة ان يدفعوا شيئاً من الطريق في
 دورهم ولو لم يضر بالمادة ولوضاف المسجد على التراب فحسبه ارض
 لاهل قريته منه بالقيمة كونه دافعاً للضرر للامة ويجوز لاهل القبة
 ولو كانت وقفاً على المسجد وارادوا الزيادة فيه منها يجوز باذن القاضي
 ولو اذافهم المسجد ان يبقى حوائت في حرم المسجد وقبائه قال الفقيه
 الذي لا يجوز له ان يجعل شيئاً من المسجد سكناً ومسكناً ولو اذن السلطان
 لقوم ان يجعلوا ارضاً من ارضي البلدة حوائت وقفاً على المسجد او اذن
 مسجدهم قالوا ان فتح عنوة وهو لا يضر بالامر فيقذامه فيها وايفت
 صلحاً لم ينفذ لانها اذا فتحت عنوة تصرف ملكاً للغايبين فيقذامه فيها
 واذا فتحت صلحاً تبقى على ملك ملائكتها فلا ينفذ امر فيها ولو ملك
 اهل المحلة باب المسجد من موضع الى موضع اجماعاً ولو استوى رجل موضعاً
 وجعله طريقاً للمسلمين واشهد على ذلك من بشرط مرور واحد من الناس
 فيه بآذنه على قول من يشترط القبض في الوقف قال في قاضي خان في
 في الكتاب بين الطريق والمقبرة وسائر الاوقاف وقال في قول ابي حنيفة
 يكون له الرجوع فيها الا في المسجد خاصة وروى الحسن عن ابي حنيفة
 انه لا يرجع في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه ويرجع فيما سواه لان
 البنت فيجوز ملكي عن الحاكم المعروف بهروية انه قال ومثني في
 عن ابي حنيفة انه اجاز وقف المقبرة والطريق كما اجاز المسجد وكذا

مسألة
 بناء البئر في مكان
 حرام

مسألة
 بناء مسجد في ارض
 وتوسع كذا
 منها من ارض
 ومن يدعى

مسألة
 عدم جواز
 في حرم المسجد

مسألة
 في سلع
 ما في حرم المسجد

مسألة
 في ارض المسجد

مسألة
 ذكر افعال
 في الوقف
 عن ابي حنيفة

القفرة يتخذها الرقب للمسلمين يتصرفون فيها ولا يكون بناؤها ميراثاً لغيره
 وقال المصنف بعد ذكر اوقاف الصحابة رضي الله عنهم وما يورد ذلك ويصححه
 بناء المساجد فان الناس جميعاً اجمعوا عليها ثم قال وكذلك بناء الخانات
 للسبيل وكذلك عمارة السقايات للمسلمين وكذلك بناء الدور في النوى
 للسبيل وكذلك بناء الدور بمكة بنزلها الحاج وكذلك بمكة بداره
 او بعضها طريقاً للمسلمين واخرج عن ملكه وابانه فليس له الرجوع
 ذلك ولا زده الى ملكه فلهذا الاشياء كلها خادمة عن اهل مكة ما لكها
 لا السبيل التي جعلوها فيها فالوقوف مثلها ولا شك ان ظاهر ما ذكره
 المصنف من خبر ما حكى عن الحاكم من وجوبه الرقابة عن ابي حنيفة فكما
 عنه ثلاث روايات الرجوع الا في المسجد خاصة عما قاله قاضي خان من
 شوية الكتاب في الرجوع الا في المسجد وموضع الدفن على رواية الحسن
 والوقوف الا فيما وفيما ذكره الحاكم والمصنف والله اعلم ربه قال جعلت
 جمرة هذه لاهل سراج المسجد ولهم فيه قال الفقيه ابو جعفر
 الجعفي وقفاً عليه اذا سلمها الى المتولي وعليه الفتوى وليس له ان يضر
 في غير الدفن وعن ابي حنيفة اذا قبل ارضه وقفاً على المسجد وسلك
 ولا يكون له الرجوع لان الوقف عليه بمنزلة جعل الارض مسجداً او منزلة
 زيادة في المسجد بل يصدق بداره على المسجد وعلى طريق المسلمين
 فيه والفتوى على انه يجوز وذكر الشافعي انه لا يجوز ويكون ميراثاً
 عنه وقد تقدم ذكر الخلاف في هذه المسئلة في فضل ما يوقف على
 الوقف عليه وفي قاضي خان لو وقف ارضه على كل مؤذن يؤذن او
 يؤذن في مسجد بعينه قال الشيخ اسمعيل الازهي لا يجوز هذا الوقف لانه
 قرينة وقعت لغير معين وقد يكون ذلك المؤذن او الامام معيناً
 وقد يكون فقيراً فلا يجوز وان كان المؤذن فقيراً ويجوز الصدقة على
 الفقير لكن الوقف على هذا الوجه لا يجوز ايضا والمبطل في ذلك ان
 يكتب في صك الوقف وقف هذا المكان على كل مؤذن فقير يكون
 في هذا المسجد او المحلة فاذا مرَّج المسجد او المحلة فاذا قرب المسجد
 او المحلة تصرف الغلة الى الفقراء اما اذا قال وقف على كل مؤذن

مسألة
 بعلية في حرم
 المسجد

مسألة
 جعل في حرم
 المسجد

مسألة
 اوقف على مؤذن
 في مسجد بعينه

فغير فهو مجهول فلا يصح كقولهم اوصيت ثلث مالي لواحد من غرض
 الناس فانه لا يصح رجل على درهم في عمارة المسجد او مصالحة او نفقة
 قبل بانه يصح ويتم بالقبض ولو اوصي بثلث ماله لا فاعمال البر يجوز اسراج
 المسجد منه ولا يزاد على اسراج واحد ولو في رمضان لانه اسراف ولو اوصي
 لعمارة المسجد قالوا لعلهم يصرف فيما كان من البناء دون التزين قيل
 يصرف ذلك المال في المنارة فالذلك من بناء المسجد وسيل ابوبكر البجلي
 عن اوقف على مسجد يجوز لهم ان يذوقوا من غلته قال ان كان ذلك
 من مصلحة بان كان اتمتع طهر فلان يارب وان كان بجلا في الجيران ان كان
 بغير منارة فلا اذى لهم ان يذوقوا ذلك ولو نفق القيم المسجد من غلته او
 على عمارته كان ضامنا و لو قال وصيت ثلث مالي للمسجد قال ابو يوسف هو
 باطل حتى يقول على المسجد وقال محمد هو جائز وذكر الناطفي اذا وقف ماله على
 لاصلاح الساجد يجوز وان وقف لبنا الفناطر او لاصلاح السطوح او
 القبور او اتخاذ التقايات والمخانات للسليق والشراء الكفاية لا يجوز
 جائز في الفتوى ولو جعل رضة صدقة موقوفة على مرقمة مسجد كذا ومثل
 اليه وهي مثل تطهير ساحة وتاييد حيطانه واصفال جذوع في سقفه او
 بواريه ودين فناديله قال المصنف انه باطل لانه قد يجوز المحلة فيطل
 المسجد ولا يحتاج الى مرمة فان زاد على ذلك وقال ان استغنى عنه المسجد
 كانت الغلة للمساكين جائزا لانه مما يابى ولو كانت الارض وقف على عمارة
 الساجد وعلى مرقمة المقابر جائزا لان ذلك مما لا ينقطع انتهى ارض وقف
 على عمارة المسجد على ان ما فضل من عمارته فهو للفقراء اجتمع الغلة في
 المسجد غير محتاج الى العمارة قال الفقيه ابو بكر البجلي تحبس الغلة لا يذبحها
 بالمسجد مئة ونصير الارض كمال لا تغل وقال الفقيه ابو جعفر الجوابي قال و
 عندك انه لو علم انه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والارض
 الى العمارة يمكن العمارة بها وبفضل يصرف الزيادة الى الفقراء على ما شرط اوقف
 مسجد الهدم وقد اجتمع من غلة الوقف على مرسته ما يحصل به البناء
 الخضاف لا تنفق الغلة في البناء لان الوقف وقف على المدة ولم يامر
 بان يبنى هذا المسجد والفتوى على انه يجوز البناء بتلك الغلة ولو كان الوقف

مسألة
اعطاء الدية
لعمارة المسجد

مسألة
لو اوقف لعمارة
المسجد هل يدعى
منه منارة
أم لا

مسألة
ضمان القيم ما
نقش به المسجد
من غلته

مسألة
لو اوقف لعمارة المسجد
هل يجوز ان يذبحها

مسألة
لو وقف على عمارة
المسجد وما فضل
من غلته

مسألة
لو وقف على المدة
فانه لا يذبح

على عمارة المسجد هل القيم ان يشتري سلا ليرتقي به على السطح كسبه وتطينه
 يعطى من غلته امر من يكتسب السطح ويطلع عنه الحج ويخرج الزايب المحجج في
 المسجد قال ابو نصر له ان يفعل ما في تركه فرب المسجد ولو كان باب المسجد
 ممتب الرج فيصيب المطرية ويثقله افله والخارج منه ويشق على الناس
 دفعوله قال الفقيه ابو جعفر يجوز ان يتخذ له ظلة من غلة وقفه ان كان
 يضرب اهل الطريق ولو بسط من ماله حصيرا في المسجد فحجب المسجد واستغنى
 عنها فانه يكون له ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا عند محمد بن ابي
 وان بنيت كان له ان يبيعها ويشتري بثمنها حصيرا اخر وهذا الحكم
 لو اشترى قديلا ونحو المسجد واستغنى عنه وعند ابو يوسف باع
 ويصرف ثمنه في حاج المسجد وان استغنى عنه هذا المسجد يجوز للمسجد
 آخر وهذا الاختلاف بناء على الاختلاف في المسجد عنه اذا استغنى
 عنه لخاص ما ماله ولو كفن رجل ميتا فافترسه الاسد يكون الكفن
 كفته لو حيا ولورثته لو ميتا واذا صاد به باج الكعبة فلقا ببيعة السلطان
 ويستعين به على امرها لان الولاية عليها له لا لغيره ولو كان جنة المسجد
 ما يضرب بجانبه ضررا بيتا فاراد القيم او اهل المسجد ان يتخذوا من ماله
 حصنا بجانبه ليمنع الضرر عنه قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد يجوز
 للقيم ذلك لان هذا من مصالحه وان كان على عمارته لا يجوز لانها
 ليس من العمارة ولو باع اهل المسجد حصته او جارة طارت ذلقة وفا
 غايبا خلفوا فيه فقال بعضهم يجوز والا ولي ان يكون باذن القاضي
 قال بعضهم لا يجوز الا باذنه وهو الصحيح وليس لمولى المسجد ان
 يحمل اسراج المسجد الى بيته ولو ادعى رجل في مسجد او مقبرة حقا وقف
 القاضي له على وادي من اهل المحلة بالينة كان ذلك فضا على جميع
 لان فاما منهم خصم من الباقيين وفي الخان لا يقضى حتى يحضر القيم او
 نائبه ولو اشترى شيئا لمرمة المسجد بدون اذن القاضي فالوا لا يبرع
 بقيمته في مال المسجد ولو ادخل المولى جنة من ماله في الوقف بان
 وله ان يبرع بقيمته في غلة الوقف رجل بنى مسجدا في بكة فاحشا
 الى العمارة فادعه اهل السكة فيها كان الباقي اولى منهم بعمارة

مسألة
ما اذن باب
المسجد لمساكين

مسألة
حكم قيم المسجد
لو اشترى قيمه
او يبيعها

مسألة
كفن رجل ميتا
فافترسه الاسد
ودباج الكعبة

مسألة
اذا كان جنب
المسجد ما يضرب
بجانبه

مسألة
مع خشي المسجد
في الجنازة البالية

مسألة
اذا ادعى رجل
المسجد او المقبرة

مسألة
المسجد او ما فاته
الامام فمصلحه
من اهل المحلة

مسألة
لو وقف على المسجد الذي يكون في البنية
جوارا لم يكن له ان يذبحه والا لا يجوز له
الاخذ بقيمته

وليس لهم منادعته فيها وكذلك لو نازعوه في نصب الامام والمؤذن
 كان ذلك اليه دونهم الا اذا عينوا رجلا اصلح من عينته هو فينبذ لا يكون
 تعيينه اولى ولا ياتر ان يترك سراج المجد فيه من الغرب الى وقت العشا
 ولا يجوز ان يترك فيه كل الليل الا في موضع جرت العادة فيه بذلك كسجدة
 بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وآله والمسجد الحرام او شرط الواقف
 تركه فيه كل الليل كاجرة العادة به في زماننا ويجوز الدفن بسراج المجدات
 كان موضوعا فيه للصلوة وان كان موضوعا فيه لا للصلوة بان فرغ القوم
 من الصلوة وذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج فيه قالوا لا بأس بان يذوق بنو
 الى ثلث الليل لانهم لو افروا الصلوة الى ثلث الليل لا بأس به فلا يطل حقيقة
 بتجليلهم وفي ما اذا على الثلث ليس لهم تأخيرها فلا يكون له حق للدروس
 لو ان قوما بنوا مسجدا وفضل من خشيهم شئ قالوا يصرف الفاضل في بناءه
 ولا يصرف الى الدفن والصبر هذا اذا سلموا الى المتولي بيتي به المسجد
 وآله يكون الفاضل لهم يصنعون به ما شاؤا ولو جمع مالا لينفقه في بناء المسجد
 فانفق بعضه في حاجته ثم ردد بن له في نفقة المسجد لا يسعه ان ينفق ذلك
 فاذا فعله وكان يعرف صلاحه من له بدله اذا استاذنه بما تقارب بدله
 وان كان لا يعرفه رفع الامر الى القاضي للامر بانفاق بدله فيه وان لم يكن
 الرفع اليه قالوا زعماله في الاستحسان الجواز اذا انفق مثله في المسجد و
 يخرج عن العدة فيما بينه وبين الله تعالى **الذكر** اذا سال للفقر شيئا فخط
 ما امن بعضه يفيض في لم يكن الفقير امره بالسؤال والا فليكون ضامنا واذا
 دفعه بعد ذلك للفقير يكون متصدقا لنفسه من ماله نفسه ولا تسقط
 عنهم الزكاة وان نفعوا عند دفعهم اليه وان امره بالسؤال له فامن المالك و
 بعضه ببعض ودفعه اليه لا يضمن لقيامه مقامه بالامر ما دونه بالخط
 وتسقط الزكاة عن الدافع ان نواها وهذا بناء على ما نقرر من ان الخط
 استعمالها عندنا في حنيفة رحمه الله والله اعلم **فصل في ذكواتهم**
تعلق بالمقابر والربط لو اتخذ اهل قرية ارضا لهم مقبرة وقبروا
 فيها ثم بنى فيها وادمنهم بيتا لوضع الدين والى الدفن واملس فيه
 من يحفظ الامتعة بقبر دفن اهل القرية او برضى بعضهم فقط لا بأس به

مسند
 ترك التبرج
 القراءة عليه
 ثلث الليل

مسند
 حكم الخشب
 انما الجوز
 المسجد

مسند
 المذبح في بناء
 لا يفسد شيئا



ان كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان ولو احاطوا اليه
 برفع البناء لدفن فيه ولو خفر لنفسه قبرا في مقبرة ان كان فيها سعة
 يستحب ان لا يوقش الذي خفر والا بما دلت عليه الدفن فيه وهو كمن يط
 المصلي في المسجد وتترك في الرباط ويجعل في موضع منه علامة ويخرج
 وجاء اخر فان كان في المكان سعة لا يوقش الا في قلة فاذا دفن الغني فيه
 ابو نصر رحمه الله لا يكره ذلك لان الذي خفر لا يدري بانى ارض يموت و
 ابي مكارم يدفن وقال الفقيه ابو الليث يكره **مقبرة** كانت للمسلمين
 واندرست اثارهم او اخرجت العظام الباقية ودفن المسلمون موتاهم
 فيها جاز لان موضع مسجد النبي صلى الله عليه وآله كان مقبرة للمسلمين
 فتسببوا واخذوا مسجدا ولو اخذ رجل قطعة ارض مقبرة ودفن فيها
 وهي غير صالحة للدفن فيها الغلبة الماء عليها وترعب الناس عن الدفن
 فيها لفسادها لم يصير مقبرة ومجاذله بغيرها فاذا اباها جاز للموتى ان يرفع
 الميت او يامر برفعه منها ولو دفن في ارض رجل بغير اذنه للمالك الامر
 بالاخراج منها وله التوك والتوبة الارض وزرعها فاذا دفن الميت
 في مكان لا يجوز لاهله اخرجته منه طالت المدة او قصرت الا بعدد
 هو ان تكون الارض مغسوبة ونحوه ولو خفر قبرا في موضع يباح له
 الخفر فيه في غير ملكه فدفن غنى فيه لا يكره القبر ولكن يضمن فمة
 حفره ليكون جوعا بين الحيتين ومراعاة لها مقبرة ذرية لمجلة لم يبق فيها
 اثار المقبرة هل يباح لاهل المجلة الانقاع بها قال ابو نصر لا يباح قبل
 له فان كان فيها خيش قال يكره منها ويخرج للدقاي وهو
 ايسر من ارسال الدقاي فيها ولو جعل ارضه مقبرة او خانة للغة او كسنا
 سقط للزواج عنه وقبل لا يسقط والصحيح هو الاول اهدم رباطا للحنيفة
 وفيه سكان فلما اتي اراهم من كان ساكنا فيه قبل الهدم ان يكن قال
 ابو القاسم رحمه الله ان اهدم الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكن هو
 اولى من غيره ولو لم يغير ترتيبه بل استمر على حاله الا انه زيد فيه ابي
 نقص كان هو اولى بالتمسك من غيره ولو غمر قوم ارضا مؤثرا وشي
 بها العشر فصادت عشيرة وبقرهم رباط فقال متوليه السلطان غشها

ما اذا دفن في ارض
 اراد الجوز

اخرج عظام المسلمين
 والدفن فيه

ما اذا دفن فيها
 لا يسقط من ارضه
 للدفن

ما اذا دفن في ملك
 بغير اذنه

عدم اخراج الميت
 بعد الدفن

ما اذا اهدم بيت
 لا يفسد شيئا

سقوط الزكاة
 بانهما يمتنع

بناء الرباط جاز

اهدم العشر
 لا يهدم الرباط

في كتابه

فالطه له جاز ويصرفه الى الفقراء والمساكين ولا يصرفه في عمارية
مرفقة للفقراء نراهم انفقوه في عمارته جاز وكان ذلك حسنا **رابط**
على بابة قنطرة على بئر عظيم حوت القنطرة ولا يمكن الوصول اليه الا
بجنا ورة النهر ولا يمكن الا بها هل يجوز عمارتها بغيره قال الفقيه ابو
جعفر ان كان الوقف على مصالح الرباط لا بأس به والا فلا يجوز **متولى**
الرباط اذا صرف فضل غلته في حاجة نفسه فرضا قال الفقيه ابو جعفر
الله لا ينبغي له ان يفعل ولو فعل ثم انفق في الرباط مثله ربح وان
يتراء وان افرض الغلة ليكون اموالها من الامساك عنده رجوع اليه
واسعاه ذلك وقد روت **رابط** وهي ثلث ماله للرباط فالى من يصرف قال
الفقيه ابو جعفر ان كان هناك دالة انه اراد به المصيرين يصرف اليهم
والا يصرف الى عمارته **رابط** في طريق بعيد استغنى عنه المارة وبجانبه رباط
آخر صرف غلته الى الرباط الثاني وهكذا حكم المسجد ولو اشترى مضافا
لجعله في المسجد الحرام او في مسجد النبي صلى الله عليه وآله او في مسجد آخر
وقفا ابدا قال محمد رحمه الله جاز وقفه وليس له ان يرجع فيه ولو رجع
كان لاهل المسجد وغيرهم من المسلمين خاصة وروى الحسن عن
ابي حنيفة رحمه الله ان له ان يرجع فيه ويكون لورثته من بعده
وبه اذن هو واما امكان المسجد فطلب في باب المسجد من فاضله
باب الشهادة على اقرار الوقف بحضرة من الارض الفلانية
ثم ظهورها الكثرة واختلاف الشاهدين فيها شهدا به والواقع
عنها والشهادة على ذي اليد الحاضر لو شهد شاهدان على اقراره
انه جعل حصته من الارض الفلانية وهي الثلث مثالا ومدةها صدقة
موقوفة لله عز وجل على وجه سماها من التبرع فمردت حصته منها اكثر
تماد كبركون الجوع وفقا كالتوا وصي حصته منها ثم ظهرت اكثر ما سمي
البيع فان العقد يقع على ما سمي فقط ولو جعل حصته من الارض الفلانية و
هي الثلث مثالا وفقا على اقرار باعيا منهم ثم من بعدهم على الساكنين في
على اقراره بذلك شاهدان ثم ومردت حصته اكثر مما سمي الشهود وقما
ذكر في كتاب وقفه وصدقة الموقوف عليهم وقالوا انما قصد الوقف

مسألة
انما وقفه على
باب رباط
و

مسألة
انما وقفه على
الغلة او فاضله

مسألة
ما اذا اوصى بثلث
ماله للرباط

مسألة
وقف المصنف على
مسجد

تم ذكره

علينا وقف الثلث فقط يكون جميع حصته منها وقفا ولا عبرة بقصدي
الموقوف عليهم في حق الوقف بل في مقيم يكون غلة الحصص التي ذكرها
الواقف لهم وغلة ما زاد عليها للمساكين **لو شهدا مدعى بالثلث ولا**
بثلث النصف قضى بالثلث المتفق عليه ولو شهد رجلان او رجل وامرأتان
على شهادة رجلين او رجل وامرأتين فشهادة مدعى انهما شهدا بما اتفق
جميع ارضه وشهدا لغيرهما شهدا بما اتفق وقف بصفته ارضه قضى
المتفق عليه ولو شهدا على رجل انه اقر بوقف ارضه الفلانية وقال لم
يحدثها او مدعى انما الشاهدين دون الاخر فالشهادة باطلة لانها
لا يعلمان بماذا شهدا ولا يعلم القاضي بماذا يحكم الا ان تكون الارض
مشهورة بغير شهرتها عن تحديدها فان الشهادة حينئذ تقبل وتضي
بوقفيتها ولو مدعى الشاهدان بثلثة مدود قلت الشهادة و
نقضى بكونها وقفا خالفوا فروجه الله ولو مدعى انها بحدود لا يقبل
اتفاقا ولو شهدا انه مدعى لها ولا سيما الحدود او قال لم يحددها
ولكننا نعلمها او قال ليس له ارض بالبصرة مثالا سواها لم تقبل
دعواه ولو شهدا على الحدود وقال انهما قبلت الشهادة وبكلف المالك
شاهدين على معرفة الحدود ولو شهدا واختلفا في زمانها او مكانها
بان قال ادعى اقر عدى بوقفه اياها في رجب سنة كذا وقال الآخر
لم يوفى رمضان منها او قال ادعى اقر بذلك عدى في البصرة وقفا
الاخر في الكوفة قيلت الشهادة ولو اختلفا في مكان الوقف لم تقبل
الشهادة لان اختلافهما في مكانه يستلزم اختلاف الموقوفين في
وليرفع على واحد منهما نصاب الشهادة بخلاف اختلافهما في زمانها او مكانها
ولو شهدا مدعى انه جعل ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابتاع المالك
او على قوم باعيا منهم ابدا ما توالدوا ثم من بعدهم على الساكنين في شهدا
انه جعل نصفها وقفا على الساكنين لا يقبل الا في قول ابو يوسف فانها
تقبل في نصفها بناء على اصله من القول يجوز وقف المشاع ولو شهد
ادعى انه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل على الساكنين وشهدا لغيرهم
انه جعلها صدقة موقوفة على قوم باعيا منهم ابدا ما توالدوا لم تقبل

في هذا الخبر

مسألة
وقفه

مسألة
قد قضا في زمان
توار وانه
ومكان الوقف

في هذا الخبر

مسألة
بالوشهد ادعى
بالنيل والآخر
بالنصف

مسألة
بالوشهد ادعى
للساكنين والآخر لغيرهم
باعتبارهم

اتفاقا لعدم تمام الشهادة على وامر من الجهتين **لو شهدا مدعى** انه جعلها
 نفقا على المساكين **وشهدا** اخر انه جعلها نفقا على مساكين اهل بيته وقرابته
 ابدا ما قالوا ثم من بعدهم على المساكين قبلت الشهادة سواء كانا يجهلون
 او لا يتحققون ويكون المساكين القرابة **لو شهدا عليه** بوقفها **وقال** له
 كان ذلك وهو صحيح وقال الاخر كان ذلك في فرضه قبلت الشهادة **ثم ان**
 من ثلث ماله كلف كلهما وقفا **والا** فيحسب به **ولو قال** مدعى وقفها في
 وقال الا **فجعلها** نفقا بعد وفاته بطلت الشهادة وان كانت تخرج من الثلث
 لان الشاهد بانه وقفا بعد وفاته شهد باثنا وصية والشاهد بانه و
 في صحته قدام الوقف ومما يختلفان **وكذا لو شهدا مدعى** انه جاز الوقف **وشهد**
 الاخر انه علقه بدفول الداد مثله **فانها** تقبل **لو شهدا** بانه وقف حصته
 من هذه الداد ولم يسم لتاكيتهما بطل قياسا **وتقبل** استحسانا **ولو شهدا**
 انه جعل فرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين **وابا** بالبري **وقال**
 السبيل معهم **وشهدا** اخر انه وقفها على الفقراء والمساكين ولم يذكر الزيادة
 تكون وقفا على الفقراء والمساكين لان الصدقة عليهم من ابواب البري **ولو**
شهدا مدعى انه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين **وشهدا** اخر
 انه جعلها عليهم وعلى فقراء قرابته **قال** الحنفية هذا يشبه ابواب البري
 من قبلات الذي شهد لفقراء القرابة لم يشهد بجميع الغلة للفقراء و
 المساكين **فما** شهد لهم ببعضها الا ترى ان رجلا لو اوصى ثلث ماله للفقراء
 والمساكين والفقراء قرابته انه ينظر الى عدد فقراء قرابته يوم مات فيصيب
 لهم في الثلث بعد دهم ويضرب للفقراء والمساكين بهمين **وكذلك في**
 ينظر الى عدد فقراء القرابة يوم قسمته الغلة **فما** اصاب الفقراء والمساكين
 يعطى لهم ويوقف ما اصاب فقراء القرابة الى ان يبين فيه الحال **وقال** له
 يكون للفقراء والمساكين **وكذلك لو قال** امدى للفقراء والمساكين وقفا
 الجيران والموالي والقرابة وقال الاخر مثل ذلك **الا** انه قال لا افطر الو
 والجيران فالشهادة جائزة في هذا ويكون الارض وقفا **وكذلك لو قال** امدى
 جعلها صدقة موقوفة في وجه الجيران والبري وقال الاخر لا يسن السبيل وفي
 سبيل الله جازت الشهادة وتكون الارض وقفا **ولو شهدا** مدعى انه جعلها

لو شهدا مدعى
 على مساكين
 ما قرأه

فما شهدا مدعى
 وحده

لو شهدا مدعى
 لو شهدا مدعى

صدقة موقوفة على عبدالله وقال الاخر زيد جازت الشهادة على الوقف وتكون
 الغلة للفقراء والمساكين لا يتم قد اتفقا على انها صدقة موقوفة واختلفا
 فيما سوى ذلك فيقبل منهما ما اتفقا عليه ويرد ما اختلفا فيه **ولو شهدا**
 انه جعلها صدقة موقوفة على عبدالله واولاده ومن بعدهم على المساكين
 وشهدا اخر انه جعلها على عبدالله ومن بعده على المساكين فسمت الغلة على
 عبدالله وعلى اولاده فلما اصاب الاب اذن وما اصاب الا اولاده فهو للاب
 لانهما قد اجععا ان لعبدالله مئة في هذه الصدقة فقال امدى ماله من ذلك
 حصته لو قسمنا الغلة بينه وبين اولاده وقال الاخر له كلهما فيقبل منهما
 ما اتفقا عليه ويطلق ما اختلفا فيه فاذا كانت اولاده ثلاثة تقسم الغلة
 على اربعة فياخذ الاب الربع وكلمات وامد منهم بقية تقسم على من بقي **ولو**
 له الثلث يموت وامر والي نصف يموت اثنين والكل يموتهم لعدم المزارع
ولو شهدا مدعى ان زيد ياتين من الغلة في كل سنة وشهدا اخر بباية قبلت
 فيما اتفقا عليه **ولو شهدا** مدعى له بباية في كل سنة وشهدا اخر بباية
 في سنة وامر يقضى له بباية في سنة وامر فقط واصل هذا عندنا
 انما اذا اتفقا على انها صدقة موقوفة وزاد امدى شيئا او زاد
 كل منهما شيئا لم يرد الاخران بطل الزيادة وتقبل الشهادة على ما
 اتفقا عليه **ولو شهدا** ثمان على رجل انه وقف فرضه على المساكين وحكم
 القاضي على المشهود عليه بذلك وجعلها وقفا عليهم فترجعوا عن
 لزمها قيمتها يوم الفضا عليه بها والاخر وقفا على ما لها ولا فرق في
 المدعى بين ان يكون مدعى الوقف لنفسه او متبرعا في الدعوى **ولو**
 لو حضر رجل متبرع وقال للحاكم ان هذا وقفا رضه القلبية على زيد بن
 عبدالله مادام حيا لم يرد على المساكين زيد يدعى ذلك والمدعى
 عليه بجحد الوقف واقام المدعى شاهدين فشهدا بذلك وحكم القاضي
 بشهادتهما لزيد فترجعوا منهما قيمتها للمقبى عليه وان جحد زيد بن عبد
 الله كونهما وقفا عليه حكم القاضي بوقفيتها وتكون غلتها للمساكين
 وهكذا الحكم لو شهدا عليه بانه جعله هذه مسجدا او ارضه هذه
 التي لا بنا فيها مسجدا او مقبرة او جعله ملكه هذا ما نال للسبيل او

لو شهدا مدعى
 لو شهدا مدعى
 لو شهدا مدعى

لو شهدا مدعى
 لو شهدا مدعى
 لو شهدا مدعى

رجوع الشهود

حوضه هذا سقاية للمارة ومكعبه القاضي ثم رجع الشهود فانهم بقوا
 قيمة ذلك يوم القضا ولو ادعى رجل على آخر ان هذه الارض التي في يده
 وقفها زيد بن عمرو وعليا وذو اليد تجد الوقف ويقول هي ملكي واقام
 المدعى بينة ان زيدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهد بالبينة
 انها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يفتي ملا يملكه وقد يكون
 في يده بعقبا مارة او اعادة وتكون ذلك بخلاف ما لو ادعى رجل على آخر ان
 الارض التي في يده كانت في يد مورثه الي ان مات واقام على ذلك بينة
 فانها تقبل وتكون ميراثا له ولو شهدوا ان زيدا اقر عندنا واشهدنا
 عليه انه وقف هذه الارض وقفا صحيحا وانها كانت في يده الى ان
 لا يصير وقفا لانهم شهدوا اولا بالوقف ثم شهدوا بانها كانت في
 يده حقا مات وبين الشهادتين تناقض فلا لخصاف فان قضيت بانها
 ميراث لم تكن وقفا وان قضيت بانها وقف لم تكن ميراثا والى
 الامر من ان يحكم بانها ميراث بين ورثته ولا يكون وقفا وهذا الحكم
 الذي ذكره انما ياتي على قول من يشترط صحة الوقف اخراجه من يد
 وتسليمه الى المتوفى واملا على قول من لا يشترط ذلك فينبغي ان يكون
 وقفا لعدم التناقص في الشهادة بالوقف والبقاء في اليد الى
 الموت والله اعلم ولو ادعى على آخر ان هذه الارض التي في يده وقف
 زيد بن عبد الله وذو اليد تجد ويقول هي ملكي ورثتها عنه او يقول
 انا وميتي فيها او وكيله واقام المدعى بينة على ذلك فشهدت
 على اقراره بانه وقفها وانها كانت ملكه حين وقفها يقضي بوقفها
 على البينة التي قامت عليها البينة ويشترط لسماع البينة كون ذي اليد
 خفيا بان يدعي انه وارث او وصي او وكيل بخلاف ما لو ادعى انه مورث
 له او مستأجر منه او موهب لها وغاصب فانه لا يكون خفيا ولو حجه
 الواقف وقيمة ارضه فادعى عليه الموقوف عليه او غيره بترعا
 قبل المسالك واقام بينة على كونه وقفنا يحكم القاضي بوقفها
 ويخرجها من يده لظهور خيانتها ونقص دعوى الوقف والشهادة
 به من غير بيان الواقف ذكره في القاضي فان والله اعلم **وصل في هذا**

مسألة
 محمود ذي اليد
 الوقف

مسألة
 الشهادة على اقرار
 بالوقف والها
 كانت في يده
 حتى مات

مسألة
 محمود الواقف
 الوقف

التي اوقف قيمة وشهادة آخرين لها ولغيرها او لغيرها لو
 مات رجل فخره فمات وقال ان هذا المتوفى بملأ يده هذه صدقة موقوفة
 لله عز وجل على الفقراء والمساكين قبل موته وهو صحيح واقام ذلك على
 شاهدين وخبر جماعة اخرين وقالوا انه وقفها فقصته على الفقراء والمساكين
 وعلى فقراء قرابته وانما فقر قرابته واقاموا على ذلك شاهدت
 القاضي بكونها وقفا ثم ان ذكرت البينتان وقتا فان كان وقت
 الشهادة للفقراء والمساكين مقدما تكون الغلة كلها لهم بمقدار
 ثبوت الوقف لهم في زمن لا مزاحم لهم فيه الا ان يكون شرط التغيير والتبديل
 والزيادة والنقص فاصلا للوقف فحينئذ تكون الغلة للفقراء والمساكين
 فقراء القرابة فان كانا عشرة مثلاً يقسم على اثني عشر سماً فيضرب للفقراء
 والمساكين بسهمين ويضرب للقرابة بقدر عدد دهر وكلما زاد او
 نقصوا تغيرت القسمة وان كان وقت الشهادة للفقراء القرابة سابقا تقسم
 الغلة على نسبة ما ذكرنا في الصور المذكورة من غير احتياج الى شرط تغيير
 وتبديل وزيادة ونقص لان شهودهم قد شهدوا للفقراء والمساكين ايضا
 وان لم تذكر البينتان وقتا وكان عدد فقراء القرابة عشرة مثلاً تكون
 الغلة على اثني عشر سماً اذ قد اوجب شهود فقراء القرابة لهم من ثلث
 وللفقراء والمساكين سهمين واوجب شهود الفقراء والمساكين لهم
 تقسم الغلة على اثنين وعشرين سماً فيضرب الفقراء والمساكين في
 الكل المشهود لهم به وضرب فقراء القرابة بالعشرة المشهود لهم بها
 ثم كلما زاد او نقصوا يقسم سهم الفقراء والمساكين على عددهم ويصير
 الحاصل هو المسئلة ويضرب للفقراء والمساكين في كل واحد منهم فيها
 بقدر عددهم فلو صاروا اثني عشر يكون المسئلة من اربعة عشر فيضرب لهم
 منها بعدد هم اثنى عشر وللفقراء والمساكين بالكل وهو اربعة عشر
 فتكون القسمة من ستة وعشرين ولو صاروا ثمانية تكون المسئلة من
 عشرة فيضرب لهم منها ثمانية وللفقراء والمساكين بالكل فتكون القسمة
 من ثمانية عشر وعلى هذا قفس هذا على ما رواه محمد في الجامع الصغير
 ابو حنيفة انه يضرب للفقراء والمساكين بسهمين ويضرب لقرابته

مسألة
 الوقف
 المسئلة

الاولاد بعدد هن وهن ثلاثة انفس تقسم الغلة بينهم على خمسة
 اسمهم وقال الحسن بن زياد رحمه الله للفقراء والمساكين سهم واحد
 هذا يجبان يضرب للفقراء والمساكين سهم واحد ويضرب للفقراء
 بعدد سهم ولو شهدت بيتان كما ذكرنا وشهدت بيته اخرى انه وقفها
 على الفقراء والمساكين وعلى فقراء مواليه ولم يذكر وقتا وكان في
 مواليه ثمانية مثله وفقرا قرابته عشرة مثله وضم اليهم سهم الفقراء
 المساكين تكون المسئلة من عشرين بعدد السهام لفقراء القرابة خمسة
 اسداسها ولفقراء الموالى اربعة اخاسها فيحتاج الى عدد خمسة
 وسدس كل ما يحيجان وهو الثلثون فيجعل المسئلة منها فيصير
 للفقراء والمساكين كلها ولفقراء القرابة بخسة اسداسها وهي
 خمسة وعشرون ولفقراء الموالى اربعة اخاسها وهي عشرين فيكون
 مجموع السهام تسعة وسبعين فتقسم الغلة عليها ولو شهدا ثلثان
 انه وقفها على الفقراء والمساكين وشهدا ثلثان اخر ان وقفها
 ما ذكره او على الفقراء والمساكين من قرابته ايضا وشهدا ثلثان اخر
 انه وقفها على ما ذكره او على فقراء مواليه ايضا ولم يذكر وقتا وكان
 فقراء القرابة عشرة ولفقراء الموالى ثمانية تكون المسئلة عشرين ثم يجعل
 من ثلثيها ما ذكره الاولى ثم يضرب للفقراء والمساكين كلها ولفقراء
 القرابة بخسة اسداسها وهي خمسة وعشرون ولفقراء الموالى بخسة
 لان شهودهم ثلثا شهدوا للفرقةين الاخرين معهم فقد اوجبوا لهم
 العشرين فيأخذون تلك النسبة منها ومجموع السهام سبعة وستون
 الغلة عليها ثم يان كل فريق ما اصاب سهمه ولو شهدا ثلثان على
 رجل في حال صحته انه وقفها على زيد ومن بعده على المساكين وشهد
 اثنان اخران على اقراره في صحته انه وقفها على عمرو ومن بعده على
 واما ما سبق وقتا فيقضي بالسابقة ولو وقتت امانا دون الاخرى
 فيقضى بالوقت ولو لم يذكر وقتا او ذكر وقتا واما فقي به بينهما ايضا فا
 الاولوية ومن مات منهم انقل نصيبه لمن بقى لاول المراجع وهكذا حكمها
 وشهدا ثلثان ثالث والله اعلم **نصاب الشهادة بالوقف بغير نفسه**

لو شهد رجلان على رجل ان وقف ماله على الفقراء والمساكين
 وشهد رجلان على رجل ان وقف ماله على الفقراء والمساكين
 وشهد رجلان على رجل ان وقف ماله على الفقراء والمساكين

اذا شهدا ثلثان ان رجلا جعل ماله وقفاً عليهما او على ولديهما او على ولد
 احدهما او على انسابهما او على ساكنيها او سائرهم فالشهادة باطلة وهكذا حكم
 الشهادة للاباء والامهات ولو شهدا لا فويهما او لغيرهما او لثانيهما فالثاني
 جائزة ولو شهدا بانه وقفها على اهل بيتها او قومها او لغيرهم او شهدا عليه بانه
 وقفها على نسبه وسما من نسبه فالشهادة باطلة ولو شهدا عليه بانه جعل
 ارضه وقفاً عليهما او قوم معلومين ولما اريد بطلان شهادتهما فلا انكسار
 ما جعله لثا جازت شهادتهما وكانت حصتهما للمساكين تجوز في شهادته
 لقرابته الوقف وسما من قرابته فان شهادتهما باطلة وان ردتا حصتهما
 لانهما قد شهدا بذلك لا ولا دوماً ونسبهما ولو ردتا اولادهما لا تقبل
 لبقاء الشهادة للثبوت وهكذا الحكم ولو شهدا انه وقفها على فقراء قرابته
 وسما من قرابته ولكنهما كانا غنيين وقت الشهادة لا سيما اذا اقر ابيض
 حصته منه فكانا شاهدين لا نفسيهما والاصل ان الشهادة متى وقعت لهما
 او لمن لا تقبل له شهادتهما مالا او اعيالا كانت باطلة ولو شهدا بانه جعلها
 وقفاً على الفقراء والمساكين او على فقراء بيتهم او سما من فقراء الجيران جازت
 شهادتهما والفرد بين فقراء القرابة ولفقراء الجيران ان القرابة لا تزول
 لا تنقطع والجيران اذا تحولوا تنقطع المجاورة ويؤول عنهم اسم الجيران
 النظر الى الجاري يوم قسم الغلة وقد لا يكون الشهود جميعاً وهكذا الحكم
 في فقراء المسجد الفلاني او فقراء الثغر الفلاني او السجين الفلاني والذين
 منهم فامالا نقطع الاسم هنا يكفي للقبول وامالا لا يستحق لقبه او
 لا تقبل لشهادته يكفي للرد هكذا ذكره هان رحمه الله وقال الحنفى وشهد
 بانه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل على ميراثه وسما من ميراثه فالشهادة
 باطلة ولو شهد رجلان على شهادة رجلين ان فلاناً وقفها على فقراء
 قرابته والفرع او الامهات من القرابة فالشهادة باطلة ولو ماتت الامهات
 الاصول لقرابته ثم شهد الفرع الا جانب لا تقبل ايضا لو وقعها من الاصول
 لا يؤول لا تقسم فلا تقبل احياء كانوا او امواتا والله اعلم **فصل في حبس**
الوقف والرجوع به لو غصب رجل مئنة موقوفة في امانة المصوب
 منه واقام بيته قبلت بيته وترد المئنة اليه اجماعاً اما عندنا

على قرابته وسما من قرابته
 او شهدا عليه بانه وقفها

لو شهد رجلان على رجل ان وقف ماله على الفقراء والمساكين
 وشهد رجلان على رجل ان وقف ماله على الفقراء والمساكين
 وشهد رجلان على رجل ان وقف ماله على الفقراء والمساكين

فلا تبايعوه ففأجل الإخراج إلى المتولى فكان له ولاية الاسترداد
عند أبي حنيفة ومحمد إن لم يضر وقتاً قبل التسليم إلى المتولى كان هذا
أولى بها **وقد** كما نرى أسوة عليه طالع لا يمكن ابتداءه منه فادعى أحد
الموقوف عليهم على واحد منهم أنه باع الوقف من الغاصب وسأله
إليه فانكر المدعى عليه فإراد المدعى تخليفه قال الفقيه أبو جعفر ذلك
فإن نكل عن البين وأقامت عليه بيعة يقضى عليه بقيمتها **بشرى**
بما ضيعه فيكون على سبيل الوقف الأول لأن العقاد يقضى بالبيع والتسليم
استلزاماً ولو باع أرضاً ثم ادعى أنه كان وقفها قبل البيع فإراد تخليف المدعى
عليه ليس له ذلك عند الكل لأن التخليف يعقد صحة الدعوى ودعواه لم
تصح لما كان الناقض وإن أقام بيعة على ما ادعى اختلفوا فيه فالأصح
بيعة لأنه متناقض وقال بعضهم يقبل لأن الناقض وإن منع صحة الدعوى
ولكن قول الفقيه أبو جعفر الدعوى لا يشترط لقبول البيعة على الوقف لأنه
مخالفة تعالى وهو الصدق بالغة فلا يشترط فيه الدعوى كالتشادة
على الطلاق وعقوبة الأمة إلا أنه إن كان هناك موقوف عليه مخصوص
يدع لا يعطى شيئاً من الغلة وتصرف جميعها للفقراء لأن الشهادة قبلت
لحق الفقراء ولا يظلم حكمها إلا في مقام ولو ادعى رجل كراً في يده لم
له وزعم المدعى عليه أنه وقف وليس للمدعى بيعة وإراد تخليف المدعى
قالوا إن أراد تخليفه ليا من القيمة أن نكل عن البين كان له أن يخلفه وإن
أراد تخليفه ليا من الكور أن نكل عن البين ليس له أن يخلفه لأن الكور
بمنزلة الأقرار ولو أقوله به بعدما أقر أنه وقف لا يقع ضيعة في يده
وضيعة أخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر أنها بين الضيعتين وقف
وقفها منه عليه وعلى أولاده وأولاد أولاده قال الفقيه أبو جعفر إن شهد
الشهود أنها بين الضيعتين كانت ملكاً للواقف وقفها جميعاً وقفاً وأما
يقضى بوقف الضيعتين جميعاً وإن شهدوا على وقفين متفرقين لا يقضى
إلا بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر ولو وقف في ضيعة ضيعة ومات
فجاء رجل وادعى أن الضيعة له فأقوله لها بعض الورثة أو استخلف نكلاً
قال الفقيه أبو جعفر لا يصح أن يثبت الوارث على إبطال الوقف ويقضى هذا الوارث

فمنه وأما من وقف
من واحد منهم

ما إذا ادعى أحد
البيعة وقضى

الدعوى لا يشترط لقبول
البيعة على الوقف
كالشهادة على الطلاق
وعقوبة الأمة

ما إذا ادعى كراً في يده
لم يظلم حكمها إلا في مقام

سواء كان بين يده
وغائب أو حاضراً
أنها وقف

ما إذا أقر كون
وقف مورثه
ملكاً لا يرث

والم
منه وأما من وقف

أما من

تلف

للمقر فبما حصته منها من تركه الميت في قوله من يرى العقاد مضموناً
ولو ادعى داراً في يده لم يملكها بصلها وبنائها وقال المدعى عليه لا يملك
على مصالح المسجد الفلاني فإقام المدعى بيعة على دعواه وقضى القاضي له بها
وكتب السجل ثم أقر المدعى أن أصل الدار كان وقفاً والبناء له قالوا بطلان
ويطلب قضاء القاضي والسجل ولو ادعى على رجل في يده ضيعة لها وقف
مكافيه خطوط العدول والقضاة الماضيين وطلب من القاضي القضاء بذلك
الصك قالوا ليس للناظر أن يقضى بذلك الصك لأن القاضي إنما يقضى بحجة
والحجة إنما هي البيعة أو الأقرار أما الصك فلا يصح حجة لأن الخطأ شبه
للخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مضر وبه ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي
أن يقضى ما لم تشهد الشهود والله أعلم **فصل فيما يتعلق بصك الوقف**
رجل وقف ضيعة وأشهد جماعة وكتب صكاً وأخطأ في كتابة الحدود
فكتب مدين كما كان ومدين بخلاف ما كان قال الفقيه أبو بكر رحمه الله إن
كان الحدان اللذان غلط في ذكرهما في جانب الغلط ولكن بين الذي جعله مدين
وبين الضيعة الوقفية رضى غيره أو كرم غيره أو دارت به فلو وقف ما بين
ولا بد من ملك غيره في الوقف وأن كان الحد الذي سماه في الصك لا يوجد
في ذلك الموضع فلا بالبعيد منه فالوقف باطل إلا أن يكون ضيعة مشهورة
مستغنية عن التحديد فيجوز الوقف حينئذ رجل وقف ضيعة له وكتب
وأشهد الشهود على ما في الصك ثم قال في وقفه أن يبيع فيه ما يشاء إلا أن
الكاتب لم يكتب الشرط ولم أعلم بالذي كتب في الصك قال الفقيه أبو بكر
رحمه الله إن كان الواقف رجلاً فصح أن يكتب في الصك ما يشاء إلا أن
يجتمع ما فيه فالوقف صحيح كما كتب ولا يقبل قوله وإن كان عجيباً لا يفهم
العربية ولم تشهد الشهود على نفسه فالقول قول الواقف في ما أعلم ما في
الصك وأشهدت الشهود على ما في الصك من غير أن أعلم ما فيه وإن قال
الشهود قولي عليه بالفارسية فأقر به وأشهدنا عليه لا يقبل قوله وهذا
لا يتحقق بالوقف بل يجري في البيع وسائر التصرفات ولو أراد رجل أن يقضى
جميع ضيعته له في قرية من القرى على قوم وأمر بكاتبه الصك في مرضه
فكتب الكاتب أن يكتب بعض أقرمة من الأراضى والكور ثم قرأ الصك

ما إذا ادعى أحد
البيعة وقضى

عدم القضاة
بخطوط

والقاضي الزرقاني
لا يبا عليها يجوز

اي لا فسخ المذكور
وغير المذكور

عليه وكان المكتوبان فلان فلان وقف جميع ضيعته في هذه القرية
وهو كذا وكذا فاما المسالكين وبن مدودها ولم يقر عليه القراح الذي
يبيح الكاتب فاق الواقف جميع ذلك قال ابو نصر رحمه الله ان كان الواقف
في صحته واختارته اراد به جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة
فذلك على الجميع الذي اراده وكذا لو مات الواقف وقدمت عن نفسه قبل
الموت فلا امر على ما تكلم الشاغل اذا ابرم الواقف او تصرف بغيره فامر
كسب الصلح امر وهو متولي هذا الوقف ولم يذكر انه متولي امر
جهة قالوا تكون فاسدة وكذا الوصي اذا لم يذكر انه وصي من اي جهة ولو
ارضاه من متولي الوقف وكتب بذلك كتابا ولم يذكر ما ذكر واقفه يجوز
اجارة والله اعلم **فصل في ذكر حكم الاوقاف المتفادمة** اذا تقدم
اصل الوقف ومات شهوده فما كان في ايدي القضاء وله رسوم في
دقاوينهم وتنازع اهله فيه فانه يجوز على الرسوم الموجودة فيها التنازع
وما ليس له رسوم في دقاوينهم وتنازع اهله فيه فلهما في القياس على
النسب من برهن على شيء حكم له به واذا حلوا على التثبت يصير خبرنا في
غلبته في يد القاضي لو ان قاضيا تولى بلدًا فوجد في ديوان من كان قبله ذكر
اوقاف وهي في ايدي امنا وطهار رسوم في ديوانه فانه يعمل بها استمنا
ولو تنازع فيه فتم واحد على كل فيزول عنه وقفه فلان بن فلان عليا
وليس لهم مينة فان كان للواقف ورثة يرجع في البيان اليهم ويعمل بقولهم
وان لم يكن الوقف في ايديهم بل كان في ايدي من القاضي الذي كان
قبله والاحلوا على التثبت فان اصطالحوا على امره وليس لهم رسوم في ذلك
القاضي يعمل به يستحسن تقبذه وقسمه عليه بينهم والا يصرف في الفقر
لانه بمنزلة اللقطة لانه ما نعد ايصاله الى مستحقه ولو انكر الورثة و
وقف مورثهم اياه وقالوا هو ميراث لنا كان ملكا لهم ولو قالوا انما وقفه
علينا وعلى اولادنا فاصلة ثم من بعدنا على المسالكين قال المتصنف الوقف في
ايدي القضاء ولا يجوز ان اقبل قوتهم فيما ليس في ايديهم ويجعل قوله هذا
على ما ذكر في آخر هذا الفصل ولو اتى القاضي رجل وقال اني كنت امينا لكذا
فذلك وفي يد ضيعة كذا وهي وقف زيد بن عبد الله على جهة كذا فانه

سواء

فانه يرجع في امرها الى ورثة زيد فان ذكر واجهة يخالف قوله عمل بقولهم
وان قالوا هي وقف علينا وعلى اولادنا ثم من بعدنا على المسالكين اوقاف
ليست بوقف فانه في ميراث لنا على عمل بقولهم وقفنا وملاكنا وكذا في
المقر الوقت الى امير او غيره ولكن ليس للنسب اليه ورثة فحينئذ يعمل
القاضي بقول الامين ما لم يثبت عند خلافه ورجوع القاضي الى قوله
الورثة وبيانهم مقتديا باذا قبض القاضي الوقف على انه كان ملكا لرجل
الذي يدعى المتنازعون فيه انه وقفه واما اذا قبضه على نزاع وقع بينهم
ولم يقبضه على انه كان ملك الذي يدعون انه وقفه فانه لا ينظر
لا قول الورثة فيه واما يرجع فيه الى ما يوجد من رسمه في ديوان القاضي
الذي كان قبله ويشمل به هذا محصل ما ذكره المتصنف ولو شهد الشهود
على وقف بالسمع قال عامة المشايخ ان كان مشهورا متقادما نحو
وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه وما اشبهه جازت الشهادة بالشا
ه قال ابو بكر البجلي رحمه الله لا يجوز ان كان مشهورا واما الشهادة على
شرايطه وجهاية فذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله انه لا يجوز الشهادة
على الشرايط والجهات بالسمع وهكذا قال الشيخ الامام الاستاذ في
رحمة الله والله اعلم **باب وقف الرجل على نفسه ثم على اولاده ثم على**
الفقراء والمساكين لو قال رجل رضى هذه صدقة موقوفة لله غرول
على ان لي غلته ابدا ما عشت ثم من بعدى على ولدي وولدي وولدي و
سلي ابدا او قال ثم من بعدى على ولدي وولدي ونسبه ابدا ما سلا ثم من
بعدهم على المسالكين يجوز على قول ابى يوسف وهو قول احمد وابن ابي
ليلى وابن شبرمة والزهري وابن شبرمة من اصحاب الشافعي رحمه الله
وبه اشد مشايخ بل رحمه الله وذكر الصدر الشهيد ان الفتوى على قوله غلتي
لناس في الوقف ولا يجوز على قياس قول محمد وبه قال هالك وهو قول
الشافعي ومالك وكذا لا يجوز وقفه على نفسه وفتح عليه هالك فروعا
كثيرا ولو قال صدقة موقوفة على نفسي قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
ينبغي ان يجوز في قياس قول ابى يوسف وقال المتصنف رحمه الله يجوز
قياسا على ما اجاب ابى يوسف من استثناء الغلة لنفسه ولا اولاده ولحمته

الشهادة على الوقف
بالسمع

ما دام حياً وتماماً يقوى هذا القول ما روي عن محمد بن الحسن جازاً أن يقف الرجل
 على أمهات أولاده ومدبراته قال الفقيه أبو جعفر الوقف على أمهات أولاد
 ما بمنزلة الوقف على نفسه لأن ما يكون لأمر الولد في حياة المولى يكون للمولى
 ولو جعل على أمهات أولاده الموهبة منتهى ومن يحدث في حياته وبعد وفاته
 ما لم يتزوج جازاً أمّا على قول أبي يوسف فظاهر وأما على قول محمد فأنما
 اجاز الوقف عليهم لأنه لا بد من صحيح هذا الوقف بعد موت الواقف لأن
 الخبيات وإذا جاز بعد الموت جاز في حياته تبعاً وكبر من شيء يجوز تبعاً
 ولا يجوز أصالة ولو وقف أرضاً واستثنى لنفسه أن يأكل منها ما دام حياً
 وعنده من غلة هذا الوقف ذبيبة ومعايير فذلك كله مردود إلى الوقف
 ولو كان عند ختمين بذكر ذلك الوقف كان ميراثاً عنه لأنه ليس من الوقف
 حقيقة ولا دخوله الصنعة فيه بخلاف ما تقدم ولو جعل أرضه وقفاً لله
 عز وجل بدأ على أن ينفق عليها على نفسه أبداً ما دام حياً وعلى أولاده وحشمه
 فإذا مات يكون لولده وسنله ثم من بعدهم على المساكين يصح ثم إذا استغنى
 سنيين ونوفى والمال قائم لم ينفقه وتنازع فيه الورثة وأهل الوقف
 يكون ميراثاً عنه لورثته لأن قوله على بها نفقة بمنزلة قوله على أنما هو
 والله أعلم **باب ذكر الوقف على أولاده وأولاد أولاده وعقبه**
الوقف المنقطع نقل الولد وولد الولد أبداً ما تسلسلوا ذكراً أو أنثى
 والعقب الولد وولد الولد من الذكور **و** لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
 ومداً بدأ على ولدي كانت الغلة لولده لصليبه يستوي فيه الذكر والأنثى لأنه
 اسم مأخوذ من الولادة وهي موجودة فيهما إلا أن يقول على الذكور من ولدي
 لا ينفذ فيه إلا أنثى ثم يكون الغلة لأولاد الصليب ما بقي منهم أمّا إذا
 انقضوا نصرف إلى المساكين ولا يصرف إلى ولاد الولد شيء لا قصاره على البطن
 الأول ولا استحقاق بدون شرط وأن لم يكن له ولد لصليبه وقف الوقف
 وله ولدين كانت الغلة له لا يشاركه فيها من دونه من البطون لقيامه
 مقام ولد الصليب ولا ينفذ ولد البنات في ظاهر الرواية وبه أخذنا
 وذكر المحقق عن محمد أنه ينفذ في أولاد البنات أيضاً والعصم ظاهر الرواية
 لأن أولاد البنات إنما ينسب إلى أبيهم لا إلى أمهاتهم **و** لو قال ينفق على كذا

الوقف على أمهات
 الأولاد
 برسم

الوقف على البنات

الوقف على البنات

أبنات أو أكثر تكون الغلة كلها لهم وإن كان الله ابن واحد يستحق نصفها
 والنصف الآخر للأبنين لأن أفل الجميع أثنان هنا كالوصية **و** لو قال ينفق على
 بنون وبنات قاله الله رحمه الله تكون الغلة بينهم جميعاً بالسوية لأن البنات
 إذا جمعن مع البنين ذكراً أو أنثى والفظ الذكي وهو رواية عن أبي حنيفة الأنثى
و لو قال ينفق على أخوتي وله أخوة وأخوات أن الغلة تكون لهما جميعاً لقوله تعالى
 لأن الله أخوة وأخوات الإناث وروى أبو يوسف عنه أنه قال في الوصية
 الثلث للبنين دون البنات إلا في كل بنت يحسن أن يقال هذه المائة من
 فلان فإذا نسب إلى أخيه أو قبيلة شمل البنين والبنات جميعاً في الروايات كلها
و لو قال على بنتي وله بنات فقط أو قال بناتي وله بنون لا ينفذ لأن الغلة للأنثى
 ولا شيء لهما **و** لو قال بناتي وله بنات وبنون تكون الغلة للبنات فقط لعدم
 شمول لفظ البنات للبنين **و** لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
 على الذكور من ولدي وعلى أولادهم فنفق للذكور من ولده لصليبه ولولد الذكور
 إنا أنما كانوا أو ذكوراً دون بنات الصليب فلا تعطى البنت الصليبية وتعطى
 بناتها **و** لو قال على ذكور ولدي وذكور ولدي يكون للذكور من ولده
 لصليبه وللذكور من ولده ولده ويكون الذكور من ولد البنين والبنات
 الغلة سواء ولا ينفذ فيها أنثى من ولده ولا ولد ولده **و** لو قال على
 وعلى أولاد الذكور من ولدي يكون على ولده لصليبه الذكور والإناث وعلى
 الذكور والإناث من ولد الذكور من ولده ويكون فيها سواء ولا ينفذ
 ولد بنات الصليب **و** لو قال على ولدي وولدي الإناث يكون للذورات
 من ولده دون ذكورهم والإناث من ولد الذكور والإناث وهن
 فيها سواء **و** لو قال على الذكور من ولدي وعلى ولد الذكور من نسلي يكون
 على الذكور من ولده لصليبه وعلى أولادهم من البنين والبنات
 ولأن كل ذكر من نسله سواء كان من ولد الذكور أو ولد الإناث ولا ينفذ فيه
 إلا أنثى الصليبية **و** لو قال على ولدي وولد ولدي ولم يرد عليه يكون الغلة
 أولاده وأولاد ابنه لأنه سوى بينهما في الذكر وهل ينفذ ولد البنات قال
 هلال رحمه الله ينفذ **و** لو قال على ولدي وولد ولدي الذكور قال هلال
 فيه الذكور من ولد البنين والبنات وقال علي الرازي لو وقف على ولده

وقول البنات 2
 لفظ البنين

عدم وقول البنين
 في لفظ البنات

مسند
 الوقف على الذكور
 من ولده وأولاده

مسند
 قال ذكور ولدي
 ذكور ولدي

مسند
 قال ولد ولدي
 وعلى أولاد الذكور
 من ولدي

مسند
 قال على ولدي
 وولد ولدي
 الإناث

مسند
 قال على الذكور من
 ولدي وعلى ولد
 الذكور من نسلي

مسند
 قال على ولدي وولد
 ولدي ولم يرد

حاشية
 من الناطقون بالنسب لا يكون إلا من ولد الذكور

ولد ولد ينفصل فيه الذكور والامهات من ولد فاذا انقضوا فهو لولدين
 الواقع دون ولد بنته ولو قال على اولادى واولادهم كان ذلك لكلام
 ينفصل فيه والامهات ولد بنته والصح ما قاله لا رحمه الله لان اسم
 ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات ذكر في السيرافا
 قال اهل الجربا متونا على اولاد ينفصل فيه اولاد البنين واولاد البنات
 سئل الائمة السرخسي رحمه الله لان ولد الولد اسم لمن ولدته وابنته
 ولدته فمن ولدته بنته يكون ولد ولد حقيقة بخلاف ما اذا قال على
 فان ثم ولد البنت لا ينفصل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول
 ولدته لصلبه وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا ولو قال
 وقف ارضي هذه على ولدي ووقفا واخيه لسالكين فمات ولد قال ابو القاسم
 تصرف الغلة للمساكين ولو قال على ولي وولد ولي قال تصرف الغلة
 الى ولي وولد ولي فاذا ماتوا ولم يبق منهم امكن تصرف الغلة للمساكين ولا
 تصرف لا البطن الثالث وذكروا بطوناته ثمانية بان قال ارضي هذه صدقة
 لله عز وجل ابنا على ولي وولد ولي وولد ولي ثم من بعدهم على
 تصرف الغلة الى اولادهم ابنا ما تاسلوا ولا تصرف للمساكين ما بقي
 امد وان سفل لانه لما ذكر البطن الثالث فقد خشي فعلق الحكم بنفسه لا يتناول
 لا غير وهو موجود في حق من قرب ويعد ولو قال على اولادى واولادهم
 تصرف الى اولادهم ولا يتناول اولادهم ابنا ما تاسلوا ولا تصرف الى الفقراء
 دأبوا وادفعهم باقيا وان سفل كان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم
 الولد فانه يشترط فيه ذكره لانه بطون حق تصرف الى الوافل ما تاسلوا
 والا قرب والا بعد في الغلة سوا فيقسم بينهم على عدد رؤسهم والا نفي
 مثل الذكر ويصل في القسم كل من ولد لاقل من ستة اشهر من وقت
 طلوع الغلة ولا ينفصل فيها من ولد لاكثر منها الا ان يكون وقف على ولد
 نفسه ثم مات فمات امراته او ام ولد بولد لاقل من سنتين فانه يكون له
 حصته من تلك الغلة وكذلك لو طلق امراته او اعتق ام ولد فجاءت
 بولد ما بينه وبين السنتين فانه يكون اسوة سايرا واولاده ولو كان له
 جارية نكحها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من مجي الغلة فادعاه

مسألة قال على اولادى واولادهم

مسألة قال وقف ارضي هذه على ولدي ووقفا واخيه

مسألة لو قال على ولي وولد ولي وولد ولي ثم من بعدهم على

مسألة قال على اولادى واولادهم

مسألة كون لا قرب وولد بنته والذكر وولد بنته وولد بنته من ستة اشهر

مسألة عدم دفع لولدين المدعى من امته

ثبت نسبه ولا يشارك من كان قبله فيها لانه قد وجبت لهم نصيب
 في انقاص حق الذين وجبت لهم الغلة من لا يدعى هو منهم امد ذكره
 حاله وكلما زادوا او نقصوا يتغير القسم السابقة وذكروا بطون
 ثم قال على الاقرب فالاقرب او قال على ولي ثم من بعدهم على ولي وولد
 ثم وثم او قال بطنا بعد بطن في يداها ما يداها به الواقف ولا يكون
 الا سفل ما بقي من البطن الا على امد وهذا الحكم في كل بطن حتى ينتهي
 البطون موتا الا ان يموت امد من لا على بعد طلوع الغلة فانه يستحق سهمه
 من تلك الغلة ويكون ميراثا عنه بين جميع ورثته ولا حق لمزومات
 منهم قبل طلوعها ووقت وجود الغلة الوقت الذي يقع الرزق فيه متاذا قال
 بعضهم يوم يصير الرزق متقوما او قال على ولي هذين فاذا انقضوا فمضى
 اولادهما ابنا ما تاسلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقضوا
 الولدين وغلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر يصرف
 الى الفقراء فاذا مات الولد الاخر تصرف جميع الغلة لا اولاد اولاده لان شرطه
 شرطه لا دمة في الوقف وهو انما جعل لاولاد الاولاد بعد انقراض البطن الاول
 فاذا مات احد ما يصرف نصف الغلة الى الفقراء ولو وقف على ولده وولد له
 ولد لصلبه وله ولدان فان الغلة تكون لولد الابن فاذا امتد للواقف بعد ذلك
 ولد لصلبه تصرف الغلة اليه ولو وقف على ولده ونسبه ابنا ما تاسلوا ثم من
 بعدهم على المسالكين ولم يكن له ولد تكون الغلة للمساكين فاذا امتد له ولد
 ترجع الغلة الى ولده ونسبه ثم اذا انقضوا تكون للمساكين وكذلك الحكم لو وقف
 ولد زيد ونسبه ثم من بعدهم على المسالكين ولم يكن لزيد ولد ثم امتد له
 ذلك ولد ونسبه وكذلك لو وقف على قاربه المقيم في بلدة كنا فانقل منها
 كلهم تصرف الغلة للفقراء ثم تعود الغلة اليهم بعودهم اليها وسياتي
 منقطع البعض باب الوقف على الله ولو قال على ولي وعلى اولادهم واولادهم
 ونسبهم ابنا ما تاسلوا وكان له اولاد وقدمات بعضهم عن اولاد قبل
 الوقف تكون على الاحياء واولادهم فقط ولا ينفصل معهم اولاد من مات قبله
 لانه لا يصح الاعمال الاحياء ومن يحدث دون الاموات وقدر نسبه الى اولاده
 يوم الوقف بقوله واولادهم بعود الضم اليهم دون غيرهم ولو قال على ولي

مسألة ذكر ترتيب البطون

مسألة الموت بعد الوقف الغلة وبيان وقت الغلة

مسألة الوقف المنقطع

مسألة عدم دفع لولدين من مات قبل الوقف في صورة رد ولهم في الاخرى

ولد ولد و على اولادهم ابدا ما سألوا ثم من بعدهم على المساكين يفعلون
 ولد من مات قبله لم يولد و ولد ولد و ولد من مات قبله ولد ولد
 و لو قال بطن بعد بطن للذكر مثل حظ الانثيين فان ماتت الغلة و البطن
 الا على ذكور و انما يكون بينهم للذكر مثل حظ الانثيين و ان ماتت و البطن
 الا على ذكور فقط او انما فقط يكون بينهم بالسوية من غير ان يفرض ذكر مع
 الاناث او انما مع الذكور بخلاف ما لو اوصى ثلث ماله لولد زيد و بينهم
 للذكر مثل حظ الانثيين و كانوا ذكورا فقط و انما فقط فانه يفرض مع الذكور
 انما مع الاناث ذكر و يقسم الثلث عليهم فما اصابهم ائذوه و ما اصاب
 المضموم اليهم يرد الى و رثة الوصي و الفرق ان ما يطل من الثلث يرضع
 ميراثا لا و رثة الوصي و ما يطل من الوقف لا يرضع ميراثا و انما يكون للبطن
 الثاني و انه لا حقه مادام احد من البطن الا على باقيا فعلم بهذا انما
 بقوله للذكر مثل حظ الانثيين انما هو على تقدير الاختلاف لا مطلقا و
 هذا امور الناس و معاشهم الا ترى انه لو قال على ولد فلان يقسم الغلة
 بينهم فاذا انقضوا فحقى على المساكين و لم يكن لفلان الا ولد و امدان الغلة
 كلها تكون له بخلاف ما لو قال على بنى فلان ثم على المساكين و لم يكن له سوى
 ابن واحد فانه يستحق نصف الغلة و النصف الاخر للمساكين لان اقل الحظ
 هنا اثنتان و اسم الولد يصدق على الواحد فهذا اختلاف في الحكم و لو قال على
 محته ارض هذه صدقة موقوفة لله عز و جل ابنا على ولد و ولد ولد و
 ولد ولد و اولادهم و نسلهم ابنا ما سألوا ثم من بعدهم على المساكين
 و لم يقل بطن بعد بطن و انما قال و كلما حدث الموت على و امينهم كان نصيبه
 من الغلة لولد و ولد ولد و نسله ابدا ما سألوا يصح الوقف و تكون الغلة
 لجميع ولده و ولد ولد و نسلهم بينهم بالسوية فاذا مات بعض ولد الصلب
 عن ينقل نصيبه الى ولد فتنقسم الغلة على عدد الموجودين من اولاد و
 اولاد اولاد و ان سألوا و على ولد الميت فما اصاب الميت ياخذ و
 له من نصيبه لانه استخفها من وجهين بخلاف ما لو اوصى
 لرجل بالف درهم و اوصى ثلث ماله لقرابه و كان الرجل من قرابه فانه
 يستحق الاكثر من الالف و مما ينوبه بالمقاسمة لان هاتين الوصيتين

ما اراد ان يرد اذ
 شاع ان ثلثين
 و ما اراد ان يرد
 اذ اراد ان يرد
 تحت طبر

فيها الا و ان العشرة

يستحق ان يرد

واحد فلا يجوز ان يجمع بينهما و لو كانت المسألة بمالها و لكن قال على ان يرد
 بالبطن الا على ثم بالذي يليه بطن بعد بطن الى اخرهم و كلما حدث الموت على واحد
 منهم كان نصيبه لولده و ولد ولد و نسله ابدا ما سألوا يقدم البطن الا على ثم
 الذي يليه كذلك ابدا و كلما حدث الموت على واحد منهم و لم يترك ولدا ولا نسل
 كان نصيبه مرددا الى اصل غلة هذه الصدقة و يجوز على اكلها و شروطها و لو
 الغلة للبطن الا على الموجود يوم الوقف و الحادث بعده ثم يكون لمن بعدهم
 بطن بعد بطن فلو كانت اولاده لصلبه عشرة مثالا و قسمت الغلة عليهم
 ستين ثم مات بعضهم و ترك ولدا او ولد ولد و ان يطل من عده و اولاد
 له الصلب فما اصاب الا ميا ائذوه و ما اصاب الوقف كان له اولادهم
 نسلم على ما شرط من تقديم بطن على بطن فاذا كان ولد الصلب كافر فبني
 عشرة و مات منهم اثنتان من غير ولد تقسم الغلة على الثمانية الباقين
 اذا مات اثنتان اخرا عن اولاد تقسم على الثمانية ايضا فما اصاب
 ائذوه و ما اصاب الميت كان له اولادهما على ما شرط ثم اذا مات اثنتان
 اخرا عن غير ولد و لا نسل تقسم الغلة على ستة اسهم على الاربعة الباقين
 و على الميت عن اولاد فبما ذكرنا حتى سهمه و يعطى ما اصاب الميت لاولاد
 و يسقط سهام الاربعة الذين ماتوا عن غير اولاد فان نازع الاربعة البا
 من اولاد و الصلب اولاد الميت ثانيا في سهمي الميت انما و قالوا انما لنا
 ذواتكم لو تم بعد موت ابيكم يقال لهم ان الواقف شرط ان من مات
 لم يترك ولدا ولا نسل كان نصيبه مرددا الى اصل غلة الصدقة و يجوز
 على اكلها و شروطها فيرد نصيب من مات عن غير ولد و نسل الى اصل
 الصدقة و تقسم على مستحقها و يعطى كل ذي حق حقه على بشرطه و لو قال اكلنا
 مدينا الموت على امينهم و لم يترك ولدا ولا نسل كان نصيبه مرددا الى ولد
 لصلبي و صون الموت على مالها تقسم الغلة على ثمانية فما اصاب ابوي
 الاولاد و هو الربع كان لهم و ما اصاب الميتين انما و هو الربع ايضا كل واحد
 الذين هم و ولد الصلب على بشرطه و لو قال و كلما حدث الموت على امينهم
 و لم يترك ولدا ولا نسل كان نصيبه منها راجعا الى البطن الذي فوقه
 و مات و امينهم و لم يكن فوقه امنا و لم يذكر سهم من يموت عن غير ولد

فرض ان يكون العشرة
 و انما فوا بغيرها

صورة ما

فرض ان يكون
 بالمائة

صورة اخرى

صورة اخرى

لا نسبل شيئا يكون نصيبه راجعا الى اصل الغلة وباريا بحر اها ويكون نصيبها
ولا يكون للسالكين منها شي الا بعد انقضاء نفقته لقوله تعالى وليك ونسبل ابا
واذا كانت المسئلة بجاهل المقدم او لا من ترتيب البطون وماتت اثنان من
عن غير ولد ثم ماتت اثنان اخرون عن اولاد وكان اولاد امدن اربعة مثلا
ثم ماتت من الاولاد اربعة وامدعت ولد وماتت اخر منهم عن غير ولد
الغلة على ثمانية كما تقدم فما اصاب الا حيا امدن ويدفع سهم كل من البتين
الى اولادها ثم تقسم ما اصاب الا اربعة بينهم ارباعا ثم يرد الربع وهو سهم
البيت منهم عن غير ولد الى اصل الغلة ويقسم على ثمانية اسمها اصابا
من ذلك تقسم بين الاثنين الباقيين من الاربعة وبنائهم الذين
وترك ولدا اثنان فما اصاب الحيين يافذانه وما اصاب البيت يكون
لولد ولو مات امدن من البطن الثاني قبل الا يستحق عن ولد واخوه
كالومات السبتي بغير ولد من البطن الثاني عن ولد بكر وعن امة ثم مات
ابوهم من البطن الا على يكون نصيبه لا اولاد فقط ولا يستحق بكر شيئا الا
نصيبه من نصيب ابيه عمرو وانه مات قبل الا يستحق فلا يستحق شيئا
ما بقي امدن من البطن الثاني لكونه ذكر البطون مترتبة فاذا انقرض البطن الثاني
بشارك بكر البطن الثالث لكونه منه فلو ماتت اولاده العشرة عن عشرة
اولاد مثلا وقد كان له ولدان ماتا قبل الوقف عن ولدين مثلا تنقص
القسم التي كانت على عدد البطن الاول ويصير من اثني عشر على عدد رؤس
البطن الثاني ولم يعمل بقوله وكلما مديت الموت على امدنهم انتقل نصيبه
الى ولده وولد ولد الى اخوه بموت العشرة لدخول بعضهم في الغلة بنصيبه
بلا واسطة ابيه بل بقوله الواقف على ولدك وولد ولدك وانما لم
يستحقوا مع اولاد الضارب لترتيب البطون واذا اصاب رت الغلة البطن
الثاني ومات منهم امدن ولدا ونسبل انتقل نصيبه اليه على ذلك
الشرط وهكذا الحكم في كل بطون ان تنتهي البطون موتا فالخرفان ما كان
ان يتقل بنفسه لا يعمل بذلك الشرط وما لم يكن يعمل به ولو مات جميع
البطن الثاني عن اولاد بعضهم عن امدن وبعضهم عن اثنين وبعضهم عن ستة
مثلا تقسم الغلة على عدد رؤس البطن الثالث بالسوية بالغنا ما بلغوا

صورة اخرى منها

اي لآباء الاربعة

صورة اخرى منها

لو ماتت امة وولد لها ولد
وكانت امة لها ولد
فما نصيبها من الغلة
ان نصيبها من نصيب
ابنها الذي ولد لها

لو ماتت امة وولد لها ولد
وكانت امة لها ولد
فما نصيبها من الغلة
ان نصيبها من نصيب
ابنها الذي ولد لها

الحكم في كل بطن ان ينتهي البطون ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله
عز وجل على اولادك لصلي ما داموا احياء لم يورثهم ولا يخرج عنهم شي منها
غيرهم حتى ينفقوا فاذا انقضوا تكون الغلة لولدك واولادهم ابا مائنا
ثم من بعدهم السالكين وكلما مديت الموت على امدن من ولدك لصلي كان
لولده ثم من بعدهم لولدك ثم لولد ولدك ابا مائنا سالكين وكل من مات من
اولاد ولدك عن غير ولد كان نصيبه راجعا الى اصل الوقف وباريا بحر
كان الوقف باريا ونقصت غلته فيما شرطه ثم اذا مات امدن من اولاد
ينقل نصيبه الى ولده على ما شرط ثانيا من انتقاله الى ولد ولد وانسخ
قوله لا يخرج عنهم شي منها الى امته لكونه متاخر امة ولو قال على
يكون الغلة لولد وولد ولد ابا مائنا سالكين من اولاد الذكور دون الاناث
الا ان تكون ازواج الاناث من ولد ولد الذكور فكل من رجع بنسبته
الواقف بالآباء فهو من عقبه وكل من كان ابن من غير الذكور من ولد
الواقف فليس من عقبه ولو قال على زيد وعلى ولد وولد ولد ونسبه
وعقبه ابا مائنا سالكين ان يدا بزيد وبالبطن الا على معه ثم وولد
حتى تنتهي البطون وكلما مديت الموت على امدنهم وله ولد كان نصيبه من
الغلة لجميع ورثته يقسم بينهم على قدر ميراثهم منه وكلما مديت الموت
امدن ولم يترك ولدا كان نصيبه منها مردودا الى اصل الوقف وباريا على
احكامها وشرطها ثم من بعدهم الفقراء والسالكين مع ونقسم الغلة
بين زيد واولاده من البطن الا على على عديهم ولو كانت اولاده خمسة
بنين وابنتين كانت القسمة على ثمانية لكل وامد منهم سهم فاذا مات
زيد ولم يترك غيرهم من الورثة او ماتت امد اولاده ولم يترك غيرهم
من الورثة يسقط سهمه ونقسم الغلة على سبعة ولو ترك زيد زوجة
وابوين ايضا كان سهم بين جميع ورثته على قدر ميراثهم منه وتامد
اولاده من وجهين وهو ما يزجلا في الوصية كما تقدم بيانه انا نقسم
الغلة على ثمانية فياخذ كل وامد من اولاده سهم ثم تقسم سهم ابيهم
وبين بقية ورثته على قدر ميراثهم منه فلو ماتت زوجة زيد وابي
وامدما قسم الغلة اذا ماتت على ثمانية كما تقدم ودفع الى كل ولد سهم

مسئلة
اشاخ او الشرط
بامر كلامه

مسئلة
عقب

زيد واولاده
وتبين فوايد
لا كقيلها

زيد واولاده

مسئلة
وجيب

ثم قسم سهم زيد بين اولاده وبين من بقي من زوجة او ابويه وسقط
 سهم الميت منهم وهكذا الحكم لو مات بعد موت زيد بعض ولده عن ولد وورثته
 اعرافه ايضا يقسم سهمه الذي هو المثل بين جميع ورثته كما تقدم ويسقط
 من سهم ابيه لترتيب اوقف البطون وسهمه هو باقي الثلث على بقائه ما بقي
 ولد ويكون ذلك الساقط لمن بقي من ولاد زيد وبقية ورثته على قدر ميراثهم
 منه **ولو مات بعض ولد زيد في خيرة زيد عن ولد ذكر وزوجة وام مع ائمة**
فوجب الامر الى السدس في الرقعة الى الثمن حجب نقصان وتجب الاقوة حجب ميراث
 فلا يتوهم شيء من سهمه ويكون لاهله وامه من سهمه على اعتبار السدس والرجوع
 منه على اعتبار الثمن والباقي لاهله ثم اذا زال الحاجب لا يعود الموقوف الى
 الاستحقاق ولا يكمل لام الثلث ولا للزوجة الربع لان العينة بالاستحقاق
 اونا قصا او الحرمان بالحكمة وقت موت المورث ولو مات بعض ولاد زيد
 بعد موت زيد عن بنت وام وزوجة مع ائمة لا تنجب اقوته لها فقسم سهمه
 بين ورثته على مقدار ميراثهم منه **ولو مات عن ابن وزوجة وام ذلت**
الزوجة على نسبة الثمن ثم مات الابن بعد ذلك يستمر حقها على نسبة الثمن
 فاحذر ويرد الباقي الى اصل غلة الوقف **ولو كان اخو لاد زيد موتا بنتا**
عن زوج وبنت يامد الوقح الربع والبنت النصف ثم يرد الباقي على البنت
 واذا ماتت البنت ردت سهمها الى اصل الغلة ولا يكمل زوجها النصف لانا لو كملنا
 لكنا محالين لما شرطه الواقف **ولو كان زيد اولاد موتا قبل اوقف عن ائمة**
دفلا في البطن الثاني وهو اولاد من كان موبدا وقت الوقف والزوجية كما تقدم
 في الصورة الاولى من الاولاد العشرة وما دام زيد حيا يساد كل بطن الى
 يموت ولو مات اخو لاديه عن امرأة مثله فلا شيء لها من الوقف لانها لم تنزل
 زيد وقد علوا واقفا استحقاق ورثته بالومات ولاد زيد ونسبه عن
 وليرتفع **ولو قال الواقف وكلما مدت الموت على ام كان نصيبه لورثته**
وليرقل وكان له ولد يكون الغلة لورثة من مات منهم سواء كان له ولد
ولد او لم يكن ومن مات منهم ولا وارث له كان سهمه راجعا الى اصل غلة
الوقف ولو مات وترك ابنتين وفي يدهما مضعة يزعم انها وقف على
من ابيه والابن الاخر يقول هي وقف علينا قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله

قال ذوالقعدة
 وقف من ائمة
 قال اخره عليا

القول قول الذي يدعي انها وقف عليه لا نهما تصادقا انها كانت في يديهما
 وقال غيره القول قول ذي اليد والاول اصح والله اعلم **فصل فيما لو شرط الوقف**
في الوقف على اولاد وان من انقل الى مذهب **اعترافه بغيره او**
ذكر غيره من الشرط لو وقف على ولده ونسبه وعقبه ابنا ماتا لمواتهم
 بعدهم على المسالك وشرط في غلة وقفه ان من انقل منهم من الاثبات
 وصار المذهب الاعمال فهو خارج مع الوقف ويخرج منه بخروجه ولو
 كان الواقف من المعتزلة وشرط عكس هذا الشرط عمل بشرطه وهكذا الحكم
 في سائر المذاهب ولو اردت يخرج ايضا وان لم يكن الكفر مذهبا مختلفا فيه
 لان مذهب اهل الاثبات الاسلام والقول بشرائعه الاسلام من يخرج
 عنه فقد ترك الاسلام وشرايعه والاثبات من شرايعه ولو رجع
 الاثبات بعد ما خرج منه لا يرجع الى الوقف الا ان يكون الواقف شرط
 ان من رجع الى الاثبات يبع غلة وقفه فما لو وقف على من يسكن بغداد
 من فقراء قرابته فانقل منها بعضهم وسكن الكوفة ثم عاد اليها وسكن
 فانه يعود غلته لان النظر منها الى ما لهم يوم قسمه غلة الوقف الا ترى انه
 لو وقف على فقراء قرابته وكان فيهم فقرا واغنيا تكون الغلة للفقراء
 ثم لو افتقر الاغنيا واستغنى الفقراء تكون الغلة لمن افتقر دون من استغنى
 ولو لم ينظر الى ما لهم يوم القسمة لربما لم يرفع الغلة الى الاغنيا دون الفقراء
 وانه لا يجوز لكونه قد شرط الواقف ولو كان بعض قرابته ساكن في الكوفة
 وقت الوقف ثم انتقل وسكن بغداد استحق من الغلة **ولو وقف على ائمة**
المقيمين في البلدة الا من خرج منها فانه لا يعود غلته اذا عاد لانه استثناء
الموصوف بهذه الصفة فلا يدخل تحت الشرط **ولو وقف على اقاربه المقيمين**
في بلدة كذا واخر للفقراء ثم اراد اقاربه الانتقال من تلك البلدة
 يحرمون عن نزله هذا الوقف قال الفقيه ابو بكر البلخي ان كان اقاربه
 تلك البلدة يحصون ويحاط بهم فان وطيفتهم وحقتهم يرد سهمهم
 اينما داروا وان كانوا لا يحصون ولا يحاط بهم فكل من انقل منهم من
 تلك البلدة انقطعت وطيفته من الوقف ويعلى من كان مقيما لها
 ان لم يبق مدتهم مقيما لها بصرف الغلة الى الفقراء قال الفقيه ابو الشيبان

ما لو شرط الواقف
 بغداد ولعيناها
 يوم قسمة الوقف

عدم عود حق من
 ينقل منها ان
 وعوقبانه وعنا
 سقوط
 ان
 ب

فان رجعوا الى البلدة واقاموا بها رجعت اليهم الغلة في المستقبل ولو
وقف على من تزوج من قرابته يكون لمن تزوج وكذلك لو وقف على من
اسلم من قرابته يكون لمن اسلم دون من قبل مسلما ولو قال وقف على
اولادي لصلي ما داموا مضافا فاذا بلغوا قطعت الغلة عنهم وكانت لزيد
ما دام حيا فاذا مات ردت الى اولادي لصلي ثم من بعدهم ولا ولد
ونسلمهم ابدا ثم على المساكين وقال على وادي عشر سنين ثم تكون لزيد
ما دام حيا ثم من بعده ردت الى وادي وسيله ابدا ثم على المساكين مع
الوقف ويجرى على ما شرطه ولو وقف على الصغار من ولد يكون الغلة
لمن كان صغيرا من ولده يوم الوقف ولا يكون لمن يحدث له من الولد
شي منها لان الصغار وان كان يزول لكن يزول ذوالا لا يعود فكان
ذكره بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقر وسكنه بخلاف فائهما جتان العرف
بعد الزوال فلا يكونان بمنزلة اسم العلم فتعبر الصفة وقت وجود الغلة
ولو قال على الاكابر من ولدي كان للاكابر منهم يوم الوقف ولو قال على
اولادي العوران او العيان كان لهم خاصة دون غيرهم لا لله على
الاستحقاق بوصف لا ينتقل عنه صاحبه فصار بمنزلة الاسم فيعتبر ذلك
الوصف فيهم يوم الوقف لا يوم الغلة وهكذا الحكم لو شرط هذه الشروط
في كل موقوف عليه من اقاربه او من الاقارب والله اعلم **باب الوقف**
على اهل بيته والله وحجته وفيه منقطع البعوض اهل بيت الرجل
الله وحجته واحد وهو كل من يناسبه بابا به الى اقصى ابيه في الاولاد
وهو الذي امرت الاسلام اسلام اولهم يسلم في كل من يناسبه الى
هذا الاب من الرقاب والنساء والصبيان فهو من اهل بيته والقراءة
والادعاء والاسباب كل من يناسبه الى اقصى ابيه في الاسلام من
ابيه الى اقصى ابيه في الاسلام من قبل امه فكل من كان من ههنا
فهو قرابة ما خلا ابويه وولده لصلي فانهم لا يستموتون قرابة فيكون له
ولده وامداده ومداته داخلين في القرابة وسباني ما في ولدا الولد
والجد من الخلف في الفصل الا في **فان** قال ارضي هذه صدقة موقوفة
لله عز وجل ابدا على اهل بيتي فاذا انقرضوا فهي وقف على المساكين

مسألة
الوقف على تزويج
او اسم قرابة

مسألة
الوقف على اولاده
ما داموا مضافا

مسألة
اذا وقف على اصغار
ولده لا يلحق بالحد
لجان الفقر والكنة

مسألة
الوقف على الاكابر
من ولده او العوران
او العيان

تفسير القرابة

الغلة للفقر والافقار من اهل بيته ويدخل فيه ابوه وابوايه وان عل
وولد له لصلي وولد له ولد وان سفل والذكور والا ناث والصغار والكنان
والامراء والعبيد فيه سواء والذمي فيه كالسليم ولا يدخل فيه من ولا الا
الذي ادرك الاسلام ولا الا ناث من نسبه اذا كانت اباؤهم من قوم
اخرين وان كان اباؤهم من يناسبه الى جده الذي ادرك الاسلام فهم
من اهل بيته وعلى هذا التفصيل ولا دعمايه واولاد اخواته ولو قيل
اهل بيته نقيضهم وتعتبر الغلة والفقر وقت وجود الغلة فمن استغنى
ذلك حرم ومن افتقر رزق ولو انما رزق الغلة بعد مدة سنين فاستغنى
الغلة واستغنى الفقير يشارك المغني من القسمة الفقير وقت وجود الغلة
بجانب ما لو انما رزق له جماعه من اهل بيته فانهم انما يشاركون
من كان قبلهم فيما ياتي من الغلة بعد وجودهم لا فيما كان موجودا قبلهم
ولو استغنى كل اهل بيته تصرف الغلة الى المساكين وان افتقروا تعود اليهم
ولو وقف المرأة على اهل بيتها لا يدخل فيه ولدها ولا امها الا ان يكون
زوجها او امها من اهل بيتها ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز
وجل ابدا على اهل بيتي او على قرابي ومن بعدهم على المساكين نعم الوقف
وتكون الغلة لاهل بيته دون قرابته ولو لم يوطهم في الوجين جميعا لم يملك
القرابة فانهم يدخلون في خال ارادة القرابة دون ارادة اهل البيت فلا
يعطون بالشك ولو قال على غني واولاد غني واهل بيتي ومن بعدهم
على المساكين يقع ايضا لا يستحقاق غني واولاده الوقف في الوجين
جميعا اما بانفسهم واما بابا يقيم من اهل البيت ثم يقيم اليهم بقية اهل
البيت ونقسم الغلة على عدد رؤسهم ويعطى لزيد ولا ولده ما اصابهم
ولا شيء لبقية اهل البيت لبوتهم في مال وسقوطهم في مال ويكون
ما اصابهم للمساكين بخلافه **فان** قال على زيدا وعلى عمر وعلى المساكين فانه
لا يقع وقد تقدم توجيهه في باب الوقف الباطل والله اعلم **باب في**
الوقف على قرابة وارحامه او اقارب او غلة او اقرب
الناس اليه لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا على قرابي
او قال على ارحامي او اساني او ذمي نسب متى فاذا انقرضوا فهي

الوقف على الغلة
تت وجود الغلة وذكر
انه صرف الغلة لما

وقف المرأة على اهل
بيتها

وقف على اهل بيته
او على قرابته

وقف على غني واولاده
او على اهل بيته وفيما
انقطع البعوض

اجتمعوا متفرقين ولو كان له ثلاثة اعمام وعمات متفرقين او ثلثة
 اخوال وفلاته كذلك كان من لا بون اولاً من لأم وب والخال والخاله لا
 اولاً من لأم لأم اولاً من لأم لأم او لأم لأم لأم او لأم لأم لأم لأم
 لا بون على قول ابن حنيفة وعلى القول الاخر مما سواهما من لأم لأم لأم
 في قول ابن حنيفة وفي قولهما مما سواهما من الفروع اذا اجتمعوا متفرقين حكمهم
 موكلاً وعند ابن يوسف ومحمد فرائسته من جهة ابيه وفرائسته من جهة امه
 ذكراً كانوا اواناثاً او مختلطين ويقدم الاقرب فالأقرب منهم على شرط
 الواقف ولو كان له اخ لأم لأم وابن اخ لا بون تقدم اخوه على
 اخيه لا بونيه وابن اخ لا بونيه يقدم على ابن ابن اخ لا بونيه ولو كان له عم
 لا بونيه وابن اخ لا بونيه كان الاخ مقدماً واو لا ذ الاخوة ولو لا مير وان بعدوا
 يقدمون على الاعمام والعمات ولو لا بونيه فلا يعطى ولد الجدي حتى يفرغ ولد
 الاب اعطاءً وعطاءً وهكذا كلما ارتفع الى بطن لا يعطى من فوقه حتى يفرغ هو
 اعطاءً او موتاً ولو كان له جد لأم وابنة اخ لأم كان الجد اولى عند ابن
 حنيفة وعندهما بنت الاخ من لأم اولى الاقارب من ولد لأم وكذا لو كان
 له بنت اخ لا بونيه اولاً وبنت لأم كان الجد عند ابن حنيفة اولى وعند
 بنت الاخ اولاً وبنت البنت مقدمة على الجد اولا لأم وبنت البنت مقدمة
 على بنت بنت الابن وبنت الابن كابن البنت تحددت لأم او اختلفت وبنت
 الغمة مقدمة على غمة ابيه ولو لا بونيه وخالته مقدمة على بنت عم ابيه
 وبنت خالته مقدمة على خال ابيه قال الحنفية فان ترك عمًا وعمه وفا
 وخالة فعلى نهب ابن حنيفة ان نصف الغلة للعم والنصف الباقي بين
 الغمة والخال والخاله اثلاثاً وعلى قول ابن يوسف ومحمد الغلة بينهم جميعاً
 بالسوية وان ترك عمه وخالاً وخالة فالغلة بينهم جميعاً في القولين ويتبع ان
 يحل للعم في المصون الا اولى على انه لا بونيه والبواقي لا بونيه وفي الثانية
 على ان الحل لا بونيه لأم حلالاً للطلق ما ذكره هو وغيره مفضل من تقدم
 ذكراً لا بونيه من الجهتين على ذى الالب منها ومن تقدم الامام ذاك
 على ذى لأم والله اعلم **فصل اثبات قوت مشاركة القريب فيما اتي**
 عليهم لو قال رضى هذه صدقة موقوفة على قريتي من جهة ابي ومن جهة

بنت اخ لا بونيه وابن اخ لا بونيه

ابن حنيفة وابن يوسف

كان الوقف عليهم جميعاً وتقسيم الغلة على عدد هم يسوى فيها الغنى و
 الفقير فلو ما قوت الى القاصي والفاقر من قرابة الواقف ومحمد بن
 من قرابته بامرهم القاصي باثبات قرابته منه بالينة والحق في ذلك
 متى وافقوا وهو ان كان موجوداً ولو كان له قراب من موقوف ثم ائتم
 بقربى اخرين لا يسرى وارث عليهم الا ان يكون عند عقد الوقف ولو
 لم يكن له وصي اقام القاصي للوقف قتيماً وصعده خصماً لمن يدعى انه قرابة
 الواقف ولو اخضر المذمى وارث الواقف وادعى عليه لا يكون خصماً
 الا ان يكون قتيماً على الوقف لانه خرج عن ملاك الواقف ولم يدخل
 الوارث فكان الامر فيه الى القاصي لعموم ولايته ويشترط ليقول شيئا
 الشهود ان يشهدوا ويقرروا القرابة فاذا شهدوا بانه اخوه بدلت
 بانه لا بونيه ولا بونيه اولاً بيه اولاً منه لان القاصي لو قبل ذلك لقصى له
 بمجول ولا ينبغي له ذلك وكذلك في النعم والخال وابن النعم وابن الخال فاذا
 ثبت كونه قريباً وشهدوا انهم لا يعلمون الواقف قرابته غير هؤلاء نعمت
 الغلة بينهم على عدد هم فلو غفل القاصي ان يسئل الشهود انهم لا يعلمون
 له اقارب غيرهم امرهم باعادة البينة فان لم يقدر واعا من يشهد لهم
 بذلك وطال الامر سجدت الغلة عليهم ويوفد منهم كفلاً بما يدفع اليهم
 فان اقام مذهب القرابة شاهدين فشهدا بان القاصي الفلاني اشهد ما اته
 ففي هذا بانه ترتيب فلان الواقف ولم يفسر اسماً يستحق اجازتها واصلها
 على الصحة ولو كان الا وصياً جماعة يكفي بالتعوى على واحد منهم ولو حكم القاصي
 لرجل بانه قرابة الواقف ثم حضر ابنه واقام بينة على انه ابن المحكوم له
 ذلك لا يستحق الوقف والمرأة وابنها والجد وولده وان سفلوا
 وابنه في حكم الحاكم ولو حكم القاصي لرجل بانه قرابة الواقف وفسر الشهود قرا
 لا بونيه ثمة اخر واقام بينة انه اخو المقتضى له من ابويه قضى له بها كذلك
 ولو فسر قرابته بانه لأم بيه واقام بينة انه اخو الميت لا بيه قضى له
 كذلك وهكذا حكم قرابة الامة ولو قضى لرجل بانه عم الواقف او خاله
 وفسر خاله ثم حضر رجل وادعى عليه انه قرابة الميت واقام على ذلك بينة
 بقبلها القاصي ان كان المقتضى له اذن من الوقف شيئا والا فلا لعدم كونه

تفسير الغلة

ابن حنيفة

عقله القاصي عن التفسير

مسألة اذا حكم لرجل القرابة واثبت رجل بانه

كونه خصما وهذا استحسان وفي القياس بقبول مطلقا وان شهدا بالوقوف
 لرمل بانه قرابة الواقف وفتراها قبل الشهادة ودفعه الوقف ولو شهد
 رجلون من صحت قرابتهما من الواقف لرمل بانه قرابته وفتراها قبلت
 ودفع لهم في الوقف وان لم يقبلهما القاضي لعدم ظهور عدلتهما لاجاز
 للشهود له ان يشارك الشاهدين فيما يتوهمان من الغلة موافقة لما يزعمهما
 لو شهدا لقرابة بعضهم لبعض بان شهدا اثنان لاثنين بالقرابة شهد
 المشهود لها الشاهدين بالقرابة لا تقبل الشهادة والله اعلم **فصل في**
الوقف على فقر قرابته وكيفية اثباته وما يتعلق بذلك لو وقف رجل
 ارضه على الفقراء من قرابته او على من افقر منهم فثبت رمل بانه منه
 وفقره ودفعه الوقف وقال محمد لو قال على من افقر من قرابي يكون الغلة
 لمن كان غنيا ثم افقر وتبين فيه اشتراط تقدم الغنى ولو قال على من يصبح
 من قرابي فهي لكل من يكون محتاجا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا
 ثم احتاج او كان محتاجا من الاصل ومثله المكين والفقير ولو وقف
 على فقراء قرابته وكان فيهم يومجي الغلة فيقر فاستغنى او مات قبل ان يذ
 حصته منها كان له حصته لتبوت الملاك له وقت مجيها ولو ولد امر
 قرابته بعد مجيها ولذا لا قل من سنة اشهر لا يستحق منها شيئا لا
 مستحقها هو الفقير من قرابته والمحل بعد فقير اذا الفقر الحاجة وهو
 محتاج الى شيء فصاد بهزلة الغنى من قرابته وقت مجيها بخلاف ما لو
 وقف على ولده او وقف على قرابته فجاءت المرأة بولد لا قل من سنة اشهر
 من يوم مجيها فانه يستحق حصته منها لتعلقه الا استحقاق بالنسبة
 هار له رحمه الله واذا وقفها على فقراء قرابته ولم يقسم غلة سنة حتى
 جاءت غلة اخرى وكان نصيب كل واحد من كل غلة نصيبا استحقوا الكل
 ان دفعت اليهم الغلات معا والا لا يستحقون الثانية لصيرورتهم اغنيا
 بقبض الاولى الا اذا انقص وكذلك لو وقف رجل على الفقراء من ولده
 ابن عبدالله ووقف اخر على الفقراء منهم ايضا فجاءت غلة الوقف استحقوا
 الكل ان دفعت الغلات اليهم معا مطلقا والا فان كان المدفوع اليهم
 او لا نصيبا نصيبا لا يستحقون الغلة الا اخرى وتكون للسالكين وان كان

مسند
 شهادة ابو الوفاء
 لا غير القرابة

مسند
 ابو الوفاء
 سنة اشهر

فاذا جاءت غلة قبل
 سنة سابقة
 حتى يبين وقين

في الوقف على الفقراء
 من قرابته

من نصيبا يستحقوا الا اخرى ايضا لو قال كل من الواقفين على ولد زيد
 كل فقير منهم فوته من غلة هذا الوقف فجاءت الغلات معا استحق كل فقير من
 غلة كل وقف فوتا وان جاءت امداما قبل الاخرى وان منها كل واحد منهم فوتا
 ثم جاءت الاخرى لا يستحقون منها فوتا اخرى فان كانوا قد انفقوا بعض ما افدوا
 من الاولى افدوا من الثانية فوتا اخرى وهكذا الحكم في وقف الرجل الوامد اذ
 يعقدين بجاهل فاما لو وقف ارضين بوقف واحد على هذا الوجه فانه لا يستحق كل
 فقير غير قوت واحد ثم الفقير الذي يجوز له الدفع في الوقف على الفقراء الذي
 يجوز له اخذ الزكاة على ما بين في موضعه من كتاب الزكاة وكيفية اثبات الفقر
 يشهدوا انه فقير لا يعلمون له مالا ولا عرضا يخرج بملكه اياه عن حال الفقر
 فاذا شهدوا له هكذا دفع في الوقف واحتمال ان له مالا ولا يعلمون به لا يثبت
 في شهادتهم لانه ليس عليهم ان يعلموا الغيب وانما عليهم ان يشهدوا
 بما يظنهم من امره كاثبات القاضي فقره ليدون ولو كان ثبت الفقر
 ولما غنى تجب نفقته عليه لا يدخل في الوقف واذا لم يعلم القاضي ان له ولدا
 انه لبي له احجب نفقته عليه فان مله دفعه والا فلا وسياتي
 تمام الفروع في الفصل الذي يليه فان شهد له رجلان بالفقر بعد ما جاءت
 الغلة لا يدخل فيها وانما يدخل فيما يحدث منها بعد الشهادة الا ان شهدا
 له في وقت ويسند فقره الى زمن سابق فانه يقضى له بالا استحقاق من
 مبداء الزمن لا قبله وان طال رمل ليس من قرابة الواقف ولكن ولا
 من قرابته يجوز له ان يثبت فقرهم وقرابته منه اذا كانوا اصغارا و
 اما الكبار والعقلاء فاليهم اثبات قرابته منه وفقرهم ووصى اليهم
 ذلك كاليهم ولو لم يكن لهم وصي وكان لهم امر يجوز لها ذلك ولو لم يكن
 لهم امر وكانوا في حجر ابيهم يجوز له ان يثبت ذلك استحسانا وكذا القم
 الحال وهو نظير العقب في قول الملقط الهبة له واذا ثبت فقرهم وقرابته
 وكانوا في عيال عنهم او عا لهم يدفع اليه ما زاد لهم من الغلة ان كان
 له ويومر بانها قضا عليهم والا تدفع لاميهم ويومر بان ينفعها عليهم فاذا
 ثبت القرية فقره بالنسبة الى فقر قريبه زيد مثلا ثبت فقره في حق كل
 من افاد به على فقره الا قارب وبسبب مسجحا الى ان يثبت انه استغنى

مسند
 الفقير الذي يثبت
 الوقف
 كيفية اثبات الفقر

مسند
 اثبات قرابته
 من الواقف

مسند
 ثبوت فقر الوقف
 بكيفية فقير

المدة او قصرت في القياس في الاستحسان يكلف شهوداً في فقره في هذه
 الحالة ان طالت فلو قال بعض هذا الوقف للقاضي ان هذا اصاب مالا
 صار به غنياً وطلبوا منه ان يحلفه في ذلك يحلفه بالله ما هو غني اليوم
 عن الدخول معهم في الوقف ولا يحلفه انه ما اصاب مالا صار به غنياً
 لاحتماله اصابه ثم انفقوا واذامات القاضي الميت للفقر والقرابة
 او عزل يكفيه اقامة بينة عند القاضي الثاني ان الاول اثبت فقره
 وقرابه من الوقف ولو تعارضت بينة الفقر والغنى تقدم بينة
 الغنى لانها مثبتة ولو طلب معلومه عن مدة ماضية وهو غني وقت
 وقالها استغنى لان لا يعطى شيئاً عما مضى ما لم تقدم بينة على ما
 من مدونة الاستغنى وهذا استحسان وفي القياس ينبغي ان يكون القدر
 قوله والله اعلم **فضل في الوقف على الصالحين فقر قرابته او لا**
فلا قرابة ولا خروج فلا خروج لو قال ارضى هذه مدة
 موقوفة لله عز وجل بنا على الصالحين من فقراء قرابي ثمن بعدهم على الشا
 مع الوقف واستحق غلته من فقر قرابته من كان مستوداً ولم يكن موقوفاً
 ولا اصاب ربيته وكان مستقيم الطريقة سلمت الناحية كما ان الذي قيل
 السوئتين بمعارف البيت ولا ينادم عليه الوقف ولا قدراً للحسن ولا
 معروف بالكدب فهذا هو الصالح عندنا ومثله اهل العفاف والخير
 والفضل ومن كان امره على خلاف ما ذكرنا فليس هو من اهل الصلاح ولا
 العفاف ولو قال قرابي الا قرب فلا قرب ومن بعدهم على المساكين
 الغلة كلها للاقرب فلا قرب من قرابته وامدا كان او اكثر بينهم بالسنة
 فاذا مات الا قرب انتقل الوقف الى من يليه وهكذا كلما انقرض بطن
 ينتقل الى من يليه الى آخر البطون فاذا لم يبق منهم امد تكون الغلة
 للمساكين وهكذا الحكم لو قال يعطى غلته لا قرب الناصر الى نسباً او رجا
 الا قرب فلا قرباً وقال لا ذى فاذا ذى قال الحسن رحمه الله في رجل
 اوصى ثلث ماله للاخوج فلا خروج من قرابته وكان في قرابته من يملك
 مائة درهم مثله وفيهم من يملك قل منها انه يعطى ذوا الا قل ان يصير
 معه مائة ثم يقسم الباقي بينهم جميعاً بالسوية فالخضاف رحمه الله

ما اذا ادعى ان
 بضم الميم
 لا

ما اذا ادعى ان
 بضم الميم
 لا

ما اذا ادعى ان
 بضم الميم
 لا

ما اذا ادعى ان
 بضم الميم
 لا

والوقف عندي بمنزلة الوصية ولو قال ان يبدأ بالأقرب فلا قرب من
 فقراء قرابي فيعطى من الغلة ما يغنيه يعطى الا قرب منهم ما نفي درهم
 ثم الذي يليه كذلك الى آخر البطون وان فضل شيء يكون بينهم وان قصر
 الغلة يبدأ بالبطن الا يعطى كل واحد نصيباً ثم ونم كذلك الى ان تنفد
 الغلة مع الوقف ونصرف الغلة على ما شرط ولو قال ان يبدأ بأقرب
 لا نسباً او رجا فيعطى من غلة هذا الوقف في كل سنة الف درهم ثم يعطى
 من يليه في كل سنة تسعة دراهم ثم من يليه في كل سنة ثمانية دراهم
 ونسبته هذا القدر الى آخر البطون يعرف للبطن الا يعطى الف ثم ونصرف ما
 لان تنفد الغلة ثم تجوز من لم يفضل له شيء ومهما زاد من الغلة ما قال الوقف
 يكون للمساكين لا سبيفاً الا اقرب ما نفي لهم ولو قال ان فقر قرابي الا قرب
 فلا قرب يبدأ بأقربهم اليه بطناً فيعطى كل واحد ما في درهم ثم يعطى الذي
 يليه كذلك حتى تنفذ الغلة وهذا استحسان وفي القياس يعطى الغلة
 كلها للبطن الا قرب منه ولا يعطى لمن بعده شيء حتى ينقض الا قرب ذكره
 هاتك رحمه الله ولو جعل ارضه وقفاً على فقراء قرابته ثم من بعدهم
 على المساكين وكان له اقايب فقراء واقارب غنياً ولا غنياً اولاد
 لا صغارهم كاد وصغار ذكور واناث والكل فقراء يعطى الغلة لا قارب
 الفقراء ولا اولاد ولا غنياً الذكور الكبار القادرين على الكسب دون اولاد
 والصغار والاناث الكبار لغرض نفقتهم على ابايهم فلا يدخلون فيه
 ومثله لو كان الاب فقيراً وابنه غني وكان له اولاد الكبار الفقراء
 اولاد اصغار فقراء لا يعطون شيئاً من الوقف لوجوب نفقتهم على
 مذهبهم ذكوراً ونساءً وهذا وهكذا الحكم في المرأة المؤسرة اذا كان لها
 اولاد كبار وصغار فقراء وهم اقايب الواقف ولو كان الواقف خراجه
 فقيراً وزوجها غني لا يقرب لها شيء من غلة الوقف لغناها بغني زوجها
 وكوبالعكس يقرب له لعدم غناه بغناها ولو كان له قرابة فقيرة
 ولها اخ او ابن اخ او مال مؤسرة تدفع في الوقف وان كان يقرب لها
 النفقة عليهم والاضداد الصغار انما يعد غنياً بغني ابويه او بويه
 من جهة ابويه فقط وان الرجل الفقير والمرأة الفقيرة انما يعدان

ما اذا ادعى ان
 بضم الميم
 لا

ما اذا ادعى ان
 بضم الميم
 لا

ما اذا كان للفقير
 من كسبه عليه
 النفقة

غنية

غنيتهن بغير تزويجها فقط ولا بعد الفجر غنيتهن غيرهم
من الغريب قالوا الخفاف وهذا مذهب أصحابنا رحمهم الله ثم قالوا
عندك وبالله التوفيق انه يجب ان يعطى هؤلاء وان كان يفرضهم النفقة
على امرئ من يلزمه نفقتهم لا ثم قالوا ان الرجل ان يامد من الزوجة اذا كان
له منزل وفادى ومنع بيت لا فضل فيه ثم قال ولا اقول ان فقير يكون
غنيا بغير غنى والبيتي صلى الله عليه وآله يقول كل ذي مال الحق بماله من
الناس جميعين وانه هذا له بما حصله ان امر الناس على فلا فوله
رايا الناس لم يجوزوا في كلهم ان يقولوا اولاد الاغنيا من الفقراء
ويضيفونهم الى غنى آبائهم فكان الغنى عندهم على ذلك ويجوز وصاياهم
على ذلك ودققتهم على معانيهم التي ترى انهم ارادوها **فصل في وقف**
داره على سكنى اولاده ثم على المساكين وبيان من عليه المنة لوقال
رجل داري هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا على ان يسكنها ولدي
وولد ولدي ونسلي ابدا ما تسالوا ثم من بعدهم يكون غلتها
للمساكين صح الوقف ويكون سكنها لاولاده واولاد اولاده ما
منهم احد ولو كثر بقى منهم فامد واراد ان يوجرها او ما فضل عنه منها
ليس له ذلك وانما له السكنى فقط وكثر اولاد الواقف وصار
الدار عليهم ليس لهم ان يوجروها وانما ينسبط سكنها على عدد هم
ومن مات منهم بطل ما كان له من سكنها ويكون لمن بقى منهم فلو
كانوا ذكورا واناثا واراد كل من الرقاب والنساء ان يسكنوا معهم نسائهم
واذواجهن معهم ومنهم ما زاد ذلك ان كانت الدار ذات مقام يترقى
وتعلق على كل وامد باب وان كانت دارا وامدة لا يمكن ان يقسم بينهم
لا يسكنها الا من جعلهم الواقف السكنى دون غنيهم من نسائه
الرجال ورجال النساء ولو جعل سكنى داره لبياته دون الذكور كانت لبياته
لباته لصلبه فقط ولو كان له من اذواج كان الحكم فيهم كالمقضية ولو كان
سكنها لبياته ونسائه واولاده وان سفلت كانت السكنى لكل
من ولده وولد ولده ونسله ابدا تقسم سكنها بينهم على عدد
ومن مات منهم سقط حقها وكذلك من تزوج منهم ومنجبهم رزقها

مستند
اختار المتأخرين
فلا قول غياثا

قول سيدنا محمد صلى الله عليه وآله
كثير وقفه بعدة من الخصال

عدم بوار اماره
الدار الموقوفة
السكنى

ما اذا اراد الواقف
عليه السكنى اسكان
زوجته او ذريتها
وخشيه

محل السكنى لبياته
نقط اولياء اولاد

مستند
مستند
تزوج منهن

كان ملقها او مات عنها وعادت عادتها في السكنى ولو شرط ان تزوج
منهن فلا سكنى لها سقط حق من تزوج منهن ثم لا يعود حقها بموته
او طلاقها الا ان يشترط ان مات زوجها او طلقها عادتها في
السكنى وعلى هذا لو كان مكان البنات امهات اولاد ولو شرط تقدر
بطن على بطن كان كما شرط وشرط سكنها بعد انقراضهن وتزوجهن
للذكور من اولاده واولاد اولاده ابدا ما تسالوا كان كما شرط وتزويج
سكنى داره لولده ثم من بعده لولده بعينه ليس لولده ولا لمن بعده ان
غيره فيها الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا
للسعيرو وهو بمنزلة ضيف مضافه تجارة الاجارة فالحق توجب ضامنا
وهو لم يشترط له فلا يجوز وهي نظير الوصية بخدمة العبد في عدم بوار
اجارته ولو جعل سكنها لوامد بعد فامد تكون مرقمتها واصلا حقا
من بدائه الواقف بالسكنى ويقال له رتمها مرقمة لا غنى عنها وهي ما
يخرج من خزائنها ولا يلزمه ان يزد من ذلك ولو ورد الا ول جطلها او اد
جدوعا في سقفها بدلا عما انكسر منها ثم مات وانقلت الدار لغيره
يكون ذلك لورثته الاول ويقال للشافى ان شئت فادفع اليهم فتملك
ويكون ملكا لك ولا توجب وتوقع اليهم فتملك ذلك من الامور ثم يعود
سكنها اليك ولو انهدمت وقال الاول انا ابنيها واسكنها كان له
ذلك واذا مات يكون البناء لورثته ويقال لهم ارفعوا بناكم عن الدار
وحذروا والفرف بين هذه وبين ما قبلها ان ما رتم به لا يمكن خصيله
او يمين الا يضرب بخلاف البناء فان كله لهم فلهما مائة ولبس الشا
ان يملك البناء بقيته بدون رضاهم ولو حصصها الاول والآخر
سطوحها ثم مات لا يرجع ورثته بشئ لان ما لا يمكن امد غنيته هو
وفهم الهالك الا ترى ان رجل لو اشترى دارا وطبخ سطوحها وحصصها
ثم استخفت ليس له ان يرجع بقيمة ذلك وانما يرجع بمن الدار وبما يكن
هدمه وتسليمه اليه ويرجع بقيته مبنيا على الباع لكونه مغرورا
ولو امتنع من له السكنى من رتمها امرها القاضى ورمتها من امرها
ثم اذا استغنت ردت اليه السكنى وهكذا الحكم اذا صار للمساكين

ما اذا جعل سكنى
لزيد بعد ولده

بيان المرتضى وقد
رتمها ما يتعلق بها

امتناع الواقف
عليه من الرقيم

توجروا ثم من غلتها وما فضل منها يكون لهم ولو امتنع أهل الموقوف عليهم
من الترميم بقسم الدار ونحوه نصيبه مدة يحصل منها تدبير ما يتوهم لو
دفع من عنده ثم بعد ذلك يرد إليه نصيبه **ولو قال جعلت سكاها**
مدة حياته ان شاء سكاها وان شاء امرها وان غلتها وله ان يجعل
سكاها لثأ من الثأير بفعل ذلك كالأبوة واذا مات زيد من
جعله زيدا سكنى قوم وتكون غلتها للمساكين صح وكان زيد ان يجعل
سكاها بعد قوم وليس له ان يفوض لغيره ما فوض إليه الا بشرط منه
له عند الوقف **ولو كان الموقوف عليهم مرتين** فجعل النفوذ المذكور
لواحد منهم بعينه **المتفق** لو جعل سكاها لزيد معين ثم من بعد
بناته او امهات اولاد دفع والله اعلم **فصل في الوقف على العلوية**
او المتعلمين في بغداد او المدرسة القلابية اذا وقف على المتعلمين
فان كان على من على بلدة بعينها كبغداد مثلا وكان بعضهم يختلف الى
الفقهاء لكنه يستغل بكتب العلم فيما يحتاج اليه لا يحرم وظيفته لانه
نوع تعلم وان كان لا يستغل اصلا لا يستحق شيئا فان خرج منها سنة
ثلاثة ايام بطلت وظيفته لانه مسافر وان خرج الى ما دونها فان
خمس عشرة يوما فذلك لانه مدة طويلة وان مكث اقل منها فان خرج
لشيء له منه بد كالنزهة يحرم وان كان لا يبدله منه لطلب القوت لا يحرم
لانها مدة يسيرة سألها بالابد له منه وان كان الوقف على ساكنة مدته
بعينها لا يستحق الا من جمع بين السكنى والتقفة لان السكنى مشروطة لطلب
والتقفة مشروطة لانه وعرفا والسكنى لا يتحقق فيها الا بان يأوى الى
بيت من بيوتها مع اثائه والاب السكنى فان كان يتقفة فيها نهائيا او
بيت خارجها للحراسة لا يحرم لانه لا يتخذ بالشراطين وان قصر في التقفة
نمائنا واشتغل بشغل آخر فان كان بجبال يعد من متفقه المدرسة رتب
والاخرم ولو وقف على العلوية السالكين يبلغ مثاق ومثلهم شيئا من
الوظيفة ومنهم من يغيب عن البلد سنة او نحو ذلك قال الفقيه ابو بكر
البلخي من غاب منهم ولم يبلغ مسكنه ولم يتخذ مسكنا اخر فهو من سكان
بلخ ولا بطل وظيفته ولا وقفه قال ودلت المسئلة على بقاء الوقف على

ما اذا فوض زيد سكن
في واسكنها لغيره
في حياته

بطلان الوضعية
بالشتر

ساكن المدرسة
وبان الشتر

الوقف على شيئا

سكنى

في هاشم كاتخذ الوضعية لهم ولا يجوز صرف الزكاة اليهم هكذا قاله العلماء
الا امام ابو حنيفة الذي روى رحمه الله والله اعلم **باب الوقف على قوم يتقدم**
بعضهم على بعض ولو قال رجل **لعل سكاها** ورثه فلان لو قال رضى هذه
صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا على زيد وعمرو وما عاشا ومن بعدهما على
المساكين على ان يبدأ بزيد فيعطى من غلة هذه الصدقة في كل سنة الف
درهم ويعطى عمرو ثلثه لسنة جازا الوقف **وبدا بزيد** في دفع اليه الف
ثم يعطى عمرو ثلثه لسنة ومما فضل كان بينهما نصفين لجمعهم اياها
اولا بقوله على زيد وعمرو ولولم يرد عليه لكان الكل بينهما انصافا فلما
فضل لبعض عمل به فيه فان لم ينف الغلة بما قال يقدم زيد ثم ان فضل
عنه شيء يدفع الى عمرو والا فلا شيء له وان جاءت الغلة بعد موت زيد
وكانت ثلاثة الاف مثلا وقوت عمرو يعادل القائمة دفع اليه الف
لقوته ثم خمماية اخرى تسكه نصف الغلة كما لو كان زيدا حيا وفضل
الغلة شي والباقي للمساكين ولو لم يجمع بينهما اولا بان قال رضى هذه
صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا يبدأ بزيد فيعطى من الغلة الف درهم
عمرو ثلثه لسنة فجاءت الغلة ثلاثة الاف وكان قوت عمرو يعادل
القائمة يعطى كل واحد منهما الف والالف الاخرى للمساكين لتعينه
لكل واحد منهما قدر معين **ولو قال على زيد وعمرو وبكر** يبدأ بزيد فكل
الغلة له ابدا ما عاش ثم لعمرو كذلك ثم لبكر كذلك فينفذ وقته على ما قال
من تقديم بعض على بعض ثم اذا انقضوا تكون للمساكين **ولو قال رضى**
هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا على زيد وعمرو وما عاشا لزيد
غلتها في كل سنة الف درهم وعمرو ما يات فجاءت الغلة الف انضم
بينهما اسداسا لزيد خمسة اسداس لعمرو وبكر لالف وعمرو سدس لزيد
بما بين **ولو قال لزيد نصفها** وعمرو ثلثها فانقسم على سبعة اسهم لزيد
ثلاثة وعمرو اربعة **ولو قال لزيد نصفها** وعمرو ثلثها فتمت الغلة على
لثلاثة عشر سهما سبعة منها لزيد وخمسة لعمرو لان صاحب النصف يافد
سنة اسهم من اثني عشر وصاحب الثلث يافد منها اربعة ويبقى سهما
ولم يقبل الواقف فيهما شيئا فيكونان بينهما نصفين وانما كانا بينهما

وقيل بان الوقف عليهم ليس جائزا

ولو مات عمرو وبقي زيد
كان الحكم كذلك باخذ الف
وخمماية والباقي للمساكين

ولم يكن للمساكين ليجعله كل الغلة لها في كل سنة ولو اقتصر على ذلك
 كانت كلها بينهما ايضا قال ولكن لما فضل عمل به ايضا الا ترى انه لو قال
 تجوز غلتها في كل سنة على فلان وفلان فلان من ذلك الثلث وسكت
 عن الاخرين الباقي يكون له اصله قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث
 ولو قال تجوز غلتها في كل سنة على زيد وعمر وزيد من ذلك مائة درهم
 وسكت عن الباقي يكون لزيد مائة درهم في كل سنة ويكون الباقي منها
 لعمر فان مات الغلة مائة فقط كانت لزيد ولا شيء لعمر ولو قال ارضي
 صدقة موقوفة لله عز وجل على ورثة زيد ومن بعدهم على المساكين صح فان
 كان له جماعة من الورثة تكون الغلة بينهم على عدد سهم الرقعة والاشية
 كالذكر فلو نزلوا بالموت لا واحد او كان فاما من لا بداء استحق النصف
 والنصف الاخر للمساكين ولو قال على ورثة فلان على قدر ميراثهم منه
 فلان حيا فلا شيء لهم وتكون الغلة للمساكين لانهم لا يستمرون وورثته لا
 بعد موته ولا يتم قد يكونون قبله يكونون ورثة فان مات عن ورثة
 يرجع الغلة اليهم على قدر ميراثهم منه ولو كانت عالة فاستحقاقهم على
 نسبتهم كما لو نزل اخوين لا بويين واخوين لا بوجدة ومن مات منهم
 حصته للمساكين ولا يرد الى من يبقى لا استلامه خلاف الشرط وانما يكون
 قلوبا مات عن امر واخوين يكون نصيبهم مسئلة من اثني عشر لثمة سمات
 لكل اخ خمسة ففضل غلة الوقف كذلك ولا يتغير القسمة بولادته او
 لا الا ان ثبت لكونه خلاف ميراثهم من مورثهم ولو قال على زيد وعلى
 ورثة عمر وعلى قدر ميراثهم منه ومن بعدهم على المساكين يكون الغلة
 بين زيد وورثة عمر وعلى عدد سهم فاذا كانت ورثة عمر وابنين وابنتين
 فثبتت الغلة على خمسة اسهم لزيد منها سهم واحد ورثة عمر ونصيبهم
 على قدر ميراثهم منه فان مات لعمر بعد موته ولد كان حيا دخل مع الورثة
 في الغلة ومن مات منهم صرف سهمه للمساكين ولا يرد الى من بقي لما قلنا
 الاستلام ولو قال بين زيد وورثة عمر على قدر ميراثهم منه استحق زيد
 النصف وورثة عمر والنصف ويقسم بينهم على نسبتهم ميراثهم منه ولو
 قال زيد وورثة عمر ولم يذكر قوله على قدر ميراثهم منه فثبتت الغلة

ما اذا قال على زيد
 وعمر ونسبه

الورثة بين زيد
 وورثة فلان

ما اذا قال بين زيد
 وورثة فلان

على زيد وورثة عمر وعلى عدد سهم فاذا مات من ورثة عمر يسقط سهمه
 وتقسيم الغلة على زيد ومن بقي من الورثة ولا ينتقل نصيبه الى المساكين
 لعدم المانع من الانتقال اليهم ههنا واذ مات زيد تنتقل حصته للمساكين
 لا اليهم لانفراده عنهم بما وقف عليه ولو قال على زيد وعمر ونسبه ليس
 زيد من الغلة شيء وانما هي لزيد وعمر وولدهم ولا مضافة الولد اليه
 ولو قال على ولد زيد ومن بعدهم على المساكين تكون الغلة لولد زيد ولا
 اما ومما مدحت لزيد من الولد في الوقف ومن مات منهم يصير سهمه
 لمن بقي لا للمساكين لانه انما جعله لهم بعد ولد زيد فاذا انقضوا انتقل
 الغلة للمساكين ولو قال على ولد زيد وعمر ونسبه وبكر وخالد ومن بعدهم
 على المساكين فذكر ثلثة مثل تكون الغلة لهم فقط ولا شيء لمن عداهم
 ومن ولده ومن مات منهم يكون نصيبه للمساكين لانه لما عدهم مضافا
 كل واحد منهم منفردا عن غيره بما وقف عليه فيكون بعده للمساكين ولو قال
 على زيد وعمر وبكر ابنا معا شوا ومن مات منهم عن ولده صلبه او ولد
 ولد وان كان ترك نصيبه لولده يكون الغلة بينهم ومن مات منهم
 عن ولد ينتقل ما كان يخصه الى ولده وولد ولده ابنا ولو قال وكل من
 مات من اهل هذه الصدقة وترك وارثا كان نصيبه منها لورثته
 قدر ميراثهم منه ثم كل ورثة فلو مات عن بنت واخوة واخوات كلهم
 لا بويين او لا ب تكون نصف حصته لبنته والنصف الاخر بين اخوته
 للذكر مثل حظ الانثيين ولو جعل ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل
 ابدا على زيد وعمر وولدي بكر ومن مات منهم عن ولده انتقل نصيبه
 اليه وان مات عن غير وارث كان نصيبه مرددا الى الباقي منها
 ما از الوقف فلو مات امهما ولم يترك سوى لغيره لا يرد اليه نصيبه
 بل يكون للمساكين لوقته عن وارث ولو لم يكن امهما من يرث الا
 ومات امهما عن غير وارث انتقل نصيبه لا الى باقي واللة اعلم
 فصل في الوقف على قوم على ان يحضروا ويصلوا ويجرم من شأهم
 او يدخل معهم من يشاء وفي ان يضحوا فوضا لو قال ارضي هذه صدقة
 موقوفة على بني فلان على ان لا يفتل من شئت منهم ومات قبل ان يفتل

ما اذا قال على زيد
 وعمر ونسبه

ما اذا قال على زيد
 وعمر ونسبه

ما اذا قال على زيد
 وعمر ونسبه

بعضهم على بعض كانت الغلة على السوية لعدم اتصال التفضيل بأحد منهم
فإن قال قائل فلو أننا جعلت له كل الغلة لربيع لأنه تخصيص وليس
بتفضيل ولا بد أن يعطى لكل واحد منهم شيئاً فربيع من شأناهم
بما شاء من قليل وكثير مطلقاً أو مدة معينة ولو زاد وقال عبي فلان
وسلهم وفضل وأما منهم وولده وسلياً ابداً ما شأوا ما زاد وكان ذلك
له وسلياً ابداً وليس له الرجوع فيه لأن التفضيل يلحق بأصل الوقف بسبب
فيه ولو فضل وأما بنصف غلة سنة مثلاً ما زاد ويكون أسوة شركائه
فيما يحدث بعدها ونحوه مشيئة التفضيل إليه ولو قال فضل فلان
على أخوته بنصف الغلة وكانوا ثلاثة استحق للفضل ثلثها وأما من
لأن النصف صادرة بالتفضيل والنصف الآخر بينهم أن كل واحد منهم فيه
لكل سدس والنصف مع السدس ثلثان ولو قال لستأ شيئاً أعطى
لبنى فلان شيئاً من الغلة وأعطىها لغيرهم بطلت مشيئته في التفضيل
وصارت بينهم جميعاً لأنه لم يجعل لنفسه مشيئة غيرهم وإذا قال
أشأء أن أعطى ولد فلان وسلياً فقد ابطال مشيئته التي شرطها في التفضيل
الآخرى بطلت ولو قال وصيت بثلث مالي لبنى فلان على أن للرجوع
أن يفضل بعضهم على بعض فقال الوصي لست أرى أن أعطى أحد منهم من الغلة
الثلث شيئاً إن مشيئته قد بطلت وصار الثلث بينهم سواء فالوقف
كذلك وإذا قطعها وأبطلها ما زاد كأنه لم يشرطها في أصل العقد
ولو قال على أن لي أن أخضع غلتها بمن شئت منهم ما دله أن يخصها بواحد
منهم مطلقاً أو مدة معينة وبواحد بعد وأما وجازله التفضيل أيضاً
وليس له الرجوع بعد ذلك وإذا خصها بواحد منهم ثم مات قبل الوقف
عادت مشيئته لأنه إنما خص الوقف بغلتها حياته فتقطع مشيئته
في الاختصاص بحياته فأدامت الوقف فبقيت في الاختصاص على ما هي
قالت له ذلك وهذا عند بمنزلة الذي قال أنخصص لغلة هذه السنة
فلاناً فإذا انقضت السنة عادت مشيئته في الاختصاص وإن ما بعده
يكون الغلة بين من بقي منهم ولو قال على أن لي أن أخرج من شئت
منهم ثم مات قبل ذلك تكون الغلة بينهم جميعاً وأما من أخرج

ما إذا شرط أن يعطى
من شئت منهم

ما إذا شرط أن يعطى
من شئت منهم

أما وأما منهم مطلقاً أو مدة معلومة صح وليس له حرمان الجميع قياساً وأما
مات من بقي منهم أو أخرجهم كلهم بناء على الاستحسان تكون الغلة للمساكين
وليس له أن يعيدها إليهم لأنه لما أخرجهم غلتها ابداً فقد خرجت من أن يكون
لهم وانقطعت مشيئته فيها فصارت للمساكين ولا أن يرد لها من ذلك لأن
فعلة حصل عن مشيئة مشروطة في عقد الوقف فكانه لم يشرط أمداً من ذلك
ولو قال أخرجت فلاناً من غلتها فإن كان فيها غلة موجودة وقت الإخراج
خرج منها فقط وإلا كان خارجاً ابداً والتخصيص كذلك ولو قال أخرجت
فلاناً وفلاناً أو فلاناً أخرجت فلاناً بل فلاناً أو فلاناً بل فلاناً ما صار يخرج
ولو قال أخرجت فلاناً أو فلاناً أخرج امرياً والبيان إليه وله امرهما بغير مشيئته
فيهما وليس له إبقاها لمزوج امرياً لا بعينه ويجوز للبيان أن مات قبل
تقسيم الغلة على عدد من لم يخرجهم ويضرب لهما بسهم وأما ويقال لهما
إن أصطالحهما كان لهما وإلا فهو موقوف فلاناً إلى أن يصطالحا وكذلك لو قال
خصصت بها فلاناً أو فلاناً ابداً له أن يبين من حصته لها وإن مات بطلت
بيانها كانت طاماً وصفتا ولو قال على أن أدفع لهم من شئت ما دله أن يدخل
معهم من شاء ولو عتياً وليس له أن يخرج منهم أحدًا لعدم شرطه إخراجاً
وله ذلك مطلقاً أو مدة معينة ولو قال أدخلت فلاناً بل فلاناً ما صار
دافعاً ولو قال أدخلت فلاناً أو فلاناً فادخل امرياً وليس له مرهما فيجب
البيان ومكر الويت بل بيان ما تقدم ولو قال أرفق هذه صدقة موقوفة
على بني فلان على أن لي أن أعطى غلتها لمن شئت منهم ثم جعل لواحد منهم كلها
أو بعضها مطلقاً أو مدة معينة أو بغيرهم فيها وأما بعد وأما أو فضل
بعضهم على بعض جاز وليس له تغيير ما فضل ولو جعلها لواحد منهم مدة
فضلت ومطلقاً فمات عادت مشيئته ولو قال لا أن أعطى لهما بطلت مشيئته
وكانت بينهم بالسوية ولو قال وضعت في غيرهم كان له بإطالة وهي بينهم
قياساً وفي الاستحسان مشيئته باقية فيهم ولو مات بنو فلان كلهم
قبل أن يسبق لأحد منهم شيئاً من الغلة بطلت مشيئته لتغيره إياها فيهم
وصارت للمساكين ولو مات الواقف قبل أن يسبق لأحد منهم شيئاً
الغلة بينهم بالسوية لأنقطاعها بموته ولو قال أرفق هذه صدقة موقوفة

ما إذا شرط أن يعطى
من شئت منهم

ما إذا شرط أن يعطى
من شئت منهم

لله عز وجل بدأ على ان لا يعطى غلها لمن شئت من بني فلان مع الوفاء
 والشرط وله ان يجعل غلها لمن شاء منهم كما تقدم الا انه اذا قال لا
 ان اعطى غلها لامرئ منهم ولكن اعطيتها لغيرهم بطل مشيئة في اعطائها
 لهم ولا مشيئة له في الا عطاء للغير ليقع فلو كان الغلة للمساكين وكذلك
 ان مات قبل ان يشاءها لم يكون للمساكين لانه لما قال صدقة موقوفة
 لله عز وجل بدأ على ان لا يعطى غلها لمن شئت من بني فلان
 ففانما وكانت على المساكين غير ان له ان يشاء في الغلة ومشية في غير
 عن المساكين الى بني فلان فاضمة فان ضيقها اليهم جاز وان شاء غيرهم او
 قبل ان يوجع منه مشيئة كانت للمساكين لذكرهم اياهم في صدق الوقف انما
 قوله على ان اعطى غلها لمن شئت من بني فلان ثانيا فان استأصا مع الا
 فالوقف للمساكين ولو شاء هم ثم مات منهم امدا جاز له من وصيته
 الى من يشاء منهم دون غيرهم وان ابطال مشيئة في فضته كانت للمساكين
 ولو شاء ما لهم ولا ولا درهم صحت مشيئة لهم دون ولا درهم لعدم
 اشتراطها له في ولا درهم فاذا انقضوا تكون الغلة للمساكين دون ولا درهم
ولو وقف على ارضه صدقة موقوفة على ان للقيم ان يعطى غلها لمن
 من الناس جاز له ان يعطوها الى الفقراء او الاغنياء ولو من ولده او وليه
 الواقف ولو قال جعلتها للاغنياء بطل الوقف كما تقدم ولو جعلها لنفسه
 لا يجوز الوقف ومشية بما لها لا ان لا اعطى يستلزم مطلقا ولا ان لا يعطى
 نفسه ولا تهرى او بمن شئت غير كوكيلها رجلا بان يزوجها بمن شاء ليس
 ان يزوجها من نفسه فاذا قال جعلتها لفلان ما عاينها وليس له ان يعطى
 عنه الى غير لانه بمشيئة اياه صاذا كانا شرطت له في عقد الوقف فلا يفي له ما
 دام حيا وادامات عادت مشيئة ولو جعل زيد غلة سنة من لا بطلت مشيئة
 فيها وهي على حالها فيما بعد السنة وكذلك الحكم فيما لو شاء بعض الغلة لزيد
 ولو لم يجعلها لامرئ مات يكون للمساكين ولو قال ارضه هذه صدقة موقوفة
 على ان لفلان ان يضع غلها حيث شاء جاز له ما جاز في الا عطاء وما جاز
 وضعها في غيره ولو كانها مطلقا او مدة معينة لانه يمكن ان يكون الا
 واضع عند نفسه كما لو قال ثلث مالي الى فلان يضعه حيث شاء فانه يجوز

في الوقف
 ما جاز له

الوقف

له وضعه في نفسه والله اعلم **باب الوقف على المولى** لو قال رجل جرت
 الاصل ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل على مولى ثم من بعدهم
 على المساكين مع وتكون الغلة لكل من اعتقه الواقف وكل من ادركه
 العتق بعد الوضحة يدخل فيه العتق بعد موته من مديريه وامهات
 ولديه والمولى بشرا يخدم وعقدهم والقسمه على الذكور والاناث سوا
 الخالف لبن الواقف كالمواقف تصدق المولى على الكل ويدخل فيه اولاد المولى
 لا يتم مواليه اذ ليس لهم مولى غيره الا من كان من اولاد مولات له وانما
 مولى غيره ولا يدخل مولى مواليه توسط من هو اولي بولاهم منه ولا
 مولى المولاة مع مولى العاقبة ولا مع اولادهم ولو لم يكن لهم سوى مولى
 المولاة استحق استحقاقا ولو مات ابقوا واقف او ابنته او اخوه وله
 مواله وورث ولا يتم لا يدخلون مع مواليه فيه ولا مع اولادهم بعد مو
 ابائهم ولو كان له مولى مولى ولا يه مولى مولى وورث ولا هم يكون
 الغلة لمولى مواليه دون مولى ابيه ولو لم يكن له مولى وله مولى الاب
 ابو يوسف يعطى الغلة لمولى الاب وبه امد هلك وهو استحقاق
 لو قال على مولى واولادهم ونسبهم دخل في الوقف اولاد ذوات لم
 ولو لم يرجع ولا فهم اليه او كانوا من العرب لسوء السبل الذكور وال
 ولو قال على مولى الدين وليت نعمتهم تكون الغلة لكل من اعتقه ولبن
 العتق من جهته لا غير فلا يدخل ولا درهم فيه لانهم ليسوا بمن ولي نعمتهم
 وانما صاروا مولى بالجز ولا يدخل مشترك الولا فيه لعدم فلو لم ولا يله
 ولو قال على مولى ومولى ابا واهل بيتي كان كما شرط ويدخل فيه مولى
 وابيه دون مولى امواله الا ان يكونا من بيته في تدخل مواليهم ولو
 قال على مولى وله مولى اعقدهم او والا منهم وله مولى اعقدهم لا يستحق احد منهم
 شيئا من الغلة وتكون للمساكين كما لا تصح الوضحة لهم لعدم جواز عموم
 المشترك ولا لامرئ بعينه لعدم جواز الوضحة بالمرج ولو زوج الواقف عبدا
 بخره فجاءت منه بولدين ثم اعقبت عبده دخل الولد مع ابيه في الوقف وكذلك
 لو زوج ممتقة بعد الغير فجاءت منه بولدين يدخل في الوقف مادام ابني
 فاذا اعقبت بطل حق من لا يجوز ولا يه الى مولى ابيه وهكذا الحكم لو

مولى المولاة

ميراث المولى

ما اذا قال على مولى
 ومولى اهل بيتي

المولى الا على واحد
 الا ذن

تزوج عبدا او
 مولاته

زوجهما بجزء الاصل فجاءت منه بوليد فقاه ولا عتقا وقطع القاضى شبه
 عنه بدم الولد في الوقف ومثيما كذب نفسه سقط حق الولد منه ولو
 استوى معتق الواقفة مع رجل آخر فجاءت بوليد فادعيا معا فل
 الولد في الوقف لثبوت شبه منهما ولو وقف على مولى زيد ومن بعد
 على المساكين فافترق زيد بان مشايخا هذا مولاة وصديقة على عتقه اياه
 في الوقف لان الولد بمنزلة النسب ولو قال على مولى مولى فل من مواليه
 مولى مولى فقط ولا يدخل من بعدهم في الوقف ولو وقف على مولى له
 مولات فقط كانت كل الغلة له ذكره محمد رحمه الله في السير حتى طلب
 الامان لمواليه وله مولات ليس معتق رجل دفن جميعا في الامان ولو
 بشر بن الوليد عن ابي يوسف رحمه الله عن مطرف عن الشجر رحمه الله
 قال لا ولا الا لذي نعمة وهو قول ابن ابي ليلى وعثمان النبي رحمهم الله
 الله اعلم **فصل في الوقف على امهات اولاده ومدرسية ومكاتبه**
ومما يملكه لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدى امها او
 او قال على مدرستي باذ الوقف حتى عند محمد بن الحسن ايضا في المشهور عنه
 وضعه في كتاب الوقف وكتب في ذلك شرطاً قال فيه لعلنا نكاف
 وكذا في كل شهر او في كل سنة في حيوة فلا في وبعد وفاته وكذلك في مائة
 وشرط لمن مثل الذي شرطه لامهات اولاده وقال بعض فقهاء اهل
 لا يجوز الوقف على امهات اولاده بناء على عدم جواز الوقف على التفرقة
 بيناه فيما تقدم فلو كان بعض امهات اولاده عنده والبعض قد زوجهن
 والبعض اعتقهن تكون الغلة لمن عنده وللزوجات دون المعتقات
 وكان مات المولى لا هن صرت مولات له ويدخل فيه من يحدث له من
 امهات الاولاد بعد الوقف قال بشر بن الوليد سمعت ابا يوسف يقول
 في رجل اوصى ثلث ماله لامهات اولاده وله امهات اولاد عنده وامهات
 اولاد قد اعتقهن في صحته وامهات اولاد قد اعتقهن مرضه القياس
 في هذا على وجهين امدما ان يكون الثلث لامهات اولاده الذي لم يكن
 اعتقهن ويعتق بوقته دون من كان اعتقهن في حياته والثاني ان يكون
 الثلث لمن جميعا لا انه يقال لها بعد العتق اهل ولد فلان ويقال لها مولا

دعوى مولد لها
 من امة مشركة
 9

وقف على مواليه
 به مولات فقط

عن ابن امية
 اولاده بموته
 بعض من قبله

فلان ويكون صادقا في الامانة فيقال هذا ابن مهيبة فقد افتقر اسم
 ام الولد واسم المهيبة وان كانت ام ولد اعتقت وامن هذا كله عندنا
 الله اعلم ان يكون لامهات اولاد الذي عتق بوقته وان كان قد اعتق
 كل امهات اولاده في حياته كانت غلة الوقف لمن جميعا ولو وقف على امها
 اولاد زيد او على مدرسته كان يفتقر حكم وقعه على امهات اولاد ولو قال
 سائر مولى زيد ومن بعده على المساكين جاز الوقف وتكون الغلة لبعالنام
 تمادام في ملك زيد فعليه واذا باعه ينقل معه الى مشتريه لان الوقف
 الا ترى ان قول الوقف ورده اليه لا السيد فلو ملكه الواقف بطلان
 عن سائر بالكلية وصارت الغلة للمساكين حتى لو باعه الواقف لا يعود اليه
 اليه لا بطل كونه وقفا عليه من حين الوقف وصار للمساكين ولو اشترى
 الواقف مع رجل آخر بطل حق من الوقف بقدر حصته الواقف منه وكان
 للمساكين فاذا اعتق تكون له من الغلة بقدر حصته شريك الواقف والباقي
 للمساكين وهذا بناء على القول بعدم جواز الوقف على النفس قال في
 الكافي ولو شرط الغلة لامانة او لغيره فهو كاشترائها لنفسه فيكون
 ابي يوسف ولا يجوز عند محمد قال والفقوى على قول ابي يوسف ولو
 على فانه ام ولد زيد وعلى فانه مدرسة بكر وعلى فانه مكاتبه عمرو
 بعدت على المساكين تكون الغلة بينهم ان كانا فاما اصاب المديونة وام
 الولد كان لسيدها واما اصاب المكاتبه كان لها دون المولى فلو عجزت و
 المارق ياخذ سيدها حصتها وكذا اذا اعتقت صادت حصتها بثلث
 لها وهكذا الحكم اذا عتقت المديونة فام الولد بموت سيدها والله اعلم
باب الوقف على فقير مريانه او على زيد مدة ثم يورثها على غيره ثم على الثلث
 لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدى فقرا بغير ان ومن بعد
 على المساكين مع الوقف ويكون الغلة على ابي حنيفة رحمه الله للفقير المذكور
 دارة لداره السالك هو فيها لتخصيصه الجاز بالملاصق فيما لو اوصى لغيره
 ثلث ماله والوقف مثلها وبه قال زفر رحمه الله ويكون لجميع الثلث
 في الدور الملاصقة له الا مزار والعيذ والذكور والا ناث والمسلم
 واهل الذمة فيها سواء وبعد لا يوجب ورثتها سواء ولا يعطى القم

المهيبة المدة
 مقام

عن طين فلان بوقته

الوقف على سائر

في كل شهر او في كل سنة في حيوة فلا في وبعد وفاته وكذلك في مائة

في العبد الكاذب دون عبد الحيات

بعضاً دون بعض بل يقسمها على عدد رؤسهم وعلى قولهما تكون الغلة للجيران
الذين يجمعهم محلة وأما لقوله صلى الله عليه وآله لا صلوة لجار المسجد إلا
في المسجد وقيل يسمي سمع النداء الوسط من الأصوات وتقرهم في مسجد
صغيرين متقاربين لا يخرجهم من أن يكونوا أهل محلة وأما بخلافه إذا
كانا كبيرين وبناعداً ما بينهما فانه يصير أهل كل مسجد جيراناً على مدية والأصل
أنه فيها القياس لأن قال على قدر الجيران من بني فلان ونسبهم إلى أبي قريب
كالخز أو البيت يعطى العرب منهم دون الخالي في السكان والقبيلة فكذلك في
القياس في الاستحسان تكون الغلة لتلك القبيلة من العرب وللوالد
السكان إذا أقرا لأن معنى كلام الناس على هذا عرفاً في وصاياهم فيجعل
ويترك القياس ذكره ههنا لرجحه الله ومن نقل من جوار الواقف
استغنى سقط سهمه والعبرة للاستحقاق وعدمه بالمجاورة بوقعية
الغلة فمن كان في ذلك الوقت جازاً وفقيراً استحق والأصل لا في
مجي الغلة إذا لو اعتبر وقت مجيهاً ربما أعطى الأغنيا منهم وانما خلاف
الشروط ولو انتقل الواقف إلى محلة أو بلدة أخرى وانحذفها داراً لا داراً
انتقل الوقف معه وكانت الغلة لجيرانه وقت القسمة وهكذا كلما
انتقل ينتقل الوقف معه ويستقر على مجاوريه وقت موته ولا ينتقل
عنهم وإن انتقلت ورثته منها أو باعوها أو خرج مسافراً فمات في
سفره قبل أن يتخذ سكناً في بلدة تكون الغلة لجيران داره التي سافر منها
ولو كان له داران وله في كل منهما أهل تكون الغلة لجيران الدارين جميعاً
سواء كانتا في محلتين أو ببلدين أو مات في أمانتهما أو مرض الواقف فموت
ولده أو أماناً قارب له محلة أخرى فمات عندهم تكون الغلة لجيرانه
الأولين وليس هذا كانتقاله عنهم وإنما هو بمنزلة الزيارة لهم ولو كان له
إخوة وأحوال فقراؤهم من جيرانه استحقوا أيضاً بخلاف ولادة الأولاد
منهم وأبويه وبنوه وأمرته ومن قبلهم فأنهم لا يستحقون جيراناً غيراً
وعدم إعطاء ولد الولد والمجد استحسان وفي القياس يعطون ولو كان
في ذليله فتزوج امرأة وانتقل إلى بنتها لم يوقف على جيرانه تكون الغلة
لجيران دار أمرته دون جيرانه الذين كان بين أظهرهم وهكذا حكم وقف

سورة سبحة

أما الوقف على المال
في المص

وقف الاستحقاق

انتقال الوقف

كان ساكناً فيها وقت الوقف

المرأة ولو كان للواقف جيران ولو أمد منهم منزل آخر في محلة أخرى فانه
يستحق من الغلة ولا يطل حقه بتعدد منازل ولو ادعى كل من أهل
محلتين أنهم جيران الواقف كان البيان في ذلك للواقف إن كان جيراناً
وإلا كلفهم القاضي إقامة البينة على دعواهم فمن برهن منهم قضي
له بالغلة وإن برهنوا قضي فيها للفريقين لجوازانه كان جازاً لهم ومن
ادعى الاستحقاق للفقر والجوار وكانا مجموعاً ولم يزلوا مدعى كلف البينة
عليهما أو على مجموعهما ولو وقف على زيد عشرين سنة ثم بعد ذلك
سماها صرفت الغلة إلى زيد المدة المقتدة ثم بعد ذلك تصرف في وجوه التي
ذكر الواقف وكذلك لو أوصى بثلثها لرجل بعينه أيام حياته وأوصى
بكون وقفاً بعد موته ذلك الرجل على وجوه سماها وكانت تخرج من الثلث
لزم الورثة تنفيذ الوصية ثم الوقف بعد موت الموصي ولو أوصى بثلثها
لرجل عشرين سنة بعد موته وليس له وأدت سوى ولد وأمد فقال
وقف هذه الضيقة بعد المدة المذكورة على المساكين جاز الوقف بخلاف
ما إذا قال رجل وقف أرضي هذه بعد سنة ثم على المساكين فانه لا
يفع لعدم كونه ميثوقاً والله أعلم **باب الوقف في أبواب البر**
من الصدقة والاحجاج عنه أو العزف وما شابهه لو قال أرضي هذه
صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً تصرف غلتها في كل سنة إلى الفقراء
والمساكين أو قال في ختان إيتائهم أو كسوتهم وكسوة إراهم أو
في إصلاح القنابر والجسور يضر من لا أو قال يشتري بالصلة الكسبة أو
نياب ويكسب بها فقراء المسلمين أو قال على فقراء أهل السجون الفلاني
في البلد الفلاني أو قال في كفايات أيتام وفي زكاة كانت على أوقاف
في قضاء ديني أو قال حج عني عشر حجج أو قال يغني بالغلة عشر غزوات
ثم بعدها تكون للمساكين من الوقف ويجب صرف غلته على من
الواقف ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين
وسائر سبل الصدقات ووجوه البر والخير ينقسم الغلة على ثمانية
اسمهم إن فعل الفقراء والمساكين بسهم وأمد كما هو قول المختار
ههنا وعلى تسعة إن جعل بسهمين كما هو رواية محمد بن أبي خنيفة

دعوى جوار محلت
الاستحقاق

أما البينة على الجوار
والفقير

الوقف على زيد مد
وبعداً على غيره

في كل سنة

فَيَجْعَلُ لَهَا سَهْمًا أَوْ سَهْمَانِ وَسَقَطَ سَهْمَا الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلُغَةَ قُلُوبِهِمْ
وَيَجْعَلُ لِكُلِّ نَوْعٍ مِنَ الرِّقَابِ وَمَا بَعْدَهُ سَهْمٌ سَهْمٌ وَلَوْ بَوَّوْا بِتَرْكِ ثَلَاثَةِ أَشْهُمٍ
وَلَوْ ذَكَرْتُمْهُمْ فَقَدْ وَارَتْهُ مِثْلَانِ يَوْضَعُ عِدَّةٌ مِنْهُمْ فَيُضَمُّ إِلَى الثَّمَانِيَةِ أَوِ الشَّعْبِ
فَمَا يَلْغُ تَقْسِمُ الْغَلَّةَ وَلَيْسَ لِلْقِيمِ أَنْ يَزِيدَ بَعْضُ هَذِهِ الْوُجُوهِ عَلَى بَعْضٍ بَلْ
عَلَيْهِمْ بِالسُّوْبَةِ لَكُونَهُ مِلْحًا بِالْوَصِيَّةِ دُونَ الرِّكَازِ **وَلَوْ قَالَ هِيَ صَدَقَةٌ مَوْفُوقَةٌ**
فِي بَوَابِ الْبِرِّ فَاحْتَاجَ وَلَدٌ أَوْ وَلَدَتُهُ أَوْ قَرْنَتُهُ يَصْرِفُ إِلَيْهِ مِنَ الْغَلَّةِ
لَا تَصَدَّقَةٌ عَلَيْهِمْ مِنْ بَوَابِ الْبِرِّ وَكَذَلِكَ لَوْ جَعَلَهَا صَدَقَةً مَوْفُوقَةً عَلَى
السَّالِكِينَ فَاحْتَاجَ وَلَدُهُ فَإِنَّهُ يَدْفَعُ إِلَيْهِ مِنَ الْغَلَّةِ لَا تَنِي مِنَ السَّالِكِينَ وَلَقَدْ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً وَرَحْمَةً مُخْتَالَةً فَيَكُونُ وَلَدُهُ وَ
قَرْنَتُهُ أَصْحَابًا وَلَكِنْ لَا يَتَعَيَّنُ بَحْثُ لَا يَحْجُوزُ الذَّمُّ لِعَيْنِهِ وَأَنْ كَانَ يَجْعَلُ قَاضٍ
بِرَّ عَلَى وَجْهِ الْأَسْتِغْنَاءِ وَالْأَفْضَالِ وَلَوْ غَزَا لَقَضَى أَوْ مَاتَ بِجُودٍ لَمْ يَلِ
بَعْدَهُ أَنْ يَحْزَنَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُطْلَقَ لَعَدَمُ كَوْنِ فَعْلٍ الْأَوَّلِ قَضَاءً وَمَنْ مَاتَ
مِنْهُمْ أَوْ اسْتَفْتَى سَقَطَ وَصَرُّهُ وَرِثَتُهُ كَمَا كَانَ كَأَقَارِبِ الْأَقَارِبِ وَالْوَاقِفِ وَكَذَلِكَ
جِيَرَاتُ الْوَاقِفِينَ كَانَتْ أَفْقَرًا يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَوِ الْقِيمِ أَنْ يُعْطِيَهُمْ مِنَ الْغَلَّةِ
مَا يَرَاهُ وَلَوْ كَانَ عَلَى الْوَاقِفِ دَيْنٌ لَا يُؤْتَى مِنْ غَلَّةِ هَذَا الْوَقْفِ وَلِلْوَالِي
تَقْدِيمُ الْحَالِ كَتَقْدِيمِ الْأَقَارِبِ وَالْجِيَرَاتِ **وَلَوْ أَوْصَى أَنْ يَجْعَلَ دَارَهُ صَدَقَةً**
مَوْفُوقَةً بَعْدَ وَفَاتِهِ عَلَى السَّالِكِينَ فَإِذَا نَاصَرَتْ مِنْ غَلَّتِهَا عَلَى الْفَقْرِ
مِنْ أَوْلَادِهِ وَلَيْسَ هَذَا بِوَصِيَّةٍ لَهُمْ وَأَمَّا هُوَ صَدَقَةٌ لِلْفَقْرِ فَخَلَّافٌ
لَوْ أَوْصَى بِثُلُثِ مَالِهِ لِلْفَقْرِ فَإِنَّهُ لَا يُعْطَى وَلَوْ لَصَلَبِهِ شَيْئًا مِنْهُ وَقَالَ أَهْلُ
فُقَهَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ لَا يُعْطَى أَمْدٌ مَنْ يَرِثُ الْوَاقِفَ شَيْئًا مِنَ الْغَلَّةِ فَيَجْعَلُ
وَصِيَّةً وَهِيَ لَا تَصَحُّ لِأَدْرَاقِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **بَابُ الْوَقْفِ عَلَى قَوْمٍ عَلَى أَنْ يَنْتَهِ**
أَحْتَاجَ قَرَابَتُهُ **وَرَدَّ اللَّهُ لَوْ جَعَلَ رِضْنَهُ وَقَفًا عَلَى زَيْدٍ وَوَلَدِهِ وَنَسْلِهِ فِي**
ثَمَرٍ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى السَّالِكِينَ عَلَى أَنْ يَنْتَهِ حَاجَتُهُ قَرَابَتُهُ يَرُدُّ الْوَقْفَ إِلَيْهِمْ
وَيَسْتَحِقُّ الْغَلَّةَ زَيْدٌ وَأَوْلَادُهُ وَمَتَى أَحْتَاجَ بَعْضُ قَرَابَتِهِ يَرُدُّ الْوَقْفَ إِلَيْهِمْ
وَلَا يَشْتَرُطُ فِي رَدِّهِ إِلَيْهِمْ أَحْتَاجُ كُلِّهِمْ كَأَنَّهُ قَصَدَ بِالرَّدِّ إِلَى قَرَابَتِهِ الْحَاجَتِ
لَا أَحْتَاجَ جَمِيعِهِمْ خِلَافَ مَا لَوْ قَالَ إِنَّا حَاجُّونَ وَلَدُكَ بَكْرٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ يَرُدُّ الْوَقْفَ
مِنْ زَيْدٍ وَوَلَدِهِ لَا عَمْرٍَ فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّهُ إِلَى عَمْرٍَ إِلَّا بَعْدَ أَحْتَاجِ جَمِيعِهِ وَلَيْدُكَ

مسئله
من سئل عن وقف في باب
البر على من يحتاج من قربة
وأولاد وولادته

حيث

لَا تَنْتَهِ لَمْ يَقْصِدْ بِالرَّدِّ الْحَاجَةَ وَأَمَّا قَصْدُ رَدِّهَا إِلَى عَمْرٍَ وَحَاجَتِهَا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ
وَمَا يَنْتَهِ قَوْلُهُ جَعَلَ أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةً مَوْفُوقَةً عَلَى السَّالِكِينَ مَا دَامَ وَلَدُ
زَيْدٍ حَيًّا فَإِذَا مَاتَ رَدَّ الْغَلَّةَ إِلَى عَمْرٍَ فَإِنَّهَا لَا تَرُدُّ إِلَيْهِ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَمْدًا
مَكْنًا الْحَكْمُ لَوْ قَفَّهَا عَلَى جِهَةِ مَعِينَةٍ ثُمَّ قَالَ فَإِنْ أَحْتَاجَ وَلَدِي أَوْ وَلَدَتُهُ
أَوْ مَوْلَا تَرَدُّ إِلَيْهِمْ وَأَحْتَاجَ الْبَعْضُ مِنْهُمْ فَقَطْ فَإِنَّهَا تَرُدُّ إِلَيْهِمْ وَإِذَا اسْتَفْتَى
تَقَطَّعَ عَنْهُمْ وَتَرَفَّعَ إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ وَلَوْ أَدْعَى قَرَابَتَهُ الْفَقْرَ وَالْحَاجَةَ وَكَذَلِكَ
الْمَوْفُوقَاتُ عَلَيْهِمْ دَعَاؤُهُمْ أَنْ يَنْتَهِوا اسْتَحَقُّوا الْوَقْفَ وَالْأَقْرَبُ وَلَوْ وَفَّقْنَا
عَلَى الْفَقْرِ وَالسَّالِكِينَ وَفِي كُلِّ سَنَةٍ أَيْتَانِ أَنْ يَحْتَاجَ جِيرَانُهُ تَرَدُّ
الْغَلَّةَ إِلَيْهِمْ فَاحْتَاجَ الْبَعْضُ مِنْهُمْ فَقَطْ اسْتَحَقُّوا الْغَلَّةَ كُلَّهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بَابُ وَفَقَارِضِينَ عَلَى جَمْعَيْنِ وَاشْتَرَى أَوْ اسْتَفْتَى مِنْ غَلَّةٍ أَمَّا مَا عَلَى الْأُخْرَى
أَوْ تَكْبِيلًا لِنَسَبِي الْمَوْفُوقَاتِ **أَمَّا مَا عَلَى الْأُخْرَى لَوْ وَقَفَ أَرْضًا عَلَى زَيْدٍ وَنَسْلِهِ**
وَعَقِيهِ وَوَقَفَ أَرْضًا أُخْرَى عَلَى وَجْهِ سَمَاءٍ أَوْ عَمْرٍَ أَوْ يَنْفَقُ مِنْ غَلَّتِهَا عَلَى الْأُخْرَى
الْأُخْرَى فِي عَمَارَتِهَا وَأَصْلًا جِهَاتٍ فَلَوْ شَرَطَ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَلَّتِهَا أَمْدًا لَهَا لَمْ يَلِ
فِي كُلِّ سَنَةٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَلَعَمْرُؤُكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ خَمْسِيَّةَ دِرْهَمٍ وَلَيْكِي بَعْدَ ذَلِكَ
مَا بَقِيَ مِنْ غَلَّتِهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ أَرْبَعِيَّةَ دِرْهَمٍ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْ غَلَّتِهَا مَا يَكْفِي
بِكُلِّ أَرْبَعِيَّةٍ دِرْهَمٍ تَحْتَمُّ لَهُ الْأَرْبَعِيَّةُ مِنْ غَلَّةِ الْأَرْضِ الْأُخْرَى ثُمَّ يَصْرِفُ
مَا بَقِيَ مِنْ غَلَّتِهَا فِي وَجْهِ الْبَرِّ يَصْرِفُ غَلَّةَ الْأَرْضِينَ عَلَى مَا شَرَطَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَصْرِفُ
لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ غَلَّةِ الْأَرْضِ أَلْفَ سَهْمٍ لَهَا مِنْهَا الْأَرْبَعِيَّةُ تَقْطَعُ كُلَّهَا لَهُ مِنْ غَلَّةِ
الْأَرْضِ الْأُخْرَى وَأَنْ صَدَّرْتَهُ بِلَفْظٍ تَحْتَمُّ لَهُ مِنْ الْأَرْضِ الْأُخْرَى كَمَا وَقَفَ
الرَّضِيَيْنِ وَقَالَ يُعْطَى زَيْدٌ مِنْ غَلَّةِ هَاتَيْنِ الْأَرْضَيْنِ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَمَا فَضَلَ
يُصْرَفُ فِي كُنَا فَخَرَجَتْ مِنْهُمَا أَلْفًا وَمِائَةٌ مِثْلًا وَلَمْ تَخْرُجْ الْأَرْضُ الْأُخْرَى
شَيْئًا فَإِنَّهُ يُعْطَى زَيْدًا أَلْفًا كُلَّهَا مِنْ غَلَّةِ هَذِهِ الْأَرْضِ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ يُعْطَى
غَلَّةُ كُلِّ أَرْضٍ خَمْسِيَّةً بَلْ الْمَقْصُودُ أَنْ يُعْطَى الْفَتَا سَمْنًا أَوْ مِنْ أَمْدِهَا وَلَوْ قَامَ
يَنْفَقُ عَلَى أَرْضٍ كُنَا الْمَوْفُوقَةِ مِنْ غَلَّةِ هَذِهِ الْأَرْضِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَيُعْطَى
فَلَا تَكُنَا وَفَلَا تَكُنَا تَقْسِمُ الْغَلَّةَ عَلَى الْقَوْمِ الْمُسَمَّيْنَ وَعَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ
لِنَفَقَةِ تِلْكَ الْأَرْضِ فَيَضْرِبُ لَهَا بِذَلِكَ فَمَا أَصَابَ النِّفَقَةَ جَعَلَ لَهَا لِقَاءَ
وَالْبَاقِي لَنْ شَيْءٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **بَابُ الْوَقْفِ عَلَى الْبَتَائِي وَالْأَدَامِلِ وَالْأَبَا**

والغيات والابكار لو جعل رضى صدقة موقوفة لله عز وجل ابدًا على
 النياحي صح واستحق الغلة كل من مات ابوه ولم يبلغ الحلم ذكرا كان
 انى بشرط كونه فقيرا لان قصده بالوقف عليهم الفقر منهم فقط ولقوله
 تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة الية وقد خص منهم النياحي
 بالفقر منهم فذلك ههنا ومن احلهم او حاصت منع منها لقول النبي
 صلى الله عليه وآله لا يتم بعد البلوغ هذا اذا اطلق النياحي واما اذا قلنا
 على نياحي بني فلان ابدًا فان كانوا يحرصون تكون الغلة للموودين وقت
 الوقف سواء كانوا فقراء او اغنيا او مختلطين يجعله اياه لا نياحي محضين
 وان كانوا لا يحرصون تكون لكل يتيم منهم سواء كان موقفا او وقف
 او وجد بعده بشرط كونه فقيرا اذ هو حجة بمنزلة جعله اياه للسالكين فاذا
 با نياحي بني فلان ينبغي ان يؤكده بقوله على الفقر منهم دون الاغنيا في
 لم يبق منهم يتيم كان للسالكين ثم اذا مات فيهم نياحي يعود اليهم
 ببقية فيه لا يمدطعون ولو وقفها على الفقراء من نياحي اهل بيته الوفا
 ومن سجدت فاذا انقضوا او استغنوا تكون الغلة للسالكين وكلما
 مدت فيهم نياحي يعود اليهم ثم اذا لم يبق منهم احد واستغنوا كان للسالكين
 مع الوقف وعمل به على ما شرطه ولو جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل
 بجري غلتها على نياحي فربته من قبل ابيه وامه فان كانوا يحرصون يوم الوقف
 استحق كل من كان موقفا يومئذ فقيرا كان واغنيا ويشادهم كل
 يحدث منهم بعد ذلك من النياحي سواء كانوا فقيرا او اغنيا اذا كانوا
 يحرصون ومن بلغ منهم سقط حقه وان كانوا لا يحرصون يوم الوقف ولا
 يحرصون يحدث منهم بعد تكون الغلة للفقراء منهم دون الاغنيا
 والقيم ان يعطيها لمن شاء منهم ثم متى ما صاروا يحرصون يشادهم
 الاغنيا فيها ولو قد هدم بالفقر استحقها الفقراء منهم دون الاغنيا
 ويشادك الحادث بعد الوقف الموقوفة قبله فيها ولو قال ارضى
 صدقة موقوفة لله عز وجل ابدًا على ارايل بني فلان ثم من بعدهم على
 السالكين مع الوقف واستحق الغلة الا ارايل يوم الوقف والحادث
 بعده سواء كن يحرصون ولا يحرصون وفي الفقيرات منهن دون الغيات

الوقف على ارايل

له على الوصية ثلث ماله لا ارايل في ثلاث فانه للفقيرات منهن دون الغيات
 سواء كن يحرصون ولا يحرصون اعطى القيم الغلة لمن شاء منهن وينبغي الوقف
 ان يؤكده بقوله للفقيرات منهن دون الغيات وهكذا الحكم لو قال لا ارايل اهل
 بيتي او قال لا ارايل ارايل وينبغي ان يؤكده كما تقدم في النياحي والارملة كل
 امرأة مات عنها زوجها او طلقها بعد ما بلغت مبلغ النكاح فلا يرثها ولا يرث
 فمن لم تكن حاصت وقت طلقها او موت زوجها لا تدفع الوقف لان
 اسم القيمة لم يترك عنها بعد فلا تكون يتيمة وارملة في وقت واحد ولو قال
 ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدًا على ابائي قرابي او قال با نياحي
 فلا ينبغي ان يحرص الوقف ويجري غلته عليهم وان كن يحرصون لا يصح
 عليهم لاننا لا ندري لمن تعطى الغلة لدفع الغيات مع الفقيرات لكونه
 بمنزلة قوله جعلتها وقفا على بني شيبان او بني تميم وبنيهم او بنو شيبان
 اكثر من يحرصون فلا يصح الوقف عليهم وانما يكون للسالكين هكذا ذكره الفقهاء
 ولم يذكر الفرق بين الارملة والايمة وما بعدها وهو محل تأمل والايمة كل
 امرأة يومت بنباح او سفاح ولا زوج لها غنية كانت او فقيرة بلغت مبلغ
 النكاح او لم تبلغ ومن طلقها زوجها ليست بايمة لقوله النبي صلى الله عليه وسلم الا
 احق بنفسها من وليها والبكر تستأمر واتجه اصحابنا رحمهم الله على قول
 انه يومعت ولا زوج لها بقوله عمر رضي الله عنه لما اراد ان يهاجها بما عاشر
 فريش من اخب منكم ان تستأمر امراته فليخلق هذا الوادي فما تبعه منهم
 فكذا يملك على ان الائمة هي التي قد ايمت من زوجها بعد الجماع وهي مثل
 الايمت من الوفا لان الايمت يطلق على الذي لم يجامع قط وعلى الذي
 لا زوجة له ولا جارية جامعها واما الائمة فانه لا يطلق على المرأة الا بعد
 الجماع ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدًا على كل يتي من
 قرابي وقال من بني فلان ثم من بعدهم على السالكين مع الوقف ثم ان
 يحرصون يكون لكل من كان موقفا منهن يوم الوقف وكل من يحدث بعد
 وان كن يحرصون تكون الغلة للسالكين لانه لا يدري لمن تعطى الغلة لدفع
 الغيات مع الفقيرات ثم ان من يحرصون وقت القيمة ترجع الغلة اليهن
 والا فان وهكذا يدور الاستحقاق وعدمه على الاصل وعنده وقت

فان كن يحرصون تكون الغلة
 يذهب بالشبهة وان كن
 لا يحرصون

الوقف

قسمه كل غلة واللب كل امرأة جويعت ولوجوام والزوج والبوع والغنى
 وعدمه في كونه ثباتا سوى لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
 على كل بكر من قرابي اقال من بني فلان ومن بعدهم على المساكين فان كان
 يجوز الوقف عليهم وتكون الغلة لهم ما بقي منهم امد ويسوى فيها كان
 موجودا امنهم يوم الوقف ومن تجلث بعده ابدا وان كن لا يحصين قالوا
 عليهم باطل ويكون المساكين والبكر كل امرأة لم تجامع بكاح ولا يغير
 وان كان لها زوج والضعيف والكبيش والغنية والفقيه سواء ذالك
 عذرهما بحكمها وعلته لا يخرجها من حكم الابكار اذ البكر هي التي لم يتكزما الزا
 ولم يجامع والله اعلم **باب اوقاف الذمة والضائقة والارادة**
المستأمنين الاصل في هذا الباب ان ما كان وقفه او الوقف عليه ذرية
 عندنا وعندهم يصح وقفه والوقف عليه وما كان ذرية عندنا فقط او
 عندهم فقط لا يصح وقفه ولا الوقف عليه فلو قال ارضي بحدوثي او بحدوثي
 او بجويعتي ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا على ولدي وولد له
 ونجلي وعقبى ابدا ما تاسلوا ثم من بعدهم على المساكين صح الوقف ويكون
 الغلة لولده وسنله ومن بعدهم تكون لمن سمي من المساكين وان سمي
 مساكين المسلمين لان هذا مما يقرب به اهل الذمة في دينهم الى الله تعالى
 وان لم يسمي مساكين المسلمين يجوز وقف الغلة لمساكين اهل دينه فمساكين المسلمين
 وغيرهم ولو كان الواقف نصرانيا مثله وقال على مساكين اهل الذمة جاز فيهما
 لمساكين اليهود والنصارى ولو كان من ذرية اهل الذمة ولو عين مساكين اهل
 دينه ولو لا يجوز وقفه على اهل الذمة لانهم في غيرهم يكون ضامنا
 لما رقت لما لفتهم الله وان اهل الذمة ملة واحدة لتعين الوقف
 بعينه الواقف لا ارعاه الله لم يقم وقفه بفقر آخريته لا يكون
 من الفقراء بوجه لو جعله بعة او كيسة او بيتا او دارا وقفها او ارض
 له على ما ذكره في غير ذلك من ارضه على ان لا يخرجها عن ملكه
 للوجه الذي في حاله يكون باطلا وهي كسائر امواله يورث
 عنه بعد الموت فيعمل دارا للمساكين او ارضى بان يخرج عنه يكون الوقف
 باطلا لكونه ليس بمقرب به اهل الذمة الى الله ولو ارضى الذمي ان يبنى دارا

جعل داره بعة
 او ذرية
 جعل داره مسجدا

مسجدا لقوم بايمانهم او اهل محله بعينها جازا استعانا لكونه وصية لقوم
 بايمانهم وكذلك بيع الايمان لويل بعينه ليج به لكونه وصية لمعين
 ثم ان شأج بذلك وان شئت لو وقف ارضه على الرضات الذين في بعة
 كذا او على القاتنين لما كان باطلا بخلاف ما لو وقفها على فقراء بعة كذا فانه
 يجوز لكونه صدقة الصدقة ولو وقفها على مصالح بعة كذا من عمارة ومرومة و
 اسراج واذا ارضت واستغنى عنها تكون الغلة لا اسراج بيت المقدس اوقاف
 للفقراء والمساكين يجوز الوقف ويكون الغلة لا اسراج او للفقراء والمساكين
 لا ينفق على البيعة منها شي ولو اهدمت بعة او كنيسة من كناسم
 القديمة جاز لهم ان يبنوها في ذلك الموضع كما كانت وان قالوا نحوها الا يبنوا
 آخر لم يملكوا منه بل يبنوها في ذلك الموضع في قدد البنا الاول ويمنعون الزيادة
 عليه فقالوا يجوز اعادة لها دون الوقف على مصالحها وظاهره مشكل لان
 المنع من الاذن يستلزم المنع عن الاعمال والجواب انه لما اوقف عليها الا ما
 فقد عندهم بالعادة عند اهلها لم يجرى وقف فانه انشاء فاعل
 فلا يجوز الا على ما ذكر من اصل الباب ولو وقفها على ان يخرجها الغارة فما
 كان في غرو قوم مخالفين لمذاهبه وجعل آخره للمساكين صح الوقف وكان
 للمساكين وان كان في غرو قوم مخالفين لا اهل دينه وكان اهل دينه
 ممن يقرتون بغزوهم جاز عليهم ولو وقفها في ابواب البيوت كانت الغلة
 للمساكين دون عمارة البيت والكناسم ونحوها مما هو من ابواب البيوت
 فقط ولو وقفها على القاتن موناهم ولو جرحوا منهم صح وقف غلته فيما
 ذكر ولو وقفها على فقراء يجبر انه صومته على اهل بيتهم من جيرانه
 كان او ذميا ولو وقف داره على ان تكون دارا لاهل دينه فاذا
 استغنوا عن سكنها صرفت غلته للفقراء صح وكان على ما شرطه و
 كذلك لو عين غلته لا قوام معين او اهل بيت او فقراء او لاهل بيت
 او للفقراء منهم ثم من بعدهم للمساكين فانه يصح وقفه من اهل بيته
 وقرابته كل من يناسبه الى اقصى اهل بيته او لاهل بيت المسلمين لان
 من يناسبه لاهل البيت موقوف فيدخل ولده في ذلك وهو موقوف ويصح
 الغلة من كان موجودا وقت الوقف ومن يولد بعد ايضا من القرابة

ما اذا وقف
 على الغارة
 وقفها على الكفاة
 وقفها على فقراء
 الجيران وعن ذلك
 من القراب والا
 جازت

ولو وقف على ولد له وعقبه ابتداء من سلم منهم فهو باطل
 عن الوقف كالكفا قال ولو كان نصرا نيا وقال من انقل من دين الضميمة
 لا غير فهو باطل عنه فاسلم بعضهم ونهت بعضهم ويجوز بعضهم موقوف
 عن الوقف ولو وقف في ارضه لم يجز الوقفية وسند عليه اثبات
 اهل دينه او من غير اهل دينه وما عدلان في دينها او مسلمان في شهادة
 على اقراره بالوقف جازت الشهادة ولو شهد ذميان عند القاضي في شهادته
 مسلمين على اقراره بذلك لا يجوز لعدم جواز شهادة اهل الذمة على المسلمين
 وهذه شهادة منهم على المسلمين على ما عدهم من الشهادة ولو شرط في وقفه
 الزيادة والنقصان والادخال والافراج او استثنى الغلة لنفسه وغير ذلك
 باطل كالمسلمين ووقف نسائهم صحة وضاداً لو وقف رجلاهم واسلمت عليه
 الوقف مما يزيد ناكداً واما الضابطة فهم عندنا في حنيفة رحمه الله بنحو
 اهل الذمة توضع عليهم الجزية وتجوز عليهم احكامهم وقال غيره ان كان
 دهرية ممن يقول ما يهلكنا الا الدهر فهم منصف من الزنادقة والتحقيق
 ان الاختلاف فيهم لفظي لان كل احاب فيهم بما ترجع عنده انهم عليه
 اما الزنادقة فقد اختلف اصحابنا في الذي الذي يتردفت فقال بعضهم
 نقره على ما اختلف من ذلك ونضع الجزية عليه لا نأخذ به بالوجه
 لا الذي كان عليه فاما زنده من كفر الى كفر وانه لا يجوز وقال بعضهم لا يقر
 عليها واما الحرفي المستامن فيجوز له من الوقف ما يجوز للذمي ثم لا يطل
 برجوعه الى داره ولا بموته عنده ولا بابطاله اياه قبل عوده الى داره ولا
 برجوعه اليها ثانياً بامان ولو اوصى بكل ماله صح لان ورثته كالموت
 بالنسبة اليها لا تقطع حكمنا عنهم والله اعلم **فصل في اقرار الذمي**
بارض في يده ان مسلماً او ذمياً وقفها على وجه سماها او وقفها على
 لو اقر ذمي في صحته ان هذه الارض التي في يده وقفها رجل مسلم في اقل
 البترا وقال في بناء المسلمين او في اقلان الموقى او قال في ذلك مما يتقرب
 به المسلمون الى الله تعالى صح اقراره على الوجه الذي اقر به ان المسلم وقفها
 عليه وفيه غلبة فيه ولو اقر في صحته ان رجلاً مسلماً وقفها على البيع
 قال الله تعالى وما اشبه ذلك مما لا يتقرب به المسلمون الى الله تعالى بطل اقراره

ما اذا شرط ان من
 اسلم فهو باطل

ما اذا اجمد الوقف
 فشهد عليه اثنان
 من اهل الذمة

شرط الزمان والنقص
 في وقفه

وقف الصائبة

حكمه وان كان
 في ارضه

حكمه وان كان
 في ارضه

حكمه وان كان
 في ارضه

حكمه وان كان
 في ارضه

وتكون الارض كلها بيت المال ولو اقر في مرضه الذي مات في مرضه
 مسلماً ما كان له من الارض وقفها وسلمها اليه فان كانت تخرج من ثلث
 ماله نفذ اقراره بها على ورثته وان لم يخرج من الثلث كان مقدار ثلث
 ماله نافذاً من الارض التي اقرها وقفت لم ينظر الى الجهة التي اقر ان المسلم
 وقفها عليها فان كانت مما يتقرب بها المسلمون الى الله تعالى نفذ ذلك المقدار
 على الوجه الذي ذكره وكان وقفاً واما كان بيت المال ولو اقر في صحته
 ان ذمياً وقفها وسلمها اليه بصفه اقراره فيها ان ذكروها بصفه الوقف
 عليه والاطل اقراره وتكون كلها بيت المال لكونه لم يسم لها ما لغيره
 ولو اقر بذلك في مرضه وذكر جهة لا بصفه الوقف عليها يخرج منها مقدار
 ثلث ماله فيكون بيت المال والباقي لورثته ولو اقر ان مسلماً وقفها
 وقفها وما كان لها يوم الوقف كان النقص والحكم في هذا الامر
 كالنقص والحكم المذكورين فيما لو اقر بان الواقف لها وامد ولو ان مسلماً
 وذمياً في يديهما ارض فافر المسلمان ما كانا وقفها فان ذكر المسلم وهو
 لا يتقرب بها المسلمون الى الله تعالى كان اقراره باطلاً ويجزى النصف من
 يده فيكون بيت المال ان كان اقراره في صحته وان كان في مرض موته
 لم ينفذ اقراره على ورثته في النصف الذي في يده وانما ينفذ في مقدار
 ثلث ماله وعلى هذا التفصيل اقرار الذمي فيما في يده من النصف
 الله اعلم **باب في الزنادقة بعد الوقف** لو وقف رجل
 مسلم ارضه على المساكين او في حج عنه في كل سنة او في الغزوة او
 اقلان الموقى او خسر القبود وما اشبه ذلك مما يتقرب به الى الله تعالى ثم اراد
 وقيل او مات عار دته بطل وقفه وضاد ميراثاً عنه لحبوط عمله بها ولو
 قر به الى الله تعالى فلا يبقى معها فان غاب الا سلام لا يعود لا الوقفية يجوز
 العقود فان مات قبل ان يجز فيه الوقفية كان ميراثاً عنه ولو وقفها
 على ولد له وعقبه ثم من بعدهم على المساكين ثم اراد بعد ذلك
 عن الاسلام فمات او قتل عليها بطل الوقف ونزع ميراثاً عنه فان قتل
 كيف بطل وقد جعده على قوم باعياهم قلت قد جعل من وقفها على
 وذلك قر به الى الله تعالى فلما بطل ما يتقرب به الى الله تعالى بطل ميراثاً عنه

يجوز

لما بطل ما جعله للمساكين بارتداده فكانت وقف ولم يجعل اخره للمساكين واذا
 لم يكن اخره لهم لا يقع الوقف كما قول من لا يجزى الا بعمل اخر لهم وكذلك
 لو وقف على اهل بيته او على قرابته او على مواليه او على بني فانه باطل **بطل**
 على المساكين فانه بطل بموته مرتدا **ولو** وقف وهو مرتد كان وقفه باطلا
 لان ابا حنيفة رحمه الله لا يجزى تصرفه في المال الذي يده عن لو قيل على
 ردة او مات عليها يكون جميع تصرفاته في ماله باطلا والمخفوظ على
 يوسف ان يبعه وشراؤه واستجاره ونحوه ما يرد قال الحنفية رحمه الله ولم يرد
 فيما يتقرب به الى الله تعالى شيئا **تعرفه** وقال لا ترى انه لو اوصى بعقوب عبد
 له او اوصى بحج او بعرة او اوصى للمساكين شيئا ان ذلك باطل لا يجوز لانه
 لا يملك من ماله شيئا بعد موته فكيف يجوز وصيته بحج او بعرة او بغيره
 وهو كافر الذي يتقرب اليه بذلك **سئل** الله الشافعية والحنابلة
 على الاسلام **جاء** النبي محمد عليه افضل الصلوة واتم السلام **وعلى** الله

واختار به الائمة العظام البون
 للكرام ولحمد الله على التمسك

٩

هو الجاه



غارضة الفقيه الى الله تعالى فضيل على
 العالي خازنه الى اخره والمعارض له هي النسخة
 المكتبة بقلم مصنف المرحوم ابراهيم بن موسى
 ابن ابي بكر الشافعي على الطر بلقيس ثم المصنف
 وقد قبلت تلك النسخة مؤلفا للكتاب على
 اصل المرحوم الذي اقر به مرات فصح هذا الكتاب
 بعون الله تعالى الصواب كما صح اصل بقيد الامكان
 والله سبحانه هو المستعان عليه

في كل الزمان

والله اعلم

تم

619
 Hasan bin al-
 Soleimani Library

